سلسلة السياسة والأمن القومي

# سياسة كينيا الخارجية فيما بعد الاستقلال عن بريطانيا ١٩٦٣-١٩٧٨م حكم جومو كينياتا

تأليف الدكتور
عبد الحميد سرحان عبده محمود

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

962

م . ع

محمود، عبدالحميد سرحان عبده

**سياسة كينيا الخارجية فيما بعد الاستقلال 1963 – 1978م – حكم جومو كينياتا/ عبد الحميد سرحان عبده محمود .- ط1.- دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع،2022م، 398 ص ؛ 17 × 24سم . (سلسلة السياسة والأمن القومي).**

**تدمك : 3 - 775 – 308 – 977 – 978**

**1. تأثير العلاقات السياسية في استقرار العالم .**

**أ - العنوان .**

رقم الإيداع : 22577 .

**الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع**
**دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة**
**هاتف : 0020472550341 - فاكس: 0020472550341**
**E-mail:elelm_aleman@yahoo.com**
**elelm_aleman2016@hotmail.com**



**2022**

## بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى
اللَّهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾

صدق الله العظيم

[ سورة التوبة الآية 32]

# إهداء

أهدي عملي هذا لأبي (سرحان عبده محمود) رحمه الله، وأنار له قبره، وغفر له، وجعل له من هذا العمل الطيب نصيباً إن شاء الله، كما أهدي عملي هذا أيضاً لأمي الغالية الحبيبية (جمالات عباس عبدالحافظ إبراهيم)، أطال الله لنا في عمرها، ووفقها دائماً لما فيه الخير، وغفر لها ذنبها، وجعل لها من هذا العمل الطيب نصيباً إن شاء الله.

كما أهدي عملي هذا إلى زوجتي الحبيبة (مروة احمد محمود أحمد)، التي وقفت دائماً إلى جواري في أبحاثي العلمية، أكرمها الله بكل الخير، ووفقها الله لكل عمل صالح.

كما أهدي هذا العمل الطيب إلى كل أخوتي ذكوراً (أخي الأكبر الأستاذ محمد سرحان عبده- المحامي بالاستئناف العالي-والحاصل على الماجستير في القانون، وأخي ايضاً أحمد سرحان عبده وعبدالرحمن سرحان عبده وعبدالكريم سرحان عبده) وإناثاً (أختي العزيزة نورا سرحان عبده).

كما أهدي عملي هذا إلى أستاذي الجليل معالي الدكتور/ سقاو درديرِ، صاحب الفضل علي في كل ما تعلمته، ومشرفي في الماجستير والدكتوراه، أطال الله في عمره، وبارك الله له في علمه.

كما أدعوا الله أن يجعل عملي هذا عملاً طيباً نافعاً مقبولاً، ينتفع به الجميع في حياتي ومماتي، وجعله الله لي ثواباً دائماً إن شاء الله تعالي.

**الدكتور/ عبد الحميد سرحان عبده محمود**

**دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر**

**ومتخصص في الشئون الافريقية**

# تقديم

يسعدني ان أقدم للقارئ المصري والعربي والافريقي، دراسة شاملة وافية عن سياسة كينيا الخارجية، كما سيأتي ذكر تفاصيلها شاملةً ووافية، وهي دراسة في غاية الأهمية، لما اشتملته من معلومات وخرائط توضح سياسة كينيا الخارجية خلال فترة الدراسة، كما أنه يشرح بالتفصيل المحددات التي شكلت وحددت سياسة كينيا الخارجية خلال الفترة الممتدة من عام 1963م حتى عام 1978م.

والكتاب يوضح بالشرح والخرائط اللازمة موقع كينيا الجغرافي، كما ان الكتاب يقدم شرحاً وافياً لأوضاع كينيا المختلفة في ظل الاستعمار البريطاني لها، والمشكلات التي تعرضت لها كينيا خلال فترة الاستعمار البريطاني، مثل مشكلة الأرض والضريبة والعمل.

كما أن الدراسة توضح مدي الدور الذي لعبته كينيا مع دول الجوار، من علاقات خلاف على الحدود إلى علاقات تعاون وصداقة، كما ان الدراسة تشرح وتوضح بالتفصيل سياسة كينيا الخارجية سواء على المستوي الإقليمي ودول الجوار، بالإضافة إلى سياسة كينيا الخارجية على المستوي الدولي.

وموضوع الكتاب موضوع جدير بالدراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، وهو بالغ الأهمية، إذ يوضح ما تؤول إليه نتائج وتبعات الوجود الاستعماري في كينيا، ويكشف بوضوح سياسة كينيا الخارجية تجاه مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الامريكية والصين، فالعمل الذي بين أيدينا يقدم غوصاً تفصيلياً عن سياسية كينيا الخارجية خلال الفترة من 1963-1978م، واضافة طيبة في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر.

والكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم كان أصلاً رسالة دكتوراه تقدم بها الباحث/ عبدالحميد سرحان عبده محمود، في مجال التاريخ الحديث والمعاصر، ونال الباحث عليها أرفع الدرجات العلمية، وتم تأهيل الرسالة للنشر للمثقف العام بما لا يفقده رصانته الاكاديمية.

وعلى الله قصد السبيل وهو المستعان

الدكتور / عبد الحميد سرحان عبده محمود

أسوان / يناير 2022م

# المقدمة

سياسة كينيا الخارجية هي موضوع بالغ الأهمية، فقد لعبت كينيا دورًا مهمًا في إفريقيا والشرق الأوسط، كما لعبت كينيا دورًا مهمًا في الساحة الدولية، وفي مجال التاريخ الحديث هي دولة جديرة بالدراسة.

جاء اختيار " سياسة كينيا الخارجية فيما بعد الاستقلال عن بريطانيا ١٩٦٣-١٩٧٨م "( حكم جومو كينياتا)، موضوعًا للبحث في محاولة لدراسة وكشف جوانب سياسة كينيا الخارجية والتطورات التي مرت بها على المستوي الإقليمي والدولي، وموضوع الكتاب هو في الأصل رسالة دكتوراه بعنوان " سياسة كينيا الخارجية 1963-1978م".

أما عن الفترة الزمنية للدراسة، فقد تم اختيار عام 1963م كبداية لها، لأنه العام الذي استقلت فيه كينيا عن الاستعمار البريطاني، وتنتهي فترة الدراسة بعام 1978م وهو العام الذي توفي فيه أول رئيس لكينيا بعد استقلالها وهو جومو كينياتا (1963-1978م)، وهذه الفترة من 1963م حتى عام 1978م هي فترة حكم جومو كينياتا في كينيا، وهي فترة كانت

سياسة كينيا الخارجية فيها متنوعة ومؤثرة في المنطقة الإقليمية وعلى المستوي الدولي.

وتقع كينيا في شرق إفريقيا، وتمر بها الدائرة الاستوائية، وتمتد أراضيها بين دائرتي عرض 4،21 شمالًا و4،28 جنوبًا وبين خطي طول 34 شرقًا و41 غربًا، ويمر خط الاستواء من منتصفها، فتقسمها الدائرة الاستوائية قسمين متساويين تقريبًا شمالي وجنوبي، وتبلغ مساحتها 219،730 ميلًا مربعًا، وتشرف بحدودها الشرقية على المحيط الهندي، وتجاورها أوغندا من الغرب، وتنزانيا من الجنوب، وأثيوبيا وجنوب السودان من الشمال والصومال من الشمال الشرقي.

على أي حال فقد كانت منطقة شرق إفريقيا موضع اهتمام بريطانيا، وظهرت شركة إفريقيا الشرقية البريطانية على الساحل، وحصلت هذه الشركة على امتيازات كبيرة على الساحل، ومنحتها بريطانيا في عام 1888م الحق في بسط نفوذها على المناطق الداخلية، وفي نهاية الأمر انتهت حقوق الشركة عند سيطرة الحكومة البريطانية على كينيا في عام 1895م، حيث أعلنت الحماية البريطانية على أرض كينيا، وخضعت تلك الأراضي المحمية

للإدارة البريطانية، ومن هنا بدأ الاستعمار البريطاني في كينيا، وطبقت فيها نظام الحكم غير المباشر ويرأسها حاكم عام يمثل التاج البريطاني، وخلال هذه الفترة الاستعمارية مرت كينيا بالعديد من المشاكل مثل مشكلة الأرض، ومشكلة العمل، والضرائب، وفي نهاية المطاف تنشط الحركة الوطنية في كينيا، وتقوم في البلادة ثورة عرفت بثورة الماو ماو 1952م، وتستقل كينيا بعدها رسميًا في عام 1963م، بعد كفاح مرير ضد الاستعمار البريطاني بقيادة جومو كينياتا.

ومن هنا جاءت أهمية الدراسة "سياسة كينيا الخارجية فيما بعد الاستقلال عن بريطانيا ١٩٦٣-١٩٧٨م "( حكم جومو كينياتا)، منذ استقلالها وتولي الرئيس جومو كينياتا الحكم حتى وفاته عام 1978، فبعد إعلان استقلال كينيا بدأت كينيا في تحديد سياستها الخارجية، والذي شكل خريطة السياسة الخارجية لكينيا محدداتها الداخلية متمثلة في الرأي العام الكيني، والقوة العسكرية، والبرلمان، والأحزاب السياسية، ودور القيادة الكينية في السياسة الخارجية، والعوامل الاقتصادية، أما عن المحددات الخارجية فكانت تتمثل في اتباع كينيا لسياسة عدم الانحياز وسياستها تجاه منظمة الأمم

المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية، فكانت سياسة كينيا مرتبطة ومشروطة بمبادئ منظمة الوحدة الإفريقية، وخاصة في منطقة شرق إفريقيا بشكل خاص وفي كل دول إفريقيا بشكل عام.

وتبدأ سياسة كينيا الخارجية منذ استقلالها 1963م، فكانت لها سياسة حكيمة تجاه الشرق الأوسط ومصر، فمنذ قيام ثورة يوليو 1952م بدأت مصر في مساندة حركات التحرر في إفريقيا، وكان من ضمنها حركة الماو ماو في كينيا، وعقدت معها اتفاقيات تعاون واتفاقيات فنية ومساعدات عسكرية، ووقفت إلى جوار مصر في الصراع العربي الإسرائيلي، وقد لعبت سياسة كينيا الخارجية دورًا مهمًا في الوقوف إلى جوار قضايا مصر وفلسطين، فخلال حرب 1973م بين مصر وإسرائيل قطعت كينيا علاقاتها مع إسرائيل وقوفًا إلى جوار مصر، كما وقفت إلى جوار القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، وقد أيدت كينيا كل القرارات المتعلقة بفلسطين الداعية لوقف إطلاق النار.

ولم يعكر صفو العلاقة بين مصر وكينيا إلا حادثة اعتراض سلاح الجو الكيني لطائرة شحن مصرية في 15 فبراير 1978م، أما عن سياسة

كينيا تجاه إسرائيل، فقد كان التواجد الإسرائيلي في كينيا حتى قبل استقلالها، وبعد استقلال كينيا توطدت العلاقات بينهما في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكان لهذه العلاقات بين كينيا وإسرائيل أثرها على الأمن القومي المصري.

وكان لسياسة كينيا الخارجية دور هام في محيطها الإقليمي وخصوصًا مع دول الجوار ومشكلات الحدود معهم، فقد دخلت مع الصومال في مشكلة الحدود الكينية الصومالية والمعروفة باسم انفدي، ودخلت مع أوغندا في مشكلة حدودية على جزيرة ميجينجو ومنطقة كاراساك غرب نهر تركويل، وقد زاد الخلاف بين الدولتين خصوصًا في عهد الرئيس الأوغندي عيدي أمين (1971-1979م) الذي أطاح بالرئيس السابق ميلتون أوبوتي(1962-1971م)، والذي طالب بتعديل الحدود مع كينيا، ثم يعود في هذا الأمر بعد منع كينيا استيراد أوغندا لأي بضائع من ميناء مومباسا، كما كان لكينيا خلاف حدودي مع أثيوبيا، ورغم العلاقات الطيبة معها إلا أنه قد تخللتها مشاكل الحدود، فقد كانت هناك حوادث قتل وخلاف على الحدود بين البلدين، أما عن سياسة كينيا تجاه تنزانيا فقد كان هناك خلافات أيديولوجية

واضحة بينهما، حيث أن كينيا دولة رأسمالية وتنزانيا اشتراكية، وقد واجهت كينيا وتنزانيا مشكلة كبيرة بينهما وهي مشكلة قبائل الماساي ومشكلة الحدود المشتركة بينهما، وقامت لجنة مشتركة من الدولتين بتخطيط الحدود بينهما، وقد تأزمت العلاقات بين البلدين لفترة من الزمن وكانت أوغندا سببًا في هذه المشكلة، وعن سياسة كينيا تجاه السودان، فقد كان الخلاف واضحًا بينهما على الحدود، وبدأ النزاع بينهما حول مثلث إليمي والذي تبلغ مساحته 3458 كيلومتر، وكذلك عبور قبائل التركانا على الحدود بينهما، وظل هذا المثلث الحدودي بينهما مصدرًا للمشكلات بين الجانبين، لاسيمًا في لحظات تصاعد الخلاف بين الأنظمة الحاكمة في البلدين.

أما عن سياسة كينيا الخارجية تجاه العالم، فقد كان لها علاقات جيدة بالولايات المتحدة الأمريكية، فبينما كانت كينيا تتبع سياسة عدم الانحياز إلا أنها كانت موالية للولايات المتحدة الأمريكية، وكان ذلك من أجل مصالحها الاقتصادية مع الولايات المتحدة الامريكية، وعلى الرغم من الفتور في العلاقات بين كينيا والولايات المتحدة الأمريكية أحياناً، إلا أن ذلك لم يؤثر على المساعدات الأمريكية لكينيا، وتم توقيع عدد من الاتفاقيات العسكرية بين

كينيا والولايات المتحدة الأمريكية، واستطاعت كينيا الحصول على قروض مالية كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ثاني أكبر مستثمر في كينيا بعد بريطانيا، أما عن سياسة كينيا الخارجية تجاه الصين، فقد كانت بينهما علاقات طيبة، وكانت سياسة كينيا الخارجية تجاه الصين مهمة ومؤثرة، ففي إطار الأمم المتحدة وقفت كينيا إلى جوار الصين الشعبية في دخول الأمم المتحدة، وكانت لها علاقات تجارية هامة مع الصين، فقد كان هناك تبادل تجاري كبير بينهما فقد تعدت صادرات كينيا المليون جنيه إلى الصين، وتعدت الواردات من الصين المليون جنيه أيضًا، وقدمت الصين المساعدات المالية لكينيا، وتعتبر الصين شريكًا قويًا لكينيا، وتم تبادل الوفود بينهما على المستوي الرفيع، وأهم ما يميز العلاقات السياسية بينهما عدم تدخل الصين في شئون كينيا الداخلية، أما عن سياسة كينيا تجاه بريطانيا، فقد توطدت العلاقات بينهما بعد استقلال كينيا، حيث وقفت بريطانيا مع كينيا حينما حدث تمرد بين الجنود في كينيا، وظلت بريطانيا من كبار المانحين والمساعدين لكينيا، حيث زودتها بالقروض والمنح المالية، وكانت كينيا ذات حضور دائم لاجتماعات دول الكومنولث

البريطاني، ورغم كل هذا دخلت في خلاف مع بريطانيا حول تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني، أما عن سياسة كينيا الخارجية تجاه ألمانيا الغربية، فقد كانت ألمانيا الغربية تقدم القروض والمنح لكينيا، ولكن بشرط عدم الاعتراف بتقسيم ألمانيا، وأرسلت المتطوعين إلى كينيا من المهندسين والممرضات، وأصبحت بينهما علاقات تجارية كبيرة، فقد وصل حجم الاستيراد من ألمانيا الغربية إلى 5 مليون جنيه، وتراوحت صادرات كينيا إلى ألمانيا الغربية إلى ما يقارب 6 مليون جنيه في فترة الستينيات، كما قام رئيس ألمانيا الغربية لوبكه بزيارة إلى كينيا وهو في طريقه إلى مدغشقر، مما أدي لتوطيد العلاقات بين البلدين، وقد عقدت الاتفاقيات التعاونية بين البلدين، وقدمت ألمانيا الغربية الكثير من المنح الدراسية للطلاب الكينيين، على أي حال فقد توفي الرئيس جومو كينياتا في 22 أغسطس 1978م، وقد خسرت كينيا بوفاته شخصية كان لها دورها في تاريخها الحديث والمعاصر، فقد قادها في ظروف متناهية الصعوبة حتى نالت الاستقلال، وكان صاحب سياسة حكيمة في كينيا، أكسبتها الكثير من المنح والقروض، وحافظ على سلامة أراضي البلاد وسياستها الخارجية.

وتهدف هذه الدراسة إلى كشف سياسة كينيا الخارجية خلال هذه الفترة والتطورات التي مرت بها خلال الفترة من سنة 1963 حتى 1978م.

اعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي المستند إلى الوثائق والمراجع، والذي يتناول سرد الوقائع التاريخية والحكم عليها من منطلق ظروفها، وكذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الاستردادي، الذي يقوم على استرداد الماضي لتحليل المشكلات، لدراسة سياسة كينيا الخارجية خلال الفترة من 1963م حتى 1978م، بالإضافة إلى الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، والذي يؤكد أن السرد التاريخي لا قيمة له إن لم يصحبه التحليل لكافة الوقائع، وتشمل هذه الدراسة مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة وملاحق، وثبت بأهم المصادر والمراجع التي استندت إليها الدراسة.

## التمهيد

## " كينيا في ظل الاستعمار البريطاني "

وقد تناول الموقع الجغرافي لكينيا، كما تناول التمهيد الاستعمار البريطاني لكينيا، ونظام الحكم الذي فرضته بريطانيا على كينيا، كما اشتمل

على المشكلات التي نتجت عن الاستعمار البريطاني في كينيا، وهي مشكلة الأرض ومشكلة العمل، ومشكلة الضرائب، والحركات الوطنية التي قامت في كينيا.

**الفصل الأول**

**" محددات السياسة الخارجية الكينية "**

يتناول الخلفية التاريخية للسياسة الخارجية، والمحددات الداخلية للسياسة الخارجية لكينيا، وتتمثل في الرأي العام، والقوة العسكرية، والبرلمان، والأحزاب السياسية، والقيادة الكينية، والعوامل الاقتصادية، وتناول المحددات الخارجية للسياسة الخارجية لكينيا، والتي تتمثل في اتباعها لسياسة عدم الانحياز، وسياستها تجاه منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية.

**الفصل الثاني**

**" سياسة كينيا الخارجية تجاه مصر واسرائيل "**

تناول بالدراسة سياسة كينيا الخارجية وعلاقاتها مع مصر، وكذلك تناول سياسة كينيا تجاه إسرائيل وعلاقتها معها في المجال الاقتصادي

والتعليمي والعسكري والسياسي، كما تناول أثر العلاقات الكينية الإسرائيلية على الأمن القومي المصري.

**الفصل الثالث**

**" سياسة كينيا الخارجية تجاه مشكلات الحدود مع دول الجوار"**

تناول سياسة كينيا الخارجية مع دول الجوار ومشكلات الحدود بينهما، فتناول مشكلة الحدود الكينية الصومالية، ومشكلة الحدود الكينية الأوغندية، ومشكلة الحدود الكينية الأثيوبية، ومشكلة الحدود الكينية التنزانية، ومشكلة الحدود الكينية السودانية.

**الفصل الرابع**

**" سياسة كينيا الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والصين وغرب اوروبا "**

تناول بالدراسة سياسة كينيا الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والصين، كما تناول سياستها الخارجية تجاه بريطانيا، وتناول أيضًا سياستها الخارجية تجاه ألمانيا الغربية.

**الخاتمة**

تتناول أهم النتائج التي تم التوصل إليها والتي تم استخلاصها من الدراسة.

الملاحق والأشكال والخرائط.

وفيما يتعلق بمصادر ومراجع البحث فقد تم تقسيمها إلى وثائق دار الوثائق القومية بالقاهرة الخاصة بفترة البحث ومنها رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية المصرية، وإضافة إلى ذلك تم الاستعانة بوثائق الأرشيف الإسرائيلي على الانترنت.

كما تم الاستعانة بوثائق دار المحفوظات العمومية البريطانية D.O وC.O وC.A.B وDEFE وWO وS.D غير المنشورة، والوثائق الأمريكية المنشورة غير المنشورة، كما تم الاستعانة بالعديد من المصادر والمراجع العربية والمعربة، وكذلك الرجوع إلى بعض الدوريات والرسائل العلمية.

ولا ريب أن هناك العديد من الصعوبات التي واجهت البحث خلال جمع المادة العلمية، وأشكر الله –سبحانه وتعالي –الذي ساعدني على تخطي هذه الصعاب.

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ "

وأدعو الله أن يجعل عملي هذا علمًا ينتفع به.

# التمهيد

# كينيا في ظل الاستعمار البريطاني

# التمهيد

# كينيا في ظل الاستعمار البريطاني

## أولًا الموقع الجغرافي

## ثانيًا الاستعمار البريطاني لكينيا

1. نظام الحكم
2. مشكلة الأرض
3. مشكلة العمل
4. الضرائب
5. الحركات الوطنية

## أولًا الموقع الجغرافي

كينيا هي إحدى دول شرق إفريقيا[1] ، واسم دولة كينيا الرسمي جمهورية كينيا، وهناك رأيان في سبب التسمية بكينيا، الأول: مأخوذ من جبل كينيا[*] والذي يعد ثاني الجبال ارتفاعًا في إفريقيا، وكلمة كينيا مشتقة من كلمة كيري نياجا (Kirinyaga) بلغة الكيكويو[**] وهي تعني الجبل الأبيض،

---

[1] عبدالعزيز كامل: قضية كينيا، دار القلم، القاهرة، 1961م، ص17. انظر الملحق رقم (1) و (2).

[*] جبل كينيا، هو مخروط بركاني خامد يقع في وسط كينيا، على مسافة 110 كيلومتر من نيروبي، ويبلغ ارتفاعه 5,199 كيلومتر، وهو ثاني أعلي جبل في إفريقيا بعد جبل كليمنجارو (Kilimanjaro)، ويقع جبل كينيا على بعد 20 كيلومتر من خط الاستواء، ويتوسط جبل كينيا أرض قبيلة الكيكويو. انظر: عبد المنان محمد شفيق: الهنود ودورهم في كينيا في عهد الاحتلال البريطاني 1886–1963م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القري، السعودية، 2012م، ص30.

[**] الكيكويو، يسكنون جنوب جبل كينيا، وقد أتو من ديار الأمبا الواقعة جنوب أوطانهم الحالية، ويشتغل الكيكويو بالزراعة، وأهم غلالهم الذرة، ويزرعون أيضًا البطاطا والموز والفاصوليا وقصب السكر، ويقتنون كثيرًا من الماشية، ويقارب تعدادهم المليون وينقسمون إلى عشائر، ولم يسبق لهم أن اتحدوا أو كونوا دولة أو كان لهم رئيس أو زعيم، وإليهم يرجع الفضل في إنشاء جمعية الماو ماو التي كان لها دورها في مقاومة الاستعمار البريطاني، وإليها يعود الفضل في نيل كينيا استقلالها، وأما عن ديانتهم فلديهم معبود يدعي نعجاي أخذوه عن الماساي، ومقره في أماكن متعددة أهمها جبل كينيا، وتعد أشجار التين البري من الأشجار المقدسة لديهم، وتمثل قبائل الكيكويو 20% من سكان كينيا، ويتكلمون لغة يطلق عليها كيكويو أو جيكويو التي تنتمي إلى عائلة البانتو من اللغات

إشارة إلى قمة جبل كينيا المعروف ويغطي الجليد قمم الجبل طوال العام، والثاني: أن لفظ كينيا مشتق من الكلمة البانتوية التي تعني النعامة، والتي ترمز عند الإفريقيين إلى تعاقب الصخر الأسود والثلج الأبيض عند الذروة الرهيبة المنظر للجبل، وقد أطلقه جوهان لود وينج كراف ( Johan Ludwing kraph)[***] المنصر الألماني

---

الإفريقية، وتنقسم قبائل الكيكويو إلى تسعة قبائل. انظر: محمد عوض محمد: الشعوب والسلالات الإفريقية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1965م، ص ص98-99؛ انظر أيضا: عبد المنان محمد شفيق: المرجع السابق، ص31.

George Delf: Jomo Kenyatta, Towards Truth about the Light of Kenya, Doubleday, Garden City, NY, New York, United States of America, 1961, P.12.

[***] جوهان لود وينج كراف، كان والده فلاحًا، وكان يطمع كراف في أن يصبح قبطانًا في البحار، ولم يكن مع والده المال لتعليمه مثل هذه الوظيفة، وكان كراف يقرأ عن المسيحية فبهر بها وعمل منصرًا وهو في سن السابعة عشر، وانخرط في كلية التنصير في بازل، ثم انضم إلى جمعية التنصير للكنيسة الإنجليزية في بريطانيا، وسافر إلى إفريقيا في عام 1837م مندوبًا لهذه الجمعية، وفي عام 1844م وصل إلى مومباسا، وبدأ في تعلم اللغة السواحيلية، وتمكن من ترجمة العهد الجديد إلى السواحيلية، ووضع قاموسًا للغة السواحيلية وقواعدها، وأقام مركز للتنصير في رابي (Rabbi) على بعد أميال من مومباسا. انظر: عبد المنان محمد شفيق: المرجع السابق، ص32.

على المنطقة ثم أصبح علمًا على هذه الدولة، وقديمًا عرفت كينيا باسم أرض الزنج، وكانت تشمل المنطقة الممتدة من مومباسا(*) على الساحل إلى بحيرة فكتوريا(**)، ولم تعرف باسمها الحالي إلا بعد أن صارت مستعمرة بريطانية في 23 يوليو 1920م، ويحد كينيا من الشمال أثيوبيا والسودان، ومن الجنوب تنزانيا، ومن الشرق الصومال والمحيط الهندي، ومن الغرب بحيرة

---

(*) مومباسا، هي أهم موانئ شرق إفريقيا قاطبة، والميناء الرئيسي لكينيا، وتقع حوالي 4 درجات عرض جنوب خط الاستواء، وتبعد 33 ميلًا عن نيروبي، وعلاقاتها بالخليج العربي بشاطئيه الفارسي والعربي وطيدة وتتعامل في نحو 3 ملايين طن سنويًا. انظر: دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 021677-0078، محفظة 490، ملف 3، المحفوظات العامة، الإدارة السياسية، قسم إفريقيا، حول إنشاء تمثيل قنصلي مصري في شرق إفريقيا، 1 مايو 1955م؛ انظر أيضا: محمد عبد الغني سعودي: أفريقية في شخصية القارة وشخصية الأقاليم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2008م، ص425.

(**)بحيرة فكتوريا، هي ثاني أكبر بحيرة للمياه العذبة في العالم من حيث المساحة والأكبر في إفريقيا، كما أنها أكبر بحيرة استوائية في العالم، وتبلغ مساحتها 68،870 كيلومتر، وتطل عليها ثلاث دول هي كينيا وأوغندا وتنزانيا، وتضم البحيرة حوالي 3000 جزيرة، وينبع من هذه البحيرة نهر النيل الأبيض، ويرجع اسم البحيرة إلى الرحالة البريطاني جون هانين سبيك الذي يعتبر أول رحالة أوروبي يصل إلى البحيرة سنة 1858م، وأطلق عليها اسم الملكة البريطانية آنذاك، ومساحة البحيرة مقسمة بين كينيا 6% وأوغندا 45% وتنزانيا 49%، وبها أهم مصايد البحيرات العظمي الإفريقية. انظر: مجلة إفريقيا قارتنا: عدد3، بحيرة فيكتوريا، مارس 2013م، ص1؛ انظر أيضا: وليم جارستن: الدليل في موارد أعالي النيل، مطبعة المعارف، القاهرة، 1903م، ص18.

فكتوريا وأوغندا، وتقع كينيا بين دائرتي عرض4،21 شمالًا و 28، 4 جنوبًا وبين خطي طول 34 شرقًا و 42 غربًا [1]، وتبلغ مساحة كينيا 219,730 ميلًا مربعًا.[2]

## ثانيًا الاستعمار البريطاني لكينيا

كانت أرض كينيا جزءًا من سلطنة عمان في شقها الإفريقي، وكان لسلطنة عمان وبخاصة في عهد السيد سعيد بن سلطان البوسعيدي الذي حكم سلطنة عمان في الفترة من 1806م إلى 1856م امتداد في شرق إفريقيا مركزه جزيرة زنجبار والساحل الشرقي لإفريقيا، وكانت أراضي تنجانيقا (تنزانيا) وكينيا من ممتلكات سلطنة عمان ثم سلطنة زنجبار التي انفصلت عن سلطنة عمان عقب وفاة السيد سعيد بن سلطان في عام 1856م، وقد

---

(1) عبد المنان محمد شفيق: المرجع السابق، ص ص29-39؛ انظر أيضا: رؤوف راشد خله، كينيا دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2000م، ص7.

(2) دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-021677، محفظة 490، ملف 3، المصدر السابق؛ وانظر: إحسان حقي: إفريقية الحرة بلاد الأمل والرخاء، الطبعة الأولي، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1962م، ص170.

اقتسم ابنيه ثويني(*) وماجد(**) ممتلكات السلطنة، فأصبح ثويني سلطانًا في مسقط، وماجد سلطانًا لسلطنة زنجبار العربية العمانية، وقد ظلت أرض كينيا تدار من قبل زنجبار حوالي 60 سنة.[1]

على أي حال فقد كانت شرق إفريقيا موضع اهتمام بريطانيا، كما اتجهت إليها أنظار ألمانيا، ولكي يتم حسم الأمر بين الدولتين الاستعماريتين عهد الأمر إلى لجنة ثلاثية بريطانية فرنسية ألمانية لبحث مدي أحقية سلطان زنجبار في المناطق المتنازع عليها، وانتهت اللجنة إلى أن نفوذ السلطان ثابت على المنطقة الساحلية، واتفقت إنجلترا وألمانيا على تقسيم هذه المناطق

---

(*) ثويني بن السيد سعيد، ولد في عام 1820م، وعندما كبر عينه أبوه نائبًا على الأقاليم العمانية، وقد حكم عمان بعد وفاة والده في عام 1856م حتى اغتاله أكبر أولاده السيد سالم بن ثويني في 11 فبراير 1866م.عبد الله صالح الفارسي، ترجمة محمد أمين عبد الله، البوسعيديون حكام زنجبار، الطبعة الثانية، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1982م، ص19.

(**) ماجد بن السيد سعيد، ولد في عام 1834م، وهو أول سلاطين زنجبار، تولي حكم زنجبار بعد وفاة والده في عام 1856م، وتوفي في عام 1870م، وقد سار سيرة أبيه في اللين والرفق بالرعية والحرص على أموال الدولة، وتجنب مظاهر البذخ والإسراف. انظر: سعيد على المغيري: جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، الجزء الثاني، الطبعة الأولي، المطابع العالمية، روي، سلطنة عمان، 1995م، ص31.

[1] رأفت غنيمي الشيخ: إفريقيا في التاريخ المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1991م، ص ص42-187.

من شرق القارة إلى منطقتي نفوذ بريطانية في الشمال وألمانية في الجنوب[1].

وقد ظهرت شركة إفريقيا الشرقية البريطانية[*]على الساحل، وكان يرأس هذه الشركة البريطانية وليام ماكينون (Mackinon) وكان يقوم بالبحث عن العاج والرقيق، وقد استطاع ماكينون الحصول على امتياز لشركته من سلطان زنجبار لممارسة تجارتها في أراضي سلطنته الساحلية، وقد فتحت تلك المناطق أمام البعثات والارساليات البريطانية لتمارس نشاطها بين الأفارقة، وفي عام 1888م صارت الشركة تسمي شركة إفريقيا الشرقية

---

[1] شوقي عطاالله الجمل، عبدالله عبدالرازق إبراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، الطبعة الثانية، دار الزهراء، الرياض، السعودية، 2002م، ص318.

[*] شركة إفريقيا الشرقية البريطانية، أسس البريطانيون في سنة 1885م شركة إفريقيا الشرقية البريطانية، إلا أن الحكومة البريطانية بعثت بلجنة تبحث في أمر هذه الشركة وتقدم تقريرها إلى الحكومة البريطانية، وقد رأت اللجنة في تقريرها أن الشركة لا تستطيع الجمع بين التجارة والإدارة، كما تبين لها من خلال دراسة أحوال الشركة في خمس سنوات أنه من الأفضل إنهاء هذا النظام بما يعود بالنفع بعد ذلك على الشعوب الوطنية والتجارة البريطانية والشركة، وبناءً على ذلك قامت الحكومة البريطانية بشراء حقوق الشركة وممتلكاتها في شرقي إفريقيا وأوغندا مقابل ربع مليون جنيه، ثم أعلنت الحماية البريطانية على أوغندا سنة 1894م، ثم على بقية إفريقيا الشرقية بعد ذلك. انظر: نبيل بدر: جومو كينياتا الرمح الأسود في صدر الاستعمار، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1960م، ص ص13،14.

البريطانية الاستعمارية، وقد أظهرت اهتمامًا أكبر بأوغندا[1]، وفي نفس عام 1888م منحت الحكومة البريطانية الشركة الحق في بسط نفوذها على المناطق الداخلية، رغم أن بريطانيا لم يكن لها الحق في منح هذا الامتياز[2]، وقد أجُبرت زنجبار على جعل امتياز عمل الشركة لمدة خمسين عامًا، وعمدت الشركة إلى عقد المعاهدات مع زعماء القبائل، لكي تستطيع أن تمد نفوذها غربًا إلى المنطقة الداخلية حتى البحيرات الاستوائية.[3]

على أي حال فقد انتهت حقوق الشركة عند سيطرة الحكومة البريطانية على كينيا في سنة 1895م[4]، حيث أعلنت الحماية البريطانية على أرض كينيا وخضعت تلك الأراضي المحمية للإدارة البريطانية.[5]

وقامت بريطانيا بمد سكك حديد من أوغندا إلى ساحل المحيط الهندي عبر كينيا، وفي سنة 1899م وصلت السكك الحديدية إلى هضاب كينيا،

---

(1) رأفت غنيمي الشيخ: المرجع السابق، ص ص186، 187.

(2) فؤاد محمد الصقار: التفرقة العنصرية في أفريقية، الطبعة الأولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1962م، ص187.

(3) شوقي عطاالله الجمل، عبدالله عبدالرازق إبراهيم: المرجع السابق، ص319.

(4) فؤاد محمد الصقار: المرجع السابق، ص ص187، 189.

(5) رأفت غنيمي الشيخ: المرجع السابق، ص ص187، 188.

George Delf: Op, Cit, P.47.

وأقامت بريطانيا في هضاب كينيا مركزًا للسكك الحديدية وورش خاصة بها، وكان مد السكك الحديدية في كينيا سببًا في وصول المهاجرين الهنود للعمل في بناء السكك الحديدية، كما أثار انتباه الأوروبيين إلى مميزات الهضبة الكينية من النواحي المناخية والزراعية، وكذلك صلاحيتها للاستقرار الأوروبي، وهذه المميزات كان أول من أثار اهتمام البريطانيين بشأنها اللورد لوجارد (Lord Lugard) في سنة 1893م، وقد أثارها من جديد اللورد دلمار(Lord Delmare) في سنة 1897م، وبدأ المندوب السامي البريطاني في شرق إفريقيا السير تشالرز اليوت (Sir Charles Eliot) في تحقيق فكرة الاستيطان الأوربي في سنة 1901م.[1]

وقد عينت الحكومة البريطانية في عام 1904م السير دونالد ستيوارت (Donlad Stewart) مندوبًا ساميًا ومقيمًا في مدينة مومباسا، وتحت ضغط المستوطنين أعلنت كينيا مستعمرة بريطانية في 23 يوليو

---

[1] فؤاد محمد الصقار: المرجع السابق، ص ص187-190.

1920م[1]، وعرفت كينيا باسم مستعمرة كينيا، أما أملاك سلطان زنجبار فقد أطلق عليها اسم محمية كينيا.[2]

وكانت محمية كينيا في مطلع القرن العشرين تشمل المديرية الشرقية في أوغندا حتى سواحل بحيرة فكتوريا، وسفوح جبل إلجُن والساحل الجنوبي الغربي لبحيرة رودلف، ومن الجنوب كانت تحدها منطقة النفوذ الألمانية، وفي الشمال دخلت بريطانيا في مفاوضات مع أثيوبيا وصلت بها أثيوبيا إلى الركن الشمالي الشرقي من بحيرة رودلف، ومن هذه النقطة يمتد الحد إلى نهر جوبا حتى البحر.[3]

وقد عقدت بريطانيا في 15 يوليو 1924م معاهدة مع إيطاليا، وبمقتضاها تنازلت إلى الصومال الإيطالي عن نهر جوبا ومنطقة على الجانب البريطاني من النهر يتراوح عرضها بين 50 و100 ميل، وقد تم

---

[1] رأفت غنيمي الشيخ: المرجع السابق، ص ص188-191.
George Delf: Op, Cit, P.47.

[2] إبراهيم الأسيوطي محمد: كينيا الثائرة،، الدار القومية للطباعة والنشر، 1960م، ص52.

[3] عبدالعزيز كامل: المرجع السابق، ص35.

التسليم فعليًا في 29 يوليو 1925م، وبذلك تنازلت بريطانيا عن جزء من كينيا دون أن يكون لأهل البلاد رأي في هذا الأمر المهم.[1]

نقلت بريطانيا في عام 1926م إلى كينيا تبعية شرق أوغندا والأرض المشرفة على شمال غرب بحيرة رودلف، وأصبح في كينيا نهر ملاحي واحد هو نهر تانا، وهو ليس ملاحيًا في كل أجزائه.[2]

ويتضح أن بريطانيا أرادت السيطرة على كينيا لأهميتها، فموقعها متميز وتعتبر معبرًا لكثير من الدول الإفريقية المجاورة لها التي لا تطل على أي منفذ بحري، هذا بخلاف جودة أراضيها الصالحة للزراعة، فضلًا عن اعتدال مناخها، وكذلك خيراتها الأخرى، والاستعمار دائمًا ما يترك وراءه المتاعب، فقد اقتطع الاستعمار البريطاني أجزاءً من كينيا لصالح الاستعمار الإيطالي، كما نقلت بريطانيا إلى كينيا تبعية شرق أوغندا والأرض المشرفة على شمال غرب بحيرة رودلف، دون مراعاة لأهل البلاد، مما يترتب عليه الخلافات الحدودية بعد خروج الاستعمار.

---

[1] حمدي حافظ، محمود الشرقاوي: إفريقيا في طريق الحرية، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، 1957م، ص13.

[2] عبدالعزيز كامل: المرجع السابق، ص36.

## 1. نظام الحكم

يُعتبر نظام الحكم غير المباشر أحد المظاهر المميزة للحكم البريطاني في إفريقيا، لذا فقد قام النظام الاستعماري البريطاني على عدة أمور:

1. استمرار تعاون الزعماء الوطنيين والمؤسسات القبلية المحلية مع الإدارة البريطانية.
2. يُصبح هؤلاء الأفراد وهذه المؤسسات جزء من الإدارة الحكومية البريطانية.
3. السلطة النهائية في المستعمرة تكون في يد الحاكم العام.[1]

على أي حال كان يرأس حكومة المستعمرة في كينيا حاكم عام يمثل التاج البريطاني، وتمارس بريطانيا عن طريقه الحكم في كينيا ويرشحه وزير الدولة لشئون المستعمرات البريطاني ويصدر أمر تعيينه من الملك، وتكون فترة حكم الحاكم العام من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات وقد تمتد إلى ست سنوات أو أكثر في حالة الطوارئ، يعتزل بعدها الحكم ليفسح المجال لمن هم أصغر منه سناً ووظيفة، ومن سلطة الحاكم العام مباشرة الأعمال الإدارية

[1] شوقي عطاالله الجمل، عبدالله عبدالرازق إبراهيم: المرجع السابق، ص ص321،322.

والاشراف على أعمال القضاء وتكوين المجالس التنفيذية والتشريعية وإصدار الأوامر الخاصة بذلك، وكذلك إصدار العفو عن المحكوم عليهم وإيقاف الموظفين وإصدار الأوامر المحددة للنظام أثناء غيابه، ويساعد الحاكم في إدارة شئون المستعمرة مجلس تنفيذي ومجلس تشريعي، ويلي الحاكم في إدارة شئون المستعمرة سكرتير المستعمرة الذي يرأس إدارة السكرتارية، وقد قسمت كينيا إلى مجموعة من المقاطعات يرأس كل منها مأمور أول يطلق عليه مندوب الإقليم، وقد اتبعت بريطانيا في حكمها لكينيا نظام الحكم غير المباشر وذلك عن طريق المنظمات الوطنية القبلية، وكان هذا النظام نوعًا من الخداع لإيهام شعب كينيا أنهم يحكمون أنفسهم بأنفسهم طبقًا لتقاليدهم المتوارثة.[1]

---

(1) دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 019899-0078، محفظة 400، ملف 5، رقم 8941، المحفوظات العامة، الإدارة السياسية، قسم إفريقيا، كينيا الوضع السياسي والدستوري، تقرير عن كينيا، نشرة رقم 172 لسنة 1953م، 24 ديسمبر 1953م؛ انظر أيضا: دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 019899-0078، محفظة 400، ملف 5، رقم 98/ 69/ 1، رقم فرعي 51، المحفوظات العامة، الإدارة السياسية، قسم إفريقيا، كينيا الوضع السياسي والدستوري، مذكرة مرفوعة للسيد رئيس الجمهورية، 7 مايو 1957م؛ انظر أيضا: سعد زغلول عبده

أما عن المجالس الشعبية فهي خليط من زعماء القبائل مع بعض الشبان الذين لديهم موهبة القيادة، وقد بدأ التفكير في المجلس التشريعي في كينيا في سنة 1907م عندما وجدت وزارة المستعمرات البريطانية أن محمية شرق إفريقيا البريطانية قد أصبحت في حالة من التقدم تسمح لها باتخاذ خطوات تقدمية أخري في الحكم، فأصدرت الأوامر إلى الحاكم البريطاني في كينيا لتكوين مجلس تشريعي، وقد تشكل أول مجلس تشريعي في كينيا من ثمانية أعضاء معينين ستة منهم من موظفي الحكومة واثنان من المستوطنين البيض غير الموظفين، ولم يوافق المستوطنين البيض على تعيين ممثليهم بالمجلس التشريعي وطالبوا في سنة 1913م بأن يتم ذلك عن طريق الانتخاب، وكان للمساعدات التي قدمتها كينيا لبريطانيا في الحرب العالمية الأولي أثرها في ادخال بعض التحسينات على المجلس التشريعي فوافقت الحكومة البريطانية على ذلك الطلب في سنة 1916م، وتمت أول عملية انتخاب في كينيا سنة 1920م وانتخب المستوطنون ممثليهم في المجلس

---

عبد ربه: الاستعمار البريطاني في كينيا 1856 – 1923، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1964م، ص ص199–202.

التشريعي[1]، وأصبح عدد ممثلي المستوطنين البيض في المجلس التشريعي أربعة أعضاء، وتم ترشيح أول إفريقي في المجلس التشريعي بعد الحرب العالمية الثانية من قبل السير فيليب ميتشل ( Philip Mitchell ) وكان هذا الأمر بغية إقناع الأفارقة بمغادرة منازلهم والعمل في مزارع المستوطنين البيض.[2]

## 2. مشكلة الأرض

سيطر المستوطنون الأوربيون في ظل الحماية البريطانية على المرتفعات ومنعوا الأفارقة والآسيويين من الوصول إلى هذه المناطق الصالحة للزراعة بل إنها أجود أراضي كينيا[3]، وقد رغب الأوربيون هذه

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 019899-0078، محفظة 400، ملف 5، رقم 8941، المحفوظات العامة، الإدارة السياسية، قسم إفريقيا، كينيا الوضع السياسي والدستوري، تقرير عن كينيا، نشرة رقم 172 لسنة 1953م، المصدر السابق؛ انظر أيضا: دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 019899-0078، محفظة 400، ملف 5، رقم 98/ 69/ 1، رقم فرعي 51، المحفوظات العامة، الإدارة السياسية، قسم إفريقيا، كينيا الوضع السياسي والدستوري، مذكرة مرفوعة للسيد رئيس الجمهورية، المصدر السابق؛ انظر أيضا: سعد زغلول عبده عبد ربه: المرجع السابق، ص ص202-205.

[2] George Delf: Op, Cit, P.52.

[3] رأفت غنيمي الشيخ: المرجع السابق، ص ص 187-192.

المرتفعات بسبب انخفاض درجة الحرارة فيها[1]، وصار الأفارقة أجراء زراعيين أو أفراد انتزعت منهم أراضيهم وشردت قبائلهم وحطمت علاقاتهم الاجتماعية.[2]

ومشكلة تملك الأرض الزراعية من أهم المشكلات الاقتصادية التي كانت عاملًا من أهم عوامل النزاع بين الإفريقيين والمستعمرين الأوروبيين، وكان الاستعمار البريطاني دائمًا يدعي قيامه برعاية مصالح السكان الوطنيين وجعلها في الاعتبار الأول إلا أن الهدف الحقيقي كان تمكن المستعمرين البريطانيين من تكوين طبقة أرستقراطية من ملاك الأرض عن طريق سن القوانين وتنفيذ السياسة الاستعمارية، وشرعت الحكومة البريطانية في منح الأراضي للمستعمرين الجدد الذين وفدوا من بريطانيا وجنوب إفريقيا، وتحقيقًا لهذه السياسة أرادت بريطانيا تخصيص جزء من كينيا لإنشاء وطن قومي لليهود في عام 1902م، ولكنهم عارضوا هذا الأمر لتطلعهم إلى فلسطين، كما عارض المستعمرون الجدد أنفسهم هذا الأمر لأنه سوف يخلق

---

(1) جمال عبدالهادي محمد مسعود، على أحمد لبن: المجتمع الإسلامي المعاصر (ب) إفريقيا، الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، 1994م، ص139.

(2) رأفت غنيمي الشيخ: المرجع السابق، ص ص186، 193.

لهم منافسًا خطيرًا في كينيا، على أي حال فقد تكونت في مرتفعات كينيا مستعمرة للرجل الأبيض كما أرادت السياسة البريطانية الاستعمارية، ومنذ ذلك الحين دخل المستعمرون البريطانيون وأهل البلاد الأصليون في نزاع شديد، فقد طبقت بريطانيا النظام الاقطاعي باعتبار الأراضي ملكًا لبريطانيا، على أن يكون أصحابها الوطنيون مستأجرين لها، وبهذا الأمر يمكن لبريطانيا نقلهم من مكان إلى آخر حسب ما تراه.[1]

وقد بدأ المستعمرون الأوروبيون في الاستحواذ على الأراضي من الوطنيين أو من شركة إفريقيا الشرقية البريطانية منذ بداية القرن التاسع عشر، وكان السير تشارلز اليوت الذي عين مندوبًا ساميًا في عام 1900م واضع الأساس لسياسة نقل الأراضي إلى أيدي البيض، وفي عام 1902م خولت الحكومة البريطانية للمندوب السامي أن ينقل الأراضي لمن يشاء.[2]

صدر في نفس عام 1902م قانون التاج البريطاني والذي بمقتضاه أصبح للحاكم حق بيع الأراضي لمن يريد حتى ألف فدان وتأجيرها لمدة 99 سنة، وعند انتهاء مدة الإيجار تعود الأراضي إلى الحكومة دون تعويض،

---

[1] إبراهيم الأسيوطي محمد: المرجع السابق، ص ص58-61.

[2] حمدي حافظ، محمود الشرقاوي: المرجع السابق، ص14.

كذلك نص القانون على أنه لا يجوز للمستأجر التنازل عن الأرض إلا بموافقة المندوب السامي البريطاني، كما ورد في القسم الثلاثين من القانون نص بضرورة مراعاة حقوق الوطنيين ومطالبهم، فلا يجوز للمندوب السامي بيع أو تأجير أرض يشغلها الوطنيون فعلًا.[1]

على أي حال فقد حصل اللورد ديلامير (Delamere) على مائة ألف فدان واللورد بورت سموث (Portsmouth) حصل على 350 ألف فدان، كما حصل كلٍ من اللورد فرانسيس سكوت (Francis Scott) واللورد إيوارت جروجان (Ewart Grogan) على عقارًا كبيرًا.[2]

فيتضح مما سبق أن كينيا أصبحت أشبه بالمنزل البريطاني الممتلئ باللوردات، فكل لورد حصل على كمية كبيرة جدًا من الأراضي، وحقيقةً أن عام 1903م يعتبر عام اللوردات في كينيا.

عينت لجنة محلية في عام 1904م بسبب هذا الأمر، وقد أوصت اللجنة بوجوب الاحتفاظ بمساحات من الأرض للأهالي قبيل استيطان الأوروبيين، وقبلت الحكومة البريطانية هذه التوصية باعتبار أنها تضمن

---

[1] إبراهيم الأسيوطي محمد: المرجع السابق، ص ص61-62.

[1] George Delf: Op, Cit, P.52.

للمستوطنين الأوروبيين احتلال مناطق المرتفعات في كينيا وترك المناطق الأخرى للوطنيين.[1]

ولجأ المستوطنون إلى وسائل ملتوية يستولون بها على الأرض، غير المضاربة والتأجير والشراء، فقد وصل الأمر إلى قيام المستوطنين باستئجار أراض واسعة بأسماء أقاربهم الذين يعيشون في بريطانيا، وزاد ضغط المستوطنون على الحكومة البريطانية حتى صدر قانون 1915م، وبمقتضي هذا القانون صرحت الحكومة البريطانية بتأجير الأرض حتى مساحة خمسة الآف فدان لمدة 99 عامًا، وقد شكلت العديد من اللجان لحل مشكلة الأرض بين المستوطنين والإفريقيين، وعلى أساس توصيات هذه اللجان قررت الحكومة بناء المعازل للإفريقيين وسجلت أماكن هذه المعازل.[2]

أما الإفريقيون فقد عارضوا مرسوم انشاء المعازل الوطنية على أساس أن تلك المعازل لم تكن محمية من الاعتداء عليها ونزع ملكيتها بواسطة الحكومة لمنحها للمستوطنين البيض، وهو ما حدث بالفعل فقد استقطعت الحكومة بعض أراضي المعازل المخصصة للأفريقيين ومنحتها

---

[1] إبراهيم الأسيوطي محمد: المرجع السابق، ص ص61-64.

[2] عبدالعزيز كامل: المرجع السابق، ص ص61-64.

للمستوطنين البيض، واضطرت الحكومة البريطانية في عام 1921م إلى تعيين لجنة لتحديد المعازل تحديدًا جيدًا، وأعلنت اللجنة أن توزيع أراضي المعازل المخصصة للوطنيين لم تتبع أي أساس محدد، وحبذت اللجنة تحديد المعازل بدقة، كما أن اللجنة طالبت بمنح الوطنيين الأراضي الكافية لهم وللجيل التالي، وبالرغم من توصيات اللجنة إلا أن الحكومة البريطانية لم تأخذ بها.[1]

على أي حال بعد عام 1925م صرف النظر عن البيع أو التأجير طبقًا لنصوص قانون أراضي التاج في عام 1902م وقانون 1915م، واتبعت طريقة المزاد في بيع الأراضي التي يتقرر منحها للأوروبيين.[2]

وصل الأمر إلى اعتراض المستوطنين البيض على ما في أيدي الوطنيين من أراضي، وادعوا أن هذا اسراف ليس له داع لأن الأراضي المخصصة لهم أكثر من حاجتهم [3]، وسببت هذه السياسات التي تقوم بها الحكومة الذعر في نفوس الإفريقيين، مما أدي إلى تشكيل لجنة أورمسبي

---

(1) سعد زغلول عبده عبد ربه: المرجع السابق، ص ص212–214.

(2) إبراهيم الأسيوطي محمد: المرجع السابق، ص65.

(3) نبيل بدر: المرجع السابق، ص16.

جور والتي أوصت بإنشاء هيئة وصاية على أراضي الوطنيين، كما رأت إعلان حدود المناطق المحجوزة لهم، ونشرت فعلًا في الجريدة الرسمية عام 1926م[1]، وصدر قانون عام 1930م والذي بمقتضاه خفضت مدة الإيجار التي يمتلك بمقتضاها الوطني جزءًا من أرض بلاده إلى 23 عامًا مع ضرورة الحصول على موافقة وزير المستعمرات، وقد أصدرت اللجنة التي شكلت في عام 1930م تعهدًا بعدم انتزاع شبرًا واحدًا من أراضي الوطنيين من هذا التاريخ لصالح المستوطنين، وذلك تجنبًا لحدوث كارثة في المستعمرة باستثناء الأراضي التي تستخدم في المصالح العامة كالمدارس والمستشفيات ومعامل توليد الكهرباء والسكك الحديدية، لكن هذا التعهد نقض بعد عام واحد من صدوره.[2]

شكلت لجنة في عام 1934م برئاسة السير موريس كارتر وقدمت مجموعة من المقترحات كان منها إضافة حوالي 1474 ميلًا مربعًا إلى مساحة المناطق المخصصة للقبائل الوطنية، وخصصت 931 ميلًا مربعًا

---

[1] راشد البراوي: مستقبل كينيا واتحاد شرق إفريقيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1961م، ص32.

[2] نبيل بدر: المرجع السابق، ص ص17،18.

للوطنيين الحق في استئجارها، واعتبار بقية الأراضي مفتوحة أمام جميع الأجناس وبدون تمييز أو استثناء، وهكذا قسمت البلاد إلى معازل لأبناء البلاد الأصليين ومناطق محجوزة للمستوطنين، وفي الواقع فإن الأراضي الخارجة عن المنطقة المحجوزة للبيض هي صحراء غير منتجة بسبب قلة المطر أو انعدامه، ولا تصلح للاستغلال بسبب انتشار ذبابة تسي تسي ( Tse Tse).[1]

اقترح السير فيليب ميتشل في عام 1952م تكوين لجنة للبحث في مشاكل الوطنيين، وعرفت اللجنة بلجنة داو كما سميت رسميًا باللجنة الملكية لشرق إفريقيا 1953–1955م، وتكونت اللجنة من سبعة أعضاء برئاسة السير ه.داو ومعه أعضاء آخرون مختصون في مجال الزراعة والمالية والاقتصاد كما شملت اللجنة عضوًا إفريقيًا، وقد أوضح تقرير اللجنة أن السياسة السابقة أدت إلى اشتداد الصراع العنصري في كينيا، وأوصت اللجنة

---

[1] راشد البراوي: المرجع السابق، ص ص32،33.

بضرورة تطوير نظم الزراعة والعناية بالرعي والماشية وتسويق الإنتاج، ودعت إلى تفتت الروابط القبلية والعنصرية.[1]

ويتبين أن الاستعمار سيطر على كل الأراضي الصالحة للزراعة في كينيا، والتي يتوفر لها المناخ والمطر المناسب، بل وصل الأمر إلى السيطرة على الأراضي التي يقوم بزراعتها الوطنيون، مما نتج عنه إثارة غضبهم ضد بريطانيا والمستوطنين البيض، هذا بالإضافة إلى أن اللجان التي شُكلت لحل مشكلة تملك الأراضي لم تقوم بحل هذه المشكلة، بل كانت كل اللجان تقف مع المستوطن الأوروبي على حساب أهل البلاد.

### 3. مشكلة العمل

بعد أن زاد عدد المستعمرين الأوروبيين في كينيا واتساع ما يملكونه من أراضي، هنا بدأت تواجههم مشكلة الأيدي العاملة اللازمة للعمل في هذه الأراضي[2]، ولكن لم يكن السبيل ميسرًا نظرًا لنفور الوطني من العمل بعيدًا عن عشيرته وقريته، ولأنه شديد التعلق بأرضه فلا يقبل أن يغادرها، وفضلًا عن هذا كان الوطني يأنف أن يعمل لقوم احتلوا بلاده وانتزعوا أجود

---

(1) عبدالعزيز كامل: المرجع السابق، ص ص71-84.

(2) حمدي حافظ، محمود الشرقاوي: المرجع السابق، ص17.

أراضيها، ولكن المستعمرين لم يدخروا وسيلة إلا ولجأوا إليها لتحقيق غرضهم وهو الحصول على الأيدي العاملة، على أي حال فقد هناك نظامان للعمل كالآتي:

أولًا: نظام التعاقد، فقد كان بعض الوطنيين يضطرون إلى مغادرة مناطقهم إلى جهات مجاورة لكسب عيشهم، وهنا تقرر في عام 1910م أنه في حالة اكتشاف من يقوم بهذا الأمر فإن على الموظف المختص أن يعيده إلى مكانه الأصلي، وفي عام 1918م صدر قانون يحث الوطنيين على العمل في المزارع التي يمتلكها الأوروبيون، وقد كان نظام التعاقد يقوم على الأسس التالية:

1- كافة أفراد الأسرة من الذكور أن يعملوا 180 يومًا في السنة للمالك مقابل أجر يتفق عليه أمام الموظف العمومي المختص.

2- ومقابل هذا الالتزام يقيم الوطني مع أسرته بالمزرعة.

3- على المالك أن يسجل عدد العمال والماشية.

4- أما عن الأجر الذي يتناوله الفرد في العمل الزراعي أو اليدوي، فيتراوح بين ستة شلنات واثني عشر شلنًا مقابل ثلاثين يومًا من العمل.[1]

ثانيًا: نظام التسجيل، والذي بمقتضاه يتعين على كل إفريقي من الذكور أن يتوجه إلى الإدارة المختصة لأخذ بصمات أصابعه، ثم يكلف بعدها بحمل بطاقة كيباندي (Kipandi) فإذا قبض عليه بدونها عوقب بالحبس، ولا شك أن هذا الإجراء مظهر من مظاهر الرق لأنه يراد به التمييز العنصري، وهذا النظام يقيد الوطنيين فلا يستطيعون الهرب من المزارع ويبقي العامل مقيدًا بالمالك، مما يؤدي إلى إبقاء الأجور في مستوي منخفض، نظرًا لانعدام المنافسة في ميدان العمل.[2]

حاولت حكومة كينيا من جانبها تسهيل مهمة المستوطنين البيض للحصول على العمال الوطنيين للمزارع الأوروبية، فأمرت مأموري المقاطعات في سنة 1919م باستعمال كل نفوذ قانوني ممكن لإقناع الوطنيين بما فيهم النساء والأطفال للعمل في مزارع المستوطنين البيض، وقد أعلن

---

(1) راشد البراوي: ماو ماو ثورة الأحرار في كينيا، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1953م، ص ص49، 50.

(2) راشد البراوي: المرجع السابق، ص ص49، 50.

الحاكم العام البريطاني في كينيا في 21 أكتوبر 1919م وجوب سيادة الرجل الأبيض وحمل الوطنيين على العمل من اجل مصلحة كينيا ورفاهيتها، وقد اتخذ مأمورو المقاطعات إجراءات من جانبهم لإرهاب الزعماء الوطنيين، فأعدوا سجلات بأسماء الزعماء الذين لا يساعدون في ارغام الوطنيين على العمل في مزارع المستوطنين البيض، وقد أثارت سياسة ارغام الوطنيين في كينيا بعض الشخصيات البريطانية وبعض رجال الدين مثل أسقف كانتربري (Canterbery) فاحتجوا لدي الحكومة البريطانية والتي اضطرت إلى التقليل من الضغط على الوطنيين، وقد دارت مناقشات عديدة في مجلس العموم واللوردات البريطاني حول تشغيل العمال الوطنيين في المزارع بطريقة الإجبار، مما اضطر وزير المستعمرات اللورد ملنر إلى إلقاء تصريح في مجلس اللوردات البريطاني في 14 يوليو 1920م أعلن فيه أنه لن يكون هناك محل للإجبار في العمل بمزارع المستوطنين وسيحل التشجيع والنصح عن طريق الزعماء الوطنيين، وعلى هذا أرسلت حكومة كينيا في

سنة 1921م تعليماتها إلى مأموري المقاطعات بعدم التدخل في امداد مزارع البيض بالعمال اللازمين إلا بالتشجيع فقط.[1]

### 4. الضرائب

الضرائب في كينيا ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالأرض والعمل بها، فلم يترك الاستعمار البريطاني طريقة لإرغام الوطنيين على العمل في مزارع المستوطنين البيض إلا وقام بها، فقد فرضت الحكومة ضريبة الكوخ على الوطنيين وقيمتها 11 شلنًا عن ملكية الكوخ الواحد وتزداد الضريبة إذا امتلك أكثر من كوخ، وبالنسبة إلى مستوي الأجور فإن هذا المبلغ يعتبر مبلغًا فادحًا، فكانت العائلات الإفريقية الكبيرة العدد تعيش كلها في كوخ واحد تجنبًا لدفع المزيد من الضرائب والتي لا تتحملها مواردهم المحدودة.[2]

وفرضت الحكومة على الوطنيين في سنة 1910م ضريبة تعرف باسم ضريبة الرأس وتتراوح قيمتها بين 8، 10، 12 شلنًا في السنة يدفعها كل من بلغ 16 سنة أو أكثر، وتختلف قيمة تلك الضريبة باختلاف مقاطعات كينيا، وأصبح على الإفريقي إما أن يعمل بالأجر في مزارع الأوروبيين أو

---

[1] سعد زغلول عبده عبد ربه: المرجع السابق، ص ص217،218.

[2] نبيل بدر: المرجع السابق، ص22.

يبيع مواشيه ومحاصيله ليتمكن من دفع الضرائب المفروضة عليه، ونتيجة لهذا الوضع أصبح من غير المنتظر الاعتماد على الوطنيين في رفع دخل المستعمرة أو حتى المساعدة في رفعه، وكان على الحكومة إذا أرادت رفع دخل المستعمرة أن تعتمد على الأجناس غير الوطنية في هذا الأمر، وكان نصيب الوطنيين في الخدمات العامة أقل بكثير من نصيب الأجناس الأخرى غير الإفريقية، ولم تبذل الحكومة من جانبها العناية الكافية لتقدم الزراعة الوطنية أو التعليم أو الخدمات، وفي عام 1912م حاولت الحكومة فرض ضريبة الدخل على المستوطنين البيض، ولكن هذا العمل قوبل بالمعارضة من جانب البيض، وفي عام 1920م أصدرت الحكومة الكينية قانوناً بفرض ضريبة الدخل على المستوطنين البيض، وكان الجزء الأكبر من هذا الدخل المتحصل من هذه الضريبة من موظفي الحكومة.[1]

[1]سعد زغلول عبده عبد ربه: المرجع السابق، ص ص222،223.

فرض المستوطنون ضغوطًا على الحكومة لرفع الضرائب على الإفريقي، وقد حققت ضريبة الكوخ وضريبة الرأس 280 ألف جنية إسترليني بحلول عام 1918م.[1]

لكن الحكومة اضطرت إلى إلغاء ضريبة الدخل في عام 1922م ولم يقابل هذا الإلغاء أي تخفيض للضرائب المفروضة على الوطنيين، وقد أوصي السير ألان بم (Alan Pim) الذي أرسل إلى كينيا في سنة 1936م لتقص أسباب العجز المالي فيها بضرورة فرض ضريبة الدخل على غير الوطنيين وبين أن تكرار حوادث 1914م-1921م-1922م من الأوروبيين لمعارضة فرض ضريبة الدخل سيكون له تأثير خطير على الوطنيين في كينيا ولن يستمر سكوتهم مدة طويلة، وأعلن أن الوطنيين وخاصة في المقاطعات الفقيرة قد حصلت منهم ضرائب أكثر من طاقتهم، وأنهم لا يستطيعون دفع ضرائب أكثر مما حصل منهم في الوقت الذي لا يحصل فيه من الأوروبيين والهنود سوي ضرائب تصاعدية من ضريبة الرأس وضريبة التعليم، وكان المتحصل من هاتين الضريبتين أقل من 10000 آلاف جنيه

[1] George Delf: Op, Cit, P.52.

إسترليني في العام، وأوضح السير ألان بم أن الأوروبيين نتيجة قوتهم السياسية فقد حصلوا على أكثر من نصيبهم العادل من الدخل واستطاعوا تحويل أغلب الخدمات الحكومية في كينيا لمصلحتهم.[1]

## 5. الحركات الوطنية

حدثت أول حركة وطنية في كينيا سنة 1905م عندما ثارت قبائل الناندي على الاستعمار البريطاني عندما حاولت الحكومة الاستيلاء على أراضيهم، وقد قمعتها الحكومة بكل شدة، وحدثت ثورة أخري قبيل الحرب العالمية الأولي قامت بها قبيلة جيريانا من إحدى فروع قبيلة البانتو عندما حاولت الحكومة نقلها من موطنها الأصلي إلى مكان آخر طمعًا في الاستيلاء على أراضيها، وبانتهاء الحرب العالمية الأولي ظهرت عوامل جديدة أثّرت في الحركات الوطنية في كينيا وساعدت على ازدهارها منها:

1- أدي الكساد الذي ساد العالم في سنة 1921م إلى تخفيض المستوطنين البيض لأجور العمال الوطنيين بمقدار الثلث.

---

[1] سعد زغلول عبده عبد ربه: المرجع السابق، ص ص222،223.

2- ترتب على خفض قيمة العملة أن أصبح الشلن هو العملة المتداولة في إفريقيا الشرقية، وهذه التقلبات في العملة أوجدت شعورًا بالقلق بين الأهالي.

3- رفعت الحكومة الضرائب المفروضة على الوطنيين من 12-16 شلنًا رغم الكساد.

4- بدأت الحكومة في إرغام الأهالي ومفاوضة النساء والأطفال للعمل في مزارع البيض.

5- حجزت الحكومة ألف فدان مزروعة للجنود البريطانيين السابقين، وكان لهذا العمل أثره الشديد على الجنود الوطنيين العائدين إل بلادهم بعد أن أبلوا بلاءً حسنًا في جانب بريطانيا ووجدوا أن الحكومة قد أخرجت أهليهم وقبائلهم من أراضيهم واستولت عليها لمصلحة البيض.[1]

وكانت أولي المنظمات الوطنية التي قامت في كينيا نتيجة للظروف السابقة هي جمعية إفريقيا الشرقية الوطنية التي أنشأها هاري ثوك Harry (Thuku) في يونيو 1921م وكان موظفًا بالحكومة، وقد أنشئت تلك الجمعية

[1] محمود الشرقاوي: ميلاد إفريقيا، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1960م، ص53.

للدفاع عن حقوق الوطنيين الاقتصادية والسياسية، وهي أول منظمة أنشئت في كينيا من هذا القبيل، ومنذ هذا التاريخ بدأت الحركة الوطنية المنظمة لأول مرة في تاريخ كينيا، وأخذ الزعيم هاري ثوكو يعقد الاجتماعات التي يفد إليها الآلاف من أبناء كينيا فيشرح لهم الحقوق السياسة والاجتماعية التي سلبها الاستعمار، ولما شعرت السلطات البريطانية بقوة هاري ثوكو، وما يكمن وراء دعوته من خطر قبضت عليه وألقت به في سجن نيروبي[*]، وبعد إلقاء القبض عليه تجمهر الآلاف من أبناء الشعب حول السجن، وطالبوا

---

[*] نيروبي، ترجع نشأة هذه المدينة إلى عام 1899م أثناء مد سكك حديد كينيا أوغندا وقد اختيرت نيروبي عند مد الخط الحديدي المتجه إلى مومباسا في عام 1899م، ويرجع سبب اختيارها إلى موظفي السكك الحديدية على أساس أنها تقع في نهاية سهول نهر إتي عند تقابلها بمرتفعات الكيكويو، فالمساحة السهلية هنا تعطي فرصة للاتساع في المستقبل، وذلك فضلًا عن توفر الماء العذب من نهر نيروبي، لذلك تأسست كورشة للإصلاح على منتصف الخط بين مومباسا وكيسومو، ونظرًا لوقوعها على مستوي 1800 متر فوق سطح البحر، ومن ثم كانت معتدلة في حرارتها، وثبتت أهميتها في أنها مكان تتجمع فيه كل منتجات إقليم المرتفعات، وما يزيد من أهميتها أنها قريبة من المناطق السياحية، وبهذا تعددت وظائف نيروبي كعاصمة، ومركز للسكك الحديدية، ومركز تجاري هام، وبها مخازن ومستودعات ليست لكينيا فحسب بل لأوغندا أيضًا، ومعني كلمة نيروبي بلغة الماساي الماء العذب. انظر: محمد عبد الغني سعودي، المرجع السابق، ص ص424،425؛ انظر أيضا: أحمد نجم الدين فليجة: إفريقيا دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1978م، ص432.

بالإفراج عن الزعيم، غير أن السلطات الحاكمة أمرت قوات البوليس بإطلاق النار على المتظاهرين فمات الكثير منهم، وصدر الأمر بنفي رئيس الجمعية هاري ثوكو واثنين من أقربائه دون محاكمة، وقامت الحكومة بحل الجمعية واعتبرتها غير قانونية[1]، وبعد حلها تكونت في سنة 1922م جمعية أخري حلت محلها وهي جمعية الكيكويو المركزية، ولما رأت جمعية الكيكويو أن الحكومة البريطانية لم تصغ سمعًا لمطالب الشعب الكيني عمدت إلى توسيع نطاق نشاطها، وتقوية الصلات بينها وبين الجماهير، وتزعمت حركة الكفاح الشعبي بقيادة الزعيم جومو كينياتا[*] وظلت الجمعية تمارس نشاطها ضد

---

[1] محمود الشرقاوي: المرجع السابق، ص ص53،54؛ انظر أيضا: عبدالحميد البطريق وآخرون: إفريقيا حلم الاستعمار البريطاني، دار المعارف، القاهرة، 1954م، ص ص153-157.

[*] ولد جومو كينياتا في 1890م في مدينة كيامبو (Kiambo) واسمه الحقيقي كاميو نيجيجي(Kamamngegi)، وقد اعتنق المسيحية وعُمِد وأطلقت عليه الكنسية عند تعميده اسم جومو، وكان شديد التمسك بالتقاليد الإفريقية، وقد التحق في طفولته بمدرسة تنصيرية وعمل عاملًا بمطبخ إحدى الإرساليات الأسكتلندية في كينيا، كما عمل كاتبًا بمحطة مياه نيروبي، وقد التحق كينياتا بالجيش الشعبي الكيني. انظر: شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: رواد التحرر الوطني الإفريقي، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، 2007م، ص89.

Ndirangu Mwaura: Kenya Today, Breaking the Yoke of Colonialism in Africa, Algora, New York, United States of America, 2005, p.47.

المستعمر[1]، على أي حال فقد تألفت جمعية مصالح دافعي الضرائب في منطقة كافيروندو في نفس الوقت الذي تألفت فيه جمعية الكيكويو المركزية، وواجهت جمعية مصالح دافعي الضرائب منذ بدايتها المصاعب التي واجهتها جمعية الكيكويو المركزية وانتهي أمرها بالاندماج في جمعية الكيكويو المركزية[2]، وكانت جمعية الكيكويو تحتج على عمليات استيلاء البيض على أراضي المستوطنين لدي المنظمات الحكومية في كينيا وكذلك حكومة لندن ذاتها، وكثر ورود اللجان البريطانية للتحقيق والاستقصاء، وتقوم الجمعية بدورها بالاتصال بهذه اللجان وتوضيح وجهات نظر الأهالي وشكواهم[3]، وقد أصدر جومو كينياتا في 1928م جريدة تتحدث باسم الكيكويو، وفي عام 1929م سافر إلى لندن حيث قابل وزير المستعمرات البريطاني وظل بها مدة عامين استطاع خلالها عرض قضية بلاده[4]، وقد عاد جومو كينياتا إلى

---

[1] راشد البراوي: مستقبل كينيا واتحاد شرق إفريقيا، المرجع السابق، ص ص57-64.

[2] عبدالحميد البطريق وآخرون: المرجع السابق، ص157؛ انظر أيضا: راشد البراوي: المرجع السابق، ص64؛ وانظر أيضا: سعد زغلول عبده عبد ربه، المرجع السابق، ص237.

[3] راشد البراوي: المرجع السابق، ص64.

[4] شوقي عطاالله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: المرجع السابق، ص90.

كينيا في 30 ديسمبر 1930م وأسس بها أول مدرسة كينية على أسس حديثة، وفي عام 1931م قررت رابطة الكيكويو المركزية أن ترسل جومو كينياتا إلى لندن للمطالبة بالمزيد من الحقوق السياسية والاقتصادية لأبناء الشعب الكيني، كما سافر في عام 1932م إلى الاتحاد السوفيتي ودرس في معهد الشيوعية الدولية التابع للكومينترن، وخلال الفترة التي أعقبت زيارته إلى الاتحاد السوفيتي من 1933م إلى 1936م عمل مدرسًا بقسم اللهجات الإفريقية بجامعة لندن، وقد اشترك كينياتا مع زملائه المهتمين بالقضايا السياسية الإفريقية في حركة الوحدة الإفريقية التي كان مقرها مانشستر والتي جذبت العديد من الزعماء الإفريقيين والزنوج، وكونوا أول جمعية تنادي باستقلال القارة الإفريقية، كما اشترك في المؤتمر الخامس للوحدة الإفريقية الذي عقد عام 1940م بمدينة مانشستر.[1]

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية لم يمض وقت طويل حتى اشتركت إيطاليا الفاشية إلى جانب ألمانيا النازية في الحرب، وسقطت فرنسا أمام الألمان، وهنا عمدت بريطانيا إلى مستعمراتها في إفريقيا لتجنيد

---

[1] مجلة آفاق أفريقية: سمر إبراهيم محمد، جومو كينياتا 1891م-1978م، العدد 11، المجلد الثالث، 2002م، ص ص102،103.

الوطنيين، وأخذ عدد كبير من أهل كينيا إلى صفوف القوات البريطانية، وقد أبلوا بلاءً عظيمًا ضد القوات الإيطالية في شرق إفريقيا والفرنسيين في مدغشقر وقد حاربوا اليابان فيما بعد، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعين على البلاد أن تمون بالغذاء القوات المتحالفة في الشرق الأوسط، وهكذا أسهمت كينيا بنصيب يفوق طاقتها في المجهود الحربي، وكان الجزاء على هذه الأعمال حل جمعية الكيكويو المركزية، وتحريم اجتماعاتها وأنشطتها ومصادرة المجلة التي تنطق بلسانها، واعتقل كثير من أعضاءها وكان جزاؤهم السجن أو النفي[1]، ولم تقف النكبات التي لحقت بكينيا خلال الحرب عند هذا الحد، بل تعرضت البلاد للمجاعة في عام 1943م، إذ كان هناك حوالي ربع مليون شخص يعملون لصالح الأغراض العسكرية، وارتفعت الأسعار بسبب تصدير المنتجات الغذائية والزراعية إلى القوات المتحالفة، وكانت النتيجة أن انتشرت المجاعة بين الشعب الكيني، وهلك عدد كبير منه، بينما كانت الأقلية البيضاء تستغل الفرصة للإثراء الفاحش[2]، وفي عام

---

[1] راشد البراوي: ماو ماو ثورة الأحرار في كينيا، المرجع السابق، ص ص82،83؛ محمود الشرقاوي: المرجع السابق، ص57.

[2] حمدي حافظ، محمود الشرقاوي: المرجع السابق، ص21.

1944م تكون اتحاد كينيا الإفريقي (Kenya African union) وهو جهة وطنية تعمل من أجل الإفريقيين جميعًا دون النظر إلى أصلهم أو ديانتهم أو طبقاتهم أو مهنتهم[1]، وما كادت الحرب تضع أوزارها حتى هب شعب كينيا يطالب بحقه في الحرية والاستقلال، ولكن السلطات البريطانية لم تلتفت لهذا الشعب الثائر، بل عمدت إلى أساليب العنف فخنقت بها الحركة التحررية الآخذة في النمو والازدهار.[2]

عاد جومو كينياتا إلى أرض الوطن في سبتمبر 1946م مزودًا بخبرات جديدة يحاول أن يطبقها في بلاده، ولكنه وجد أهل البلاد يعيشون حالة من اليأس والكبت الشديد، فالفقراء هم الذين يدفعون ثمن تعليم الطبقة الأوروبية من الضرائب التي يتم تحصيلها منهم برغم فقرهم وضآلة مواردهم، لذا قام كينياتا بالعديد من الحملات لإثارة الشعور الوطني وتكتله وتكوين رأي عام سياسي والدعوة نحو الديموقراطية، وبدأ كينياتا في تشكيل قوة إفريقية موحدة لتحقيق المطالب الوطنية[3]، وقد حاولت السلطات

---

[1] راشد البراوي: مستقبل كينيا واتحاد شرق إفريقيا، المرجع السابق، ص69.

[2] محمود الشرقاوي: المرجع السابق، ص57.

[3] سمر إبراهيم محمد: المرجع السابق، ص103.

البريطانية استمالته إليها فعرضت عليه وظائف ذات رواتب عالية، لكن جومو كينياتا رفض ذلك، واكتفي بزراعة الأرض التي كان يتملكها.[1]

عقد اتحاد كينيا الإفريقي في أول يونيو 1947م مؤتمرًا في نيروبي، حضره ممثلو فروعه في جميع أنحاء البلاد وأعلنوا القرارات الآتية:

1- هدف الإفريقيين السياسي في كينيا، هو حكومة ذاتية يتولاها الإفريقيون من أجل الإفريقيين، وتحمي الدولة الإفريقية جميع حقوق الأقليات.

2- زيادة عدد مقاعد الإفريقيين في مجلس كينيا التشريعي فورًا.

3- الاعتراف بأن الوقت قد حان لجعل التعليم الإجباري مجانًا لجميع الأطفال الإفريقيين.

4- تحسين أجور العمال الإفريقيين ومساكنهم إلى حد معقول.

ووضعت هذه القرارات في صورة مذكرة قدمها مستر مبويو كوينانج عضو المجلس التنفيذي لاتحاد كينيا الإفريقي، ومدير كلية كيكويو المستقلة للمعلمين إلى وزير المستعمرات، فساءت العلاقات بين الإفريقيين والسلطات البريطانية على الفور، وبادرت بريطانيا بإعلان حالة الطوارئ في كينيا،

---

Ndirangu Mwaura: Op, Cit., p47.

[1] شوقي عطاالله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: المرجع السابق، ص91.

وتدفق جنودها على البلاد، ونسبت كل اضطراب في البلاد إلى جماعة الوطنيين الذين أطلق عليهم البريطانيون اسم ماو ماو(*)، مدعية أن الحركة الوطنية التي قام بها الشعب الكيني هي حركة شيوعية.[1]

حركة الماو ماو حركة وطنية، قامت وانتشرت حتى عم نشاطها كينيا كلها، وتستهدف حركة الماو ماو طرد جميع الأوروبيين من كينيا، وكان الاستعمار البريطاني في كينيا يعتمد على القوة في إخماد الحركة الوطنية، لذا لجأت الماو ماو إلى استعمال سلاح جديد هو شل النشاط الاقتصادي للبلاد عن طريق إعلان حرب المقاطعة، إذ أصدرت أمرها بمقاطعة وسائل النقل العامة مثل السيارات، والامتناع عن شراء أو استعمال كل البضائع الأجنبية، واستجاب الوطنيون لهذا الأمر.[2]

(*) ماو ماو، اختلفت الآراء حول مدلول لفظ ماو ماو فالرأي الأول: أنها ترتبط بالحرفين (AU) ويرمز إلى Kenya African union)) اتحاد كينيا الإفريقي، والثاني: أنها ترتبط بكلمة موما ومعناها القسم عند قبيلة الكيكويو، والثالث: أنها ترتبط بكلمة القوة. انظر: سمر إبراهيم محمد: المرجع السابق، ص103.

(1) عبدالحميد البطريق وآخرون: المرجع السابق، ص ص159-167.

(2) حمدي حافظ، محمود الشرقاوي: المرجع السابق، ص ص22،23.

بدأت ثورة الماو ماو في خريف 1952م واستمرت عدة سنوات وأشاعت حالة تقرب من الحرب الأهلية في كينيا راح ضحيتها الآلاف من الأفارقة بينما لم يقتل من البيض ورجال البوليس البريطاني إلا عددًا محدودًا، وقدر عدد الذين قتلوا من رجال الماو ماو حتي عام 1954م بثمانية آلاف رجل بسبب المعارك التي خاضوها مع قوات الاحتلال البريطاني.[1]

أدت ثورة الماو ماو إلى زيادة قلق بريطانيا، وحملت بريطانيا الحكومة الكينية مسئولية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة الأمن والنظام، واعتبرت لجوء الثوار إلى العنف عملًا إرهابيًا، وتحدي واضح للسلطات البريطانية، ويجب مواجهة هذا العنف بكل قوة وصرامة.[2]

وبعد سلسلة من أعمال القتل وشن الحملات المنظمة على الاستعمار، ألقي القبض على كينياتا، ولكن اعتقاله زاد الثورة اشتعالًا، وحاولت بريطانيا إيجاد حل لهذه المشكلة، ومعالجة الموقف في كينيا، فوافقوا على منح الإفريقيين حق التمثيل في مجلس كينيا التشريعي، ولكن بريطانيا لم توافق

---

[1] شوقي عطاالله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: المرجع السابق، ص95.

[2] D.O.201/4, NO 77, Acting United Kingdom High Commissioner in India to Secretary of State for Commonwealth Relations, G. H. Middleton, New Delhi, 11, Dec.1953.

على حق امتلاك الأراضي الصالحة للزراعة والذي يعتبر المطلب الهام للماو ماو، وبذلك يكون وزير المستعمرات البريطاني لينوكس بويد قد فشل في حل مسألة الثورة التي نشأت في كينيا، بسبب تمسك الإفريقيين بمطالبهم، فأصدر دستورًا جديدًا لكينيا اشتمل على ما يلي:

1- تشكيل مجلس دولة تعينه وزارة المستعمرات، ويكون لهذا المجلس القول الفصل في جميع شئون كينيا.
2- تأليف أعضاء هذا المجلس من الأوروبيين والإفريقيين معًا.
3- تشكيل مجلس وزراء لكينيا يكون الوزراء الإفريقيون فيه أكثر من نسبة الثلث بقليل.
4- تكوين مجلس نيابي يتألف من 23 نائبًا من البريطانيين والأوروبيين و23 نائبًا من الإفريقيين و3 نواب من الآسيويين.

وقد رفض زعماء كينيا هذا الدستور لأنه لا يقر لهم أبسط حقوقهم، ويجعلهم أقلية ضئيلة وهم الأكثرية السكانية في كينيا، وكان رد الحكومة أن قبضت على المواطنين وعينت الجنرال جورج أرسكين قائدًا عامًا للقضاء على حركة الماو ماو، وفي يونيو سنة 1953م ألغت الحكومة اتحاد كينيا الإفريقي.[1]

---

[1]محمود الشرقاوي: المرجع السابق، ص ص59-62.

حكم على جومو كينياتا وزملاءه بالسجن سبع سنوات في سجن لوكيتونج (Lokitaung) الصحراوي، وتم عزل جومو كينياتا عن أي اتصال سياسي مباشر، وبسبب سنه وحالته الصحية لم يقم بأي من الأشغال الشاقة التي حكم عليه بها[1]، لكن الشعب الكيني ظل يكافح بكل الطرق للإفراج عن جومو كينياتا ليقود المسيرة الوطنية والكفاح الشعبي من أجل الحرية والاستقلال[2]، وحين عقد المؤتمر الأول لتضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية في القاهرة في الفترة من 26 ديسمبر 1957م إلى 1 يناير 1958م أيد المؤتمر في قراراته حق شعب كينيا في تقرير مصيره واستعادة أراضيه المغتصبة، وأيد مطالب شعب كينيا في الإفراج عن الزعيم الكيني جومو كينياتا وعرض قضية كينيا على مجلس الأمن.[3]

---

(1) George Delf: Op, Cit, PP.196, 197.

(2) شوقي عطاالله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: المرجع السابق، ص97.

(3) شوقي عطاالله الجمل: التضامن الآسيوي الإفريقي وأثره في القضايا العربية، المؤسسة المصرية للتأليف والأنباء والنشر، القاهرة، 1964م، ص ص53-82.

وجه الزعيم الكيني اوجينجا أودينجا (Oginga Odinga)(*) نداءً لشعوب العالم مطالبًا بالإفراج عن كينياتا الزعيم الكيني، كما أرسل الزعيم الكيني توم مبويا (Tom Mboya)(*) في 20 أكتوبر 1960م خطابًا إلى

---

(*) اوجينجا أودينجا، ولد في سكوا وهي تقع في وسط محافظة نيانزا بكينيا في أكتوبر 1911م، وهو رجل سياسي وطني، تلقي تعليمه في كلية ماكيريري في كمبالا، وقد عمل مدرسًا، وقد دافع عن استقلال البلاد مع جومو كينياتا، وكان عضوًا نشطًا في الحركة الوطنية، وكان رئيسًا لاتحاد اللو من عام 1952 حتى 1957م وهو ثاني أكبر مجموعة عرقية في كينيا، وهذا الاتحاد عبارة عن منظمة سياسية واجتماعية، انتخب في عام 1957م عضوًا في المجلس التشريعي في نيانزا، وفي عام 1963م انتخب عضوًا في مجلس النواب، وبعد حصول كينيا على استقلالها أصبح وزيرًا للشئون الداخلية من عام 1963 حتى 1964م، ثم ترك الحكومة لينفصل عن حزب كانو في عام 1966م وأصبح معارضًا للحكومة وسياسة جومو كينياتا، وشكل حزبًا معارضًا باسم الاتحاد الشعبي الكيني، فضيقت السلطات الكينية الخناق على الحزب وتم حظره في عام 1969م، وتم اعتقال اوجينجا وعددًا من قيادات حزبه، وقد أفرج عنه في عام 1971م وعاد للترشح في البرلمان الكيني، وقد استمر استبعاده عن البرلمان بقيادة موي الذي أصبح رئيسًا في عام 1978م، واستمر اوجينجا في انتقاده لفساد الحكومة الكينية، وقد توفي في 20 يناير 1994م.

https://www.britannica.com/biography/Oginga-Odinga

(*) توم مبويا، ينتمي إلى قبيلة لو (luo) في مقاطعة نيانزا (Nyanza) وهي شمال غرب كينيا، ولد في 15 أغسطس 1930م، تلقي تعليمه في المدارس الانجليكية والكاثوليكية، وخدم في الحكومة وعمل لأول مرة كمفتش صحي في نيروبي، ثم التحق باتحاد العمال وأصبح السكرتير العام لاتحاد نقابات العمال في كينيا، فكان له دور ملحوظ عندما اضرب العمال في مومباسا 1955م وخرجت الجنود البريطانية لمجابهة الموقف، الذي كاد أن يستفحل، وقد ذهب في نفس العام 1955م إلى بعثة دراسية لجامعة اسكفورد لمدة عام لدراسة العلاقات الصناعية، وقد انخرط في الحركة الوطنية الكينية، وكان شخصية وطنية

الحاكم العام البريطاني في نيروبي يطالبه فيه بضرورة إطلاق سراح جومو كينياتا وزملائه المعتقلين، وقد أعلن في يناير 1960م إنهاء حالة الطوارئ في كينيا وعقد مؤتمر الدائرة المستديرة الأول بلندن عام 1960م بين ممثلي

---

ذات دور كبير في حركة الماو ماو، وقد فاز في انتخابات المجلس التشريعي لعام 1957م كمرشح عمال، ليصبح واحدًا من ثمانية أعضاء أفارقة فقط منتخبين في المجلس، وقد عارض سياسة التمثيل السياسي على أساس عرقي والذي طرحته الحكومة البريطانية في أواخر الخمسينيات، وقد كان له دور كبير في استقلال البلاد، وقام بالعديد من الزيارات لدول مختلفة مثل بريطانيا وبلجيكا وسويسرا، كما زار الهند حيث درس طرق اتحادات العمال وأساليبها، وقد زار الولايات المتحدة الأمريكية لمرتين، وقد قام بدور كبير في جمع الأموال لمؤسسة الطلاب الأفارقة في الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة طلاب الجامعات الكينية في السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية منأجل التعليم، وفي عام 1960 أصبح وزيرًا للعمل في الحكومة الائتلافية قبل استقلال البلاد، وكان عضو مؤسس في حزب اتحاد كينيا الوطني الإفريقي (كانو)، وقد شارك في المحادثات الدستورية التي أدت إلى استقلال البلاد في عام 1963م، وقد عين وزيرًا للعدل والشئون الدستورية في عام 1964حتى 1969م، ثم شغل منصب وزير التخطيط الاقتصادي والتنمية، وقد وضع أساس اقتصادي قوي لكينيا، وكانت توجهاته الاقتصادية نحو الرأسمالية، هذا الأمر الذي أزعج الآخرين في حكومة جومو كينياتا مثل اوجينجا أودينجا الذي كان يدعو لسياسات ذات طبيعة اشتراكية، على أي حال فقد تم اغتيال توم مبويا في 5 يوليو 1969م. انظر: دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-019899، محفظة 400، ملف 5، رقم 98/ 69/ 1، رقم فرعي 743، المحفوظات العامة، الإدارة السياسية، قسم إفريقيا، كينيا الوضع السياسي والدستوري، خطاب للسيد سكرتير عام المؤتمر الإسلامي، 24 ديسمبر 1955م.

https://www.britannica.com/biography/Tom-Mboya

الشعب الإفريقي الكيني وممثلي الحكومة البريطانية، وانبثق عن هذا المؤتمر دستور جديد لكينيا عرف بدستور 1960م، وقد تصدي المستوطنين البيض الأوروبيين لهذ الدستور الذي يعطي أغلبية للأفارقة في المجلس التشريعي، وحين أجريت الانتخابات للمجلس التشريعي حسب دستور 1960م فاز حزب اتحاد كينيا الوطني الإفريقي (كانو)[*] بالأغلبية[1]، ولكن الحزب رفض تشكيل الحكومة إلا إذا أفرج عن جومو كينياتا[2]، فكلفت الحكومة البريطانية

---

[*]حزب اتحاد كينيا الوطني الإفريقي (كانو)، سمحت بريطانيا بتشكيل الأحزاب الوطنية في كينيا، فتشكل حزب اتحاد كينيا الوطني الإفريقي (كانو) في عام 1960م، فضم أكثر القوي الثورية في البلاد، وتزعمه اولًا جيمس جيشورو كرئيس مؤقت لرفض السلطات البريطانية السماح لكينياتا بالعمل السياسي، وانتخب اوجينجا أودينجا نائبًا للرئيس وتوم مبويا سكرتيرًا عامًا، كما تشكل حزب اتحاد كينيا الديموقراطي الإفريقي (كادو) في يونيو 1960م، وضم عدة منظمات إقليمية ذات اتجاهات انفصالية وتولي موليرو رئاسة الحزب، وكانت خطة الحزب تقسيم كينيا إلى مقاطعات تتمتع بالحكم الذاتي. انظر: مجلة دراسات دولية: هيفاء أحمد محمد يونس، النظام السياسي الكيني، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 28، 2005م، ص127.

[1] شوقي عطاالله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، رواد التحرر الوطني الإفريقي، المرجع السابق، ص ص98،99.

[2] C.O.879/190, NO 61/1, Political Developments in Kenya, Colonial Office, London, 4, Jan.1961.

رونالد نجالا (Ronald Ngala)[*] بتأليف حكومة الاتحاد مع بعض قادة الأحزاب الأوروبية والآسيوية.[1]

على أي حال كانت بريطانيا لا تريد الانسحاب من قواعدها العسكرية في كينيا في حالة حصول كينيا على استقلالها التام، مما اضطرها إلى التوقف عن تطوير قواعدها العسكرية في كينيا منذ هذا العام، وكانت بريطانيا تري أن هذه القواعد العسكرية في كينيا ضرورية لها لسببين:

اولًا: تستطيع من خلالها الحفاظ على القانون والنظام في إفريقيا.

ثانيًا: القدرة على التدخل في الشرق الأوسط لحماية مصالحها النفطية.[2]

---

[*] رونالد نجالا، ولد في عام 1923م في بلدة كيليفي الساحلية بكينيا، وقد عاش في مدينة جيرياما، حصل على دبلوم التدريس، وعمل كمدرس وأصبح بعد ذلك مديرًا لمدرسة مبالي الثانوية، وفي عام 1952م انتقل إلى مدرسة باكستون في مومباسا حيث شغل منصب مدير المدرسة بها، وانتخب في المجلس التشريعي في عام 1957م، وهو من أحد السياسيين البارزين في كينيا منأجل الاستقلال، وقد انتخب أمينًا لخزانة حزب كانو، ولكن لم يكن راضيًا عن هذا المنصب فتوجه نحو حزب كادو، وقد انتخب رئيسًا لحزب كادو، وأصبح زعيمًا لحزب اتحاد كينيا الديموقراطي الإفريقي (كادو) منذ عام 1960م حتى تم حل الحزب في عام 1964م، وكان وزيرًا في حكومة جومو كينياتا، وقد مات في حادث طريق في عام 1972م.

https://www.britannica.com/biography/Ronald-Ngala

[1] شوقي عطاالله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: رواد التحرر الوطني الإفريقي، المرجع السابق، ص100.

[2] C.O.879/190, NO 61/2, Tenure of United Kingdom Bases in Kenya, Colonial Office, London, 4, Jan.1961.

وبعد قضاء جومو كينياتا مدة العقوبة لم تفرج عنه السلطات البريطانية بل قررت اعتقاله سياسيًا في منطقة لودوار (Lodwar) [*] إلى أجل غير مسمي، وكان يتم مراقبة رسائله إلى الأقارب والأصدقاء بعناية[1]، وأخيرًا اضطرت السلطات البريطانية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للإفراج عن جومو كينياتا في أغسطس 1961م[2]، فقررت بناءً على اقتراح حاكم كينيا نقل جومو كينياتا إلى كيامبو (Kiambu) في منتصف أغسطس، على أن يتم إطلاق سراح جومو كينياتا نهائيًا بعد ذلك.[3]

---

(*) لودوار، مدينة في كينيا، تقع في الوادي المتصدع.
https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%88%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%B1

(2) C.A.B.128/ 35/9, Kenya, Jomo Kenyatta, Cabinet Office, S.W.I, 21, Feb.1961. George Delf: Op, Cit, PP.196, 197.

(2) شوقي عطاالله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: رواد التحرر الوطني الإفريقي، المرجع السابق، ص100.

(4) C.A.B.128/ 35/44, Kenya, Jomo Kenyatta, Cabinet Office, S.W.I, 27, July.1961.

وأفرج نهائيًا عن كينياتا في أواخر عام 1961م وبدأ يباشر نشاطه مرة أخري من خلال حزب الاتحاد الكيني (كانو) والذي تولي قيادته ودخل كينياتا المجلس التشريعي، وبعد ذلك بوقت قصير تم حل حزب كادو.(1)

وقد كانت بريطانيا تخشي من أن يتولى جومو كينياتا رئاسة وزراء كينيا، وتري أنه يجب عليه أن يتحمل المسئولية عن أعمال ثورة الماو ماو الوحشية، ولذلك كانت بريطانيا تري أنه يجب:

1- أن تدخل كينيا في حالة الاستقلال في الكومنولث(*) البريطاني.

2- البديل الوحيد لتجنب الفوضى في كينيا هو العمل من أجل تسوية دستورية.

---

(1) David W. Throup, Charles Hornsby: Multi-Party Politics in Kenya, The Kenyatta, Moi States, the Triumph of the System in the 1992 Election, James Currey, Oxford, United kingdom, 1998, P.10.

(*) الكومنولث، أنشأت بريطانيا نظام الدمنيون بعد حرب البوير، وأعلنت هذا النظام في الممتلكات البيضاء، ثم تغير هذا الاسم إلى الكومنولث البريطاني في عام 1947م، وهو اتحاد طوعي وضم 52 دولة جميعها من ولايات الإمبراطورية البريطانية، وتربطهم روابط اقتصادية هامة، مع التمتع بامتيازات وتسهيلات اقتصادية كبير، وكان التعامل فيها بالجنيه الإسترليني، وعرفت رابطة الشعوب البريطانية بدول الكومنولث. انظر: مجلة الهيئة العامة للتأليف والنشر: محمد السيد غلاب، نهاية الاستعمار، مصر، العدد 86، السنة 8، 1964م، ص17.

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%85%D9%86%D9%88%D9%84%D8%AB

3- على المدي البعيد أفضل طريقة للاستقرار في كينيا الانضمام إلى شكل من أشكال الاتحاد مع مناطق شرق إفريقيا الأخرى.

4- إبقاء قوات بريطانية بشكل دائم في كينيا لحماية الأقلية الأوروبية.[1]

وقد أجريت الانتخابات في كينيا في عام 1963م والتي أسفرت عن فوز حزب اتحاد كينيا الإفريقي (كانو) بالأغلبية وتولي كينياتا رئاسة الوزراء[2]، وتم توقيع اتفاقية استقلال كينيا عام 1963م وأصبحت كينيا دولة مستقلة[3]، وأعلنت الجمهورية في 12 ديسمبر 1964م وأصبح جومو كينياتا أول رئيس للجمهورية الكينية، وحرص على نسيان الماضي واتبع سياسة سلمية مع الأوروبيين وسياسة ديكتاتورية مع الجماعات العرقية[4]، وبعد انتهاء عملية انسحاب القوات البريطانية التي بدأت مع إعلان الاستقلال،

---

[1] C.A.B.128/ 37/58, Kenya, Cabinet Office, S.W.I, NOV.1961.

[2] شوقي عطاالله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: رواد التحرر الوطني الإفريقي، المرجع السابق، ص ص98-100؛ انظر أيضا: محمد نصر الدين محمد إبراهيم عثمان: الكيكويو في كينيا دراسة تاريخية 1963-1978م، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2003م، ص334.

C.A.B.128/ 35/61, Kenya, Jomo Kenyatta, Cabinet Office, S.W.I, 3, Oct.1963.

[3] سمر إبراهيم محمد: المرجع السابق، ص105.

[4] محمد نصر الدين محمد إبراهيم عثمان: المرجع السابق، ص340.

تسلمت القوات الكينية قواعدها لأول مرة بعد احتلال دام أكثر من 70 عامًا، وكان عدد القوات البريطانية في كينيا يبلغ 5500 جندي يحتلون قاعدتين:

1- قاعدة كاهاوا والتي تبعد عشرة أميال عن نيروبي العاصمة.

2- قاعدة جيلجيل وتقع في الشمال.[1]

ومجمل القول فإن بريطانيا رغم انتهاجها لأسلوب الحكم غير المباشر في كينيا، إلا أنها مارست على الشعب الكيني سياسة عنصرية جعلت من الأهالي عبيدًا في أرضهم، يشتغلون كعمال زراعيين لدى البيض الذين سلبوهم إياها كما ضيقت عليهم سبل العمل السياسي وحرمتهم من حقوقهم السياسية والمدنية، ومع ذلك كانت تدعي أنها جاءت لتؤهلهم لحكم بلادهم، غير أن مناوراتها انكشفت بفضل قوة وصلابة الحركة الوطنية التي زاوجت بين العملين السياسي والمسلح والذي جسدته ثورة الماو ماو، وقد صمم قادتها السياسيون وعلى رأسهم جومو كينياتا على بلوغ هدفهم وهو الاستقلال الذي تجسد على أرض الواقع عندما أعلن عن استقلال البلاد رسميًا في عام 1963م.

---

[1] الأهرام: عدد 28489، وكيل الخارجية يحضر احتفالات تنصيب كينياتا رئيسًا للجمهورية، 10 ديسمبر 1964م، ص6.

وبعد أن انتهي الحديث في التمهيد عن كينيا في ظل الاستعمار البريطاني، والذي اشتمل على الموقع الجغرافي ونظام الحكم ومشكلة الأرض ومشكلة العمل والضرائب والحركات الوطنية، سوف ينتقل الحديث عن الفصل الأول وهو محددات السياسة الخارجية الكينية، والذي يشتمل على المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الكينية وأولها الرأي العام والقوة العسكرية والبرلمان والأحزاب السياسة المحلية والقيادة الكينية والعوامل الاقتصادية، والمحددات الخارجية للسياسة الخارجية لكينيا وأولها سياسة عدم الانحياز والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية.

# الفصل الأول

# محددات السياسة الخارجية الكينية

# الفصل الأول

# محددات السياسة الخارجية الكينية

## اولًا الخلفية التاريخية للسياسة الخارجية الكينية

## ثانيًا المحددات الداخلية للسياسة الخارجية لكينيا

1. الرأي العام الكيني
2. القوة العسكرية
3. البرلمان
4. الأحزاب السياسية
5. القيادة الكينية والسياسة الخارجية
6. العوامل الاقتصادية

## ثالثًا المحددات الخارجية للسياسة الخارجية لكينيا

1- سياسة عدم الانحياز

2- الأمم المتحدة

3- منظمة الوحدة الإفريقية

## اولًا الخلفية التاريخية للسياسة الخارجية (*) الكينية:

كان لفترة الحكم الاستعماري تأثير كبير على الشكل السياسي لدولة كينيا الحديثة، وكان من أهم الجوانب السياسة التي خلفها الاستعمار ظهور الشكل الاستبدادي للحكومة وسياسة الدولة في الرقابة الإدارية وتوجه سياستها المركزية، فقد كان يدير كينيا عدد قليل من البريطانيين وبالتالي لم تتوفر القوة الأساسية لتطوير كينيا الحديثة، فكل المبادئ والقواعد التي أعلنت واتبعت في كينيا كانت لصالح المصالح البريطانية، وبما أن السياسة الخارجية مرتبطة باستقلالية الدولة وسيادتها على أراضيها، لذا فمن الصعب تحديد شكل سياسة كينيا الخارجية في ظل الاستعمار البريطاني، وكينيا دولة حديثة الاستقلال مثل غيرها من الدول الإفريقية، لذا فقد كانت سياستها

(*) السياسة الخارجية، تعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة التوجهات والمواقف التي تقوم بها دولة معينة في تعاملها مع العالم الخارجي بغية تحقيق أهداف محددة تحركها مجموعة الوسائل والإمكانيات المتوفرة لتلك الدولة، ويعرفها آخرون على أنها مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستورياً، أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان. انظر: مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية: فايزة صحراوي، السياسة الخارجية المقارنة مدخل مفاهيمي، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، العدد 5، 2016م، ص61؛ انظر أيضا: محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998م، ص8.

معتمدة على المصلحة الوطنية كركيزة أساسية في سياستها الخارجية، وسياستها متوجه نحو رعاية مصلحة الشعب الكيني والوحدة الإفريقية.[1]

بعد حصول كينيا على استقلالها كانت عملية صنع السياسة الخارجية لا تزال في بدايتها، فلم يكن لدي كينيا القدرة بعد على تطوير وتشكيل سياستها الخارجية، وقام رئيس الجمهورية والمقربين منه بعملية صنع سياسة كينيا الخارجية، كما أن هناك مؤسسات مكلفة بمسئولية صنع السياسة الخارجية مثل البرلمان الكيني ووزارة الشئون الخارجية الكينية، وبحلول أوائل عام 1966م أقامت كينيا علاقات دبلوماسية مع أكثر من أربعين دولة في إفريقيا وآسيا والشرق والأوسط، وكانت السفارات الأجنبية محدودة بحد أقصي عشرة أشخاص، وذلك بسبب القيود التي كانت مفروضة على الموارد باستثناء دول الكومنولث، على أي حال فقد تأثرت القرارات المتعلقة بالبلدان التي سيتم فتح العلاقات معها إلى حد كبير بالاعتبارات الاقتصادية، وعلى الرغم من القيود المالية التي كانت تحد من عدد البعثات التي يمكن إرسالها

---

(1) Maumo Leonard Oluoch: Kenya's foreign policy towards Israel 1963-2002, contradiction between rhetoric and practice, M.A, university of Nairobi, 2009, pp. 33, 34.

إلى الخارج إلا أنه قد تم انشاء روابط مع جميع الشركاء التجاريين والبلدان التي يحتمل أن تقدم الاستثمارات والمساعدات.[1]

اعتمدت السياسة الخارجية الكينية على أربعة ركائز أساسية:

1- عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى.

2- تعزيز الوحدة الإفريقية.

3- اتباع سياسة عدم الانحياز[*].

---

[1] Maumo Leonard Oluoch: op. cit., p. 35.

[*]عدم الانحياز، إن عدم الانحياز ليس مفهومًا سلبيًا وليس سياسة قوي ولا سياسية عزلة إنه حركة دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لتحويل النظام الدولي الراهن إلى نظام يقوم على العدالة الاجتماعية لخدمة أهدافها القومية منأجل بناء اجتماعي واقتصادي قوي ويفرض إقامة نظم سياسية صالحة لتلك الدول، وقد ظهرت فكرة عدم الانحياز في مؤتمر باندونج للدول الافروآسيوية عام 1955م والأب الروحي للفكرة هو الرئيس الهندي نهرو، وقد تبلورت الفكرة أكثر بعد المؤتمر، فقد عقد لقاء في بريوني بيوغسلافيا بين نهرو وجمال عبدالناصر في 1956م، ومنذ البدء أخذ التجمع صورة الحياد الايجابي إذ وجه في عام 1958م نداء للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية بوجوب نزع السلاح وتحريم انتاج الاسلحة النووية، وفي أول مؤتمر لعدم الانحياز يعقد في بلغراد 1961م كان عدد الأعضاء 25 دولة، وقد وضعت فيه المعالم الأساسية لعدم الانحياز، ثم مؤتمر لوساكا في عام 1970م والجزائر في عام 1973م وكولومبو في عام 1976م، والفكرة مفادها إبعاد التجمع عن تأثير أي من الكتلتين الشرقية أو الغربية. انظر: مجلة العلوم الاجتماعية: يحي أحمد الكعكي، عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق، الكويت، العدد 4، المجلد 15، 1987م، ص332؛ وانظر أيضا: السيد حجاج: عدم الانحياز، الدار القومية

4- تعزيز السلام والتفاهم الدوليين من خلال العلاقات الثنائية والهيئات الدولية الأخرى.

وقد حصرت كينيا سياستها الخارجية والمشاركة في الشئون الدولية إلى الحد الأدنى الالزامي، والتزمت بعدم التدخل في الأحداث السياسية القوية التي اندلعت في المنطقة المجاورة، وفي اتجاه سياستها نحو إفريقيا ظلت كما هي، ولكن مؤخرًا حدثت بعض التغييرات الطفيفة تجاه سياسة كينيا الخارجية إزاء بعض القضايا، وعليه فقد حصرت قلقها إزاء هذه القضايا في الدعم الخطابي لحركات التحرير واستنكار الاستعمار والتمييز العنصري. [1]

على أي حال فقد كانت الدبلوماسية الكينية أفضل من نظيراتها في البلدان الإفريقية الأخرى، غير أن الافتقار إلى الخبرة وعدم وجود موظفين ذوي الرتب العليا بعدد كاف فرض بعض القيود في كينيا، مما أدي إلى أن تصبح المفاوضات في الخارج للحصول على قروض أو غير ذلك من

---

للطباعة، القاهرة، 1960م، ص55؛ وانظر أيضا: عبد المنعم شميس، غروب الاستعمار، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، 1957م، ص46.

[1] Maria Nzomo: The foreign policy of Kenya and Tanzania: the impact of dependence and underdevelopment, PhD, Dalhousie University, 1982, pp.304, 305.

المساعدات يتم التعامل معها من قبل وزراء الحكومة الكينية، فقد كان يترأس وفود الاجتماعات الكينية في المنظمات مثل منظمة الوحدة الإفريقية(*) والأمم المتحدة(**) وزير الشئون الخارجية، ومثل معظم باقي بلدان الدول الإفريقية

(*) منظمة الوحدة الإفريقية، شهدت القارة الإفريقية بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة حاسمة في تاريخها الحديث، فقد زاد الوعي القومي بين الشعوب الإفريقية التي عاشت منذ عقود طويلة تحت سيطرة الاستعمار، فعقدت سلسلة من المؤتمرات بين رؤساء وقادة الدول الإفريقية، أول هذه المؤتمرات مؤتمر أكرا في غانا في أبريل عام 1958م، وقد أدي استقلال مزيد من الدول الإفريقية بعد عام 1960م إلى الإسراع في وتيرة التكامل السياسي بين الدول الإفريقية، والاتفاق على ضرورة تصفية الاستعمار، ثم مؤتمر برازافيل في الكونغو في ديسمبر 1960م ومؤتمر الدار البيضاء بالمغرب في يناير 1961م ومؤتمر مونروفيا بليبيريا في مايو 1961م، وقد توجت هذه المؤتمرات بانعقاد مؤتمر أديس أبابا في أثيوبيا والذي وقع فيه رؤساء الدول الإفريقية المستقلة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في مايو1963م. انظر: مجلة جامعة بنغازي: عبدالرحمن محمد الدرسي، منظمة الوحدة الإفريقية وسياسة الفصل العنصري، ليبيا، العدد1، السنة 28، 2015م، ص ص42-44؛ انظر: مجلة الطليعة: حسين السيد شعلان، منظمة الوحدة الإفريقية، الواقع والمستقبل، مؤسسة الاهرام، مصر، العدد 9، السنة 4، 1968م، ص ص146-149؛ وانظر أيضا: مجلة الطليعة، ميزواندل بيليسو، الوحدة الإفريقية حقيقة أم خيال، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد5، السنة 5، 1969م، ص ص97-98.

(**) الأمم المتحدة، أدي فشل عصبة الأمم واندلاع الحرب العالمية الثانية إلى التخطيط لإنشاء منظمة دولية جديدة، ولم تنتظر الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حتى تنتهي الحرب وتصفية مشاكلها، ولكنها بدأت في إنشاء اللجان للدخول في مباحثات ومفاوضات مستمرة لوضع أسس للسلام العالمي بعد أن تضع الحرب أوزارها، وأيًا كان دور الدول الكبرى الذي لعبته في نشأة الأمم المتحدة، فإن قيام الأمم المتحدة لم يكن في نهاية المطاف سوي محصلة توافق عام بين الدول

الأخرى فإن قرارات السياسة الخارجية المهمة كانت تتخذ من قبل رئيس الجمهورية، وكان الرئيس جومو كينياتا يتلقى النصائح حول بعض القضايا الخارجية من بعض أعضاء حكومته الأكثر ثقةً، وفي 3 مايو 1966م كان هناك إعادة تشكيل للحكومة الكينية اقال فيه عدد من الوزراء، وفي هذا التوقيت تولي جومو كينياتا حقيبة وزارة الشئون الخارجية، وهي ممارسة

---

المتحالفة، وبرز هذا التوافق من خلال مشاورات رسمية مثل تصريح الأطلنطي وهو لقاء تم بين رئيس الوزراء البريطاني مع الرئيس الأمريكي روزفلت في عام 1941م، وتصريح واشنطن في أول 1942م في مدينة واشنطن والذي وقع عليه ممثلو 26 دولة والذي نص على مواصلة الحرب ضد دول المحور، ومؤتمر ليبك في كندا وحضره تشرسل رئيس الوزراء البريطاني وروزفلت ورفض ستالين المشاركة فيه، وكان الاتجاه في هذا المؤتمر هو العمل على تأسيس منظمة عالمية جديدة، ومؤتمر موسكو والذي عقد في عام 1943م بين أمريكا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والصين ويعتبر أول الخطوات الجدية لإنشاء المنظمة الجديدة، ومؤتمر طهران في عام 1943 بين أمريكا والاتحاد السوفيتي وجاء مكملًا لمؤتمر لموسكو، ومؤتمر دومبارتن أوكس وعقد في عام 1944م في واشنطن بين بريطانيا وأمريكا والاتحاد السوفيتي والصين، تم تبادل المقترحات في وضع مسودة مشروع المنظمة العالمية، ومؤتمر يالتا والذي عقد في عام 1945 بين أمريكا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي وتم الاتفاق على إنشاء منظمة الأمم المتحدة، ومؤتمر سان فرانسيسكو وهو مؤتمر الإعلان عن قيام المنظمة وعقد في عام 1945م وجهت فيه أمريكا نيابة عن الحلفاء الدعوي لحضور مؤتمر الأمم المتحدة، وحضره مندوبين عن خمسين دولة وانتهي المؤتمر إلى الموافقة على الصياغة النهائية لميثاق الأمم المتحدة، وتم التوقيع عليه ودخل حيز التنفيذ، وقد اجتمعت اللجنة التنفيذية في لندن لمدة شهرين، وتم الإعلان عن ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو. انظر: زكي هاشم: الأمم المتحدة، الطبعة الأولي، المطبعة العالمية، القاهرة، 1951، ص ص1-9.

مزدوجة للسلطة كان يقوم بها في السنة الأولي من استقلال البلاد، وهنا يتضح جليًا أن جومو كينياتا هو من كان يسيطر على سياسة كينيا الخارجية.[1]

## ثانيًا المحددات الداخلية للسياسة الخارجية لكينيا:

### 1- الرأي العام الكيني

الرأي العام[*] هو مصدر للنقد البناء في التصرفات التي تقوم بها الحكومة، فهم على دراية بما يصدر عن البرلمان والصحافة والجامعات والحكومة في البلاد، وهناك عوامل مؤثرة على الرأي العام في كينيا:

---

[1] Maumo Leonard Oluoch: op. cit., p. 36.

[*] الرأي العام، ظاهرة عرفت منذ القدم، وهناك العديد من التعاريف للرأي العام، فقد عرفه الباحث ليونارد دوب بأنه موقف جماعة من الناس تجاه مشكلة معينة أو حادثة ما، وقد عرفه الباحث وليم البيج بأنه تعبير أعضاء الجماهير عن الموضوعات المختلف عليها، وعلي الرغم من اختلاف التعاريف لظاهرة الرأي العام فهي تلتقي وتتفق في أن الرأي العام هو آراء جمع كبير من الأفراد حول مواضيع تهم الصالح العام، وبإمكان هذه الآراء أن تؤثر على سلوك الأفراد والجماعات والسياسة الحكومية، حيث قد تغير جماعة رأي فرد من الأفراد وتجعله يعتنق رأيًا لا يتفق ورأيه السابق، فهناك عدة عوامل تؤثر في الرأي العام مثل السلطة ورأس المال والنفوذ الحكومي والتعليم ومستوي الوعي والدعاية والإشاعات وأخيرًا المناقشة والمحادثة الشخصية. انظر: مجلة الدبلوماسي: الوليد بن حمد على آل مبارك، الرأي العام والسياسة، معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية، السعودية، العدد 9، 1987م، ص ص976-97؛ وانظر أيضا: مجلة الدبلوماسي: نايف الشهري، الرأي العام والسياسة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية، السعودية، العدد 47، 2009م، ص40.

أ- عامل الدين حيث يلعب دورًا هامًا في تشكيل الرأي العام في كينيا فيما يتعلق بإسرائيل، فكينيا بها أغلبية مسيحية أكثر من 65%.

ب- عامل الثقافة الغربية فهناك الكثير من الكينيين قد تأثروا بالثقافة الغربية الأوروبية المسيحية وخصوصًا في سلوكهم وعلاقاتهم بإسرائيل.

لذا فقد كان الرأي العام في كينيا دائمًا يميل لإسرائيل، فعامل الدين جعل الكثير منهم متعاطفًا مع إسرائيل في أزمة الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، فنسبة المسلمين في كينيا أقل من المسيحيين مما أدي إلى فشل المسلمين في جذب انتباه القيادة الكينية في كل القضايا التي كانت تعرض على الساحة الكينية، وهذا يفسر فشل الضغط الإسلامي في التأثير على السياسة الخارجية الكينية تجاه إسرائيل.[1]

**2- القوة العسكرية**

تعود نشأة القوات المسلحة في كينيا إلى عام 1929م عندما أصدر الحاكم العام البريطاني لكينيا قانونًا بإنشاء قوة مسلحة خاصة بكينيا بخلاف

---

(1) Maumo Leonard Oluoch: op. cit., pp. 104-106.

الجيش البريطاني العامل فيها، وقد فرض التجنيد الاجباري في تلك الفترة على المستوطنين الأوروبيين وأبناءهم البالغين، وكذلك الموظفين الأوروبيين بها، وخصص لها من ميزانية كينيا مبلغ 29 ألف جنيه إسترليني عام 1930م للإنفاق على تسليحها وتدريب أفرادها ورواتبهم[1]، ولم يكن لكينيا جيش من أبناءها قوي وموحد إلا بعد الاستقلال[2]، على أي حال فبعد استقلال كينيا سيطرت بريطانيا والدول الغربية على توفير التدريب العسكري والمعدات للقوات المسلحة الكينية، ومما زاد من تعزيز موقف كينيا أمام الدول الغربية رفضها للدبابة الروسية T-34 عندما عرضتها عليها كهدية، على أي حال فبعد الاستقلال قدمت إسرائيل عروض عسكرية في شكل معدات وتدريبات عسكرية لكينيا، وأبرمت كينيا مع إسرائيل اتفاقية تعاون في عام 1965م والتي اشتملت على المساعدات التقنية والتدريب العسكري.[3]

---

[1] عبدالستار أبو الحسن عدوي غريب: النظام السياسي في كينيا منذ الاستقلال، الطبعة الأولي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة،2015م، ص561.

[2] Donovan C. Chau: Global Security Watch Kenya, Praeger, Santa Barbara, United States of America, 2010, p.32.

Maumo Leonard Oluoch: op. cit., p. 116.

[3] Donovan C. Chau: op. cit., p.27.

ثم بدأ الاعتماد على القوات المسلحة البريطانية يتضاءل حتى عام 1969م، وتم استبدال قائد الجيش ورئيس أركان الدفاع الكيني وكان بريطانيًا بقائد كيني، وتم سحب فرق التدريب البريطانية المتواجدة في الجيش الكيني في عام 1970م وأصبح الجيش الكيني كله من الوطنيين فقط، ومنذ الاستقلال وحتى عام 1970 ظل الانفاق على القوات المسلحة منخفضًا، ولم تتلق كينيا مبالغ كبيرة من المساعدات العسكرية الأجنبية، وكانت أكبر الدول المقدمة للمساعدات هي بريطانيا والولايات المتحدة، وقد اشترت كينيا معدات عسكرية من إسرائيل في عام 1978م حيث اشترت اثنين من زوارق الصواريخ واثنين وأربعين صاروخ من نوع جابريل، ومن أجل تطوير الجيش اضطرت كينيا إلى الاعتماد على شركاء خارجيين في كل من المعدات العسكرية والتدريب، وهذا الاعتماد يعني أن سياسة كينيا الخارجية تجاه هذه الدول تتأثر إما بقبول مطالب تلك الدول أو تبني مواقف أقل تشددًا في بعض القضايا.[1]

---

[1] Maumo Leonard Oluoch: op. cit., p. 117.

### 3- البرلمان

البرلمان هو مؤسسة مهمة جدًا لتحقيق المطالب الشعبية، وبعد استقلال كينيا اكتسب البرلمان أهمية كبري، فمن خلاله يعبر الشعب الكيني عن تطلعاته عبر اللجان البرلمانية، والبرلمان يمكنه مناقشة قضايا السياسة الخارجية، وأعضاء البرلمان يستطيعون الوصول إلى مصادر المعلومات عن السفارات الأجنبية، ويمكن للدبلوماسيين الأجانب أن يزودوا أعضاء البرلمان بالمعلومات، وبعض أعضاء البرلمان لديهم علاقاتهم التجارية مع الشركات المشاركة في التجارة الخارجية والتي تقدم لهم فرص للسفر إلى الخارج وتكوين علاقات خارجية، وتعزيز المزيد من الاتصالات بين البرلمانيين في الاتحاد البرلماني الدولي، وهذه الأنشطة البرلمانية الواسعة تشير إلى مشاركتها وتأثيرها في السياسة الخارجية، على أي حال فقد تبين أن البرلمان غير مؤثر في محاسبة الحكومة في مسائل السياسة الخارجية أو التأثير عليها.[1]

---

[1] Maumo Leonard Oluoch: op. cit., p. 117.

وأما عن دور البرلمان في السياسة الخارجية الكينية خلال الفترة 1963-1964م متعددة الأحزاب، فقد قام البرلمان خلال هذه الفترة بمناقشة الاقتراحات حول السياسة الخارجية لكينيا، وقد قدم رونالد نجالا في 7 يونيو 1963م اقتراح ينص على ضرورة الحاجة إلى الاتحاد بين دول شرق إفريقيا الثلاثة ( كينيا-تنجانيقا-أوغندا)، وقد أعلن وزير العدل الكيني توم مبويا أن الحكومة الكينية متحمسة لإقامة الاتحاد بين دول شرق إفريقيا الثلاثة، وأوضح أن كل من رئيس تنجانيقا (تنزانيا) جوليوس نيريري(*)

---

(*) جوليوس نيريري، ولد في 13 أبريل 192م، في منطقة بوتيامامومسوما( Butiame Musoma) القريبة من بحيرة فيكتوريا في مقاطعة تنجانيقا، وهو ابن لزعيم محلي لقبيلة زاناكي (Zanaki) الصغيرة يدعي نيريري بوريتو (Nyerere Burito)، دخل نيريري مدرسة موسوما الحكومية وهو في سن الثانية عشر، ثم انتقل بعدها إلى تابورا (Tabora) الثانوية الحكومية للبنين التابعة للكنيسة الكاثوليكية في تنزانيا، وحصل منها على شهادة الثانوية، وقد رشح لبعثة دراسية في جامعة ماكريري في أوغندا، وبعد أن حصل على دبلوم المعلمين من هذه الجامعة رجع إلى بلاده مدرسًا لمدة ثلاث سنوات في مدرسة سانت ماري الثانوية في تابورا لمواد الأحياء واللغة الإنجليزية، وفي عام 1949م حصل على بعثة دراسية في أوروبا، والتحق بجامعة أدنبرة في بريطانيا كأول أفريقي من تنجانيقا يدرس في هذه الجامعة، وثاني طالب يحصل على شهادة عليا خارج إفريقيا، وفي عام 1952م تخرج من الجامعة وحصل على شهادة التخصص العالي (ماجستير) في الآداب والتاريخ والعلوم الاقتصادية، وفي عام 1953م تزوج السيد نيريري من السيدة ماريا ماجيجي (Maria Magige) التي أنجبت له خمسة أولاد وبنتان، والسيد نيريري رجل مثقف ومسيحي كاثوليكي، يؤمن بالنضال السلمي والحوار حتى مع ألد الأعداء،

ورئيس الوزراء الأوغندي ميلتون أوبوتي(**) لديهم الرغبة والاستعداد في إقامة هذا الاتحاد، وقد اعتمد الاقتراح في البرلمان الكيني، ورغم مرور عام على الاقتراح إلا أنه لم يتحقق، فقدم مارتن شيكوكو عضو البرلمان الكيني طلبًا للبرلمان لتسريع اتحاد شرق إفريقيا، وعرض مارتن على البرلمان اجتماع القادة الثلاثة لحكومات شرق إفريقيا في نيروبي في يونيو 1963م

---

ومن هذا المنطلق قاد حركة النضال منأجل تحرير بلاده من الاستعمار الأجنبي سنوات عديدة حتى تحقق له ولشعبه النصر في نهاية المطاف، وفي 9 ديسمبر 1961م استقلت تنجانيقا رسميًا عن الحكم البريطاني وأصبح السيد نيريري أول رئيس وزراء لها، وفي نهاية العام التالي انتخب رئيسًا للجمهورية، وفي عام 1964م اندمجت كل من زنجبار وتنجانيقا في اتحاد واحد هو جمهورية تنزانيا. انظر: مجلة العلوم والدراسات الإنسانية: سالم عبد الله الفلاح، جوليوس نيريري مناضل وحكيم أفريقي 1922-1999م، كلية الآداب والعلوم بالمرج، جامعة بنغازي، ليبيا، العدد 30، 2017م، ص ص3-7.

(**) ميلتون أوبوتي، ولد في 28 ديسمبر 1925م من أسرة حاكمة في منطقة حاروزي في مركز لانجو بالمقاطعة الشمالية، تعلم بمدرسة ليرا للجمعية البروتستنتية بلانجو، ثم في مدرسة بلانجو العليا ثم في كلية بوسوجا بمويري في جنيجا، ثم في كلية مكاريري درس الفنون، ثم تركها عام1949م وعمل بمهنة كاتب بمؤسسة مولم للإنشاءات، ثم في مصنع للأدوات الميكانيكية، استقر في كينيا لسنوات حيث عمل بائعًا لشركة استندارد فاكوم اويل، ثم عاد الى اوغندة عام 1957، وأصبح رئيسًا لفرع حزب المؤتمر الوطني في لانجو، وكان له دور كبير في الحركة الوطنية بالبلاد، وقاوم الاستعمار حتى حصول البلاد على الاستقلال في عام 1962م، وأصبح رئيسًا للوزراء في اوغندة. انظر: أيام مشهد كاظم العبودي: الحركة الوطنية في أوغندة 1945-1962م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2011م، ص ص120-121.

وقد تعهدوا بإقامة اتحاد شرق إفريقيا، وعرض مارتن بعض التطورات التي طرأت على هذا الأمر، ففي 11 أبريل 1964م عقد اجتماع في نيروبي بين رؤساء تنجانيقا وكينيا وأوغندا وزنجبار، وفي 24 أبريل من نفس الشهر اتحدت تنجانيقا وزنجبار، الأمر الذي يدعوا إلى بذل المزيد من الجهد من قبل الحكومة الكينية لإقامة اتحاد شرق إفريقيا، وأوضح مارتن أن البرلمان الكيني قد منح الحكومة كامل الصلاحيات للتحدث نيابة عنها والشعب انتظر لأكثر من عام لإقامة الاتحاد، فقرر أعضاء مجلس البرلمان الكيني اتخاذ الإجراءات اللازمة بعد صمت الحكومة الكينية، وعقد عدة اجتماعات مع نظرائهم من تنجانيقا وأوغندا، وتم إقرار التعهدات التي قدمت للشعبين.(1)

ولكن الحكومة الكينية والأوغندية لم تكن راضية عن تصرفات البرلمانيين، فعبر ميلتون أوبوتي عن عدم رضاه عن هذه القرارات، ووصف جومو كينياتا هذه القرارات في كينيا بأنها غير مناسبة، وما ظهر من تصريحات من قادتي كينيا وأوغندا إنما يعبر عن الصراع بين السلطة

---

(1) Oloo Adams G.R: The role of Parliament in foreign policy making process in Kenya 1963-1993, M.A, university of Nairobi, 1995, pp.76- 78.

التنفيذية والتشريعية للسيطرة على مجريات الأمور والأحداث في دولهم، وقد أجبرت هذه التطورات حكومة كينيا على التحرك بشأن مسألة الاتحاد، وأخبر جومو كينياتا البرلمان الكيني أن رؤساء الدول الثلاثة كانوا متفقين على هذا الأمر في عام 1963م، وشدد على أن مسألة الاتحاد لا يمكن تحقيقها في فترة قصيرة، بسبب وجود عوامل اقتصادية وسياسية يتعين حلها اولًا، وأضاف كينياتا أن رؤساء الدول الثلاثة ملتزمون بتحقيق هذا الاتحاد، وقد استبعد كينياتا إمكانية توضيح كل الأمور وبشكل يومي للبرلمان الكيني، وكان واضحًا هنا أن كينياتا لن يسمح للبرلمان بالتدخل في السياسة الخارجية للبلاد، وأردا للبرلمان أن يكون محدودًا، وقد برر توم مبويا التأخير في الاتحاد على أساس أنه كان من الضروري أخذ المزيد من الوقت للنظر في الآثار وتجنب الأخطاء المحتملة التي قد تؤدي إلى التفكك بعد الاتحاد.(1)

قام جومو كينياتا في عام 1964م بإدخال ثلاثة عشر تعديلًا في الدستور الكيني وعرضها على البرلمان الكيني الذي وافق عليها سريعًا، وهذه التعديلات تهدف إلى تقوية السلطة في يد الرئيس جومو كينياتا، وقد

(1) Oloo Adams G.R: op. cit., pp.78- 80.

اعترض بعض أعضاء البرلمان على سرعة هذه التعديلات داخل البرلمان الكيني وأنه لم يُتح لهم الوقت الكافي لمناقشتها، وكان أهم هذه التعديلات التي أثارت الضجيج داخل البرلمان الكيني قانون التحفظ الوقائي الذي أعطي الحكومة الحق في تقييد تحركات بعض الأشخاص إذا رأت أنه ضروري للأمن العام، وحق الرئيس في اعتقال أي فرد دون اللجوء إلى القضاء، وقام جومو كينياتا بإغراء أعضاء البرلمان المعارضين لتمرير القوانين التي يرغب فيها، ولكن هناك البعض منهم والذي لم يكن على وفاق مع حكومة جومو كينياتا فقاموا باتهام حكومة جومو كينياتا بخيانتها للتعهدات التي قدمتها للشعب قبل الاستقلال، وقدم المعارضون طلبات للبرلمان بضرورة تأميم جميع الأراضي والعقارات التي يمتلكها الاوروبيون وتسليمها للمعدمين والفقراء من الشعب الكيني.[1]

---

[1] B.A. Ogot, W.R. Ochieng: decolonization independence in Kenya 1940-1993, James Currey , Ohio University press Athens, London, 1995, pp.94- 95.

أجري جومو كينياتا في عام 1966م تعديلًا على النظام البرلماني في البلاد، وشكلت جمعية وطنية واحدة، هذا بالإضافة إلى إلغاء الإقليمية لصالح تدعيم السلطة المركزية.[1]

كما قام بتعديل دستوري يهدف إلى السيطرة الكاملة على البرلمان الكيني، نص على أن غياب عضو البرلمان لثمانية جلسات برلمانية متتالية بدون الحصول على إذن من رئيس البرلمان يفقد العضو مقعده في البرلمان، وقد سيطر جومو كينياتا على جميع المؤسسات الحكومية، مما جعل البرلمانيين يعتمدون عليه للبقاء في مقاعدهم.[2]

ولم تكن السلطة التنفيذية في كينيا ترغب في التعاون مع البرلمان في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، فقد أعطي دستور 1963م أحكامًا بشأن كيفية موافقة الجمعية الوطنية على الاتفاقيات الدولية، وذلك وفقًا للمادة 68 من دستور عام 1963م، فالبرلمان مخول بوضع القوانين المتعلقة بالاتفاقيات

---

(1) حمدي عبد الرحمن حسن: الفساد السياسي في إفريقيا، الطبعة الأولي، دار القارئ العربي، القاهرة، 1993م، ص79.

(2) John K. Johndon Jr: parliamentary independence in Uganda and Kenya 1962-2008, PhD, Rockefeller College of Public Affairs and Policy, State University of New York,2009, pp.66- 67.

الدولية، وقد قام رونالد نجالا في عام 1964م بتقديم اقتراح إلى البرلمان ينص على مناقشة مجلس النواب للاتفاقيات الأجنبية قبل تصديق الحكومة عليها، وقدم نجالا أسبابه التي بني عليها الاقتراح:

اولًا: البرلمان هو السلطة العليا في البلاد.

ثانيًا: إذا ارتكبت الحكومة خطأً فإن دول العالم أجمع تعرف أن الخطأ قد ارتكبته الأمة بكامل مؤسساتها.

ثالثًا: أن تتاح الفرصة للبرلمان الكيني في رفض الاتفاقيات الدولية التي يراها غير مناسبة للأمة.

على أي حال فلم يتم الموافقة على هذا الاقتراح، وقامت السلطة التنفيذية في كينيا بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية دون موافقة البرلمان الكيني، وهذا الاقتراح جعل الحكومة تخشي من حزب المعارضة كادو، وتم تعليق جلسات مجلس النواب من 14 أغسطس 1964م حتى 1 سبتمبر 1964م، ثم بعدها تم حل حزب كادو المعارض في 10 نوفمبر 1964م، وانضم أعضاءه إلى الحزب الحاكم كانو، وأصبحت كينيا دولة ذات حزب واحد.(1)

(1) Oloo Adams G.R: op. cit., pp. 83- 88.

أما عن دور البرلمان في السياسة الخارجية الكينية خلال الفترة 1964-1966م وهي فترة نظام الحزب الواحد في كينيا، فقد ناقش البرلمان الكيني خلال هذه الفترة العديد من قضايا الشئون الخارجية، وقد كان الإعلان الانفرادي لاستقلال روديسيا الجنوبية(*) قضية دولية لفتت انتباه البرلمان

---

(*) روديسيا الجنوبية، تقع روديسيا الجنوبية بين نهر الزمبيزي في الشمال ونهر الليمبوبو في الجنوب، ويحدها من الشمال زامبيا (روديسيا الشمالية) قبل استقلالها في 24 أكتوبر 1964م ومن الشرق موزمبيق (مستعمرة برتغالية) ومن الجنوب جمهورية جنوب إفريقيا (تحت حكم الأقلية البيضاء) ومن الغرب محمية بتشوانالاند (تحت الوصاية البريطانية)، تبلغ مساحة روديسيا الجنوبية 150 الف ميل مربع، ويبلغ عدد سكانها حسب تعداد 1962م 3,690,000 من الإفريقيين، و223,000 من المستوطنين الاوربيين، وعدد الأشخاص من الجنسيات الأخري18,700، والعاصمة هي سالزبوري، وبالاوايو أكبر مدينة تالية لسالزبوري، ومن أهم المدن الأخرى اوتالا وجويلو، وينتمي معظم سكان روديسيا الجنوبية إلى قبيلة البانتو، تشكل اتحاد روديسيا ونياسالاند عام 1953م وعرف باتحاد وسط إفريقيا، وذلك بتوحيد ثلاث مستعمرات بريطانية هي روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند، وذلك كجزء من مخطط الاستعمار البريطاني لتوحيد مستعمراته في إفريقيا الوسطي، والغرض الأساسي من ذلك المخطط هو تدعيم مركز المستوطنين البيض في روديسيا الجنوبية ليمتد إلى روديسيا الشمالية وتوفير ظروف مناسبة للشركات الاحتكارية الغربية في وسط إفريقيا، ونتج عن هذا الاتحاد قيام حكومة عنصرية جديدة في إفريقيا الوسطي على نمط حكومة الأقلية العنصرية في جنوب إفريقيا، وفي صيف 1963م عقد في روديسيا الجنوبية مؤتمرًا برئاسة الوزير البريطاني بتلر، الذي اعترف في المؤتمر بتعذر الإبقاء على الوجود المصطنع لاتحاد وسط إفريقيا، وحدد يوم 31 ديسمبر 1963م موعدًا لإلغاء الاتحاد، وبينما نجحت كل من زامبيا (روديسيا الشمالية) ومالاوي (نياسالاند) من تحقيق الاستقلال في يوليو وأكتوبر من عام 1964م،

الكيني في 11 نوفمبر 1965م، وقد قدم اوجينجا أودينجا اقتراحًا للبرلمان الكيني لمناقشة قضية روديسيا الجنوبية، وأخبر مجلس النواب أن الحكومة كانت وبأسف شديد تعلم بالأحداث في روديسيا وإعلان الأقلية البيضاء استقلال البلاد من جانب واحد، وقال إن الحكومة الكينية اتخذت من جانبها خطوات فورية واستدعت مجلس الوزراء للانعقاد لمناقشة هذه المشكلة، ووعدت الحكومة مجلس النواب بإبلاغه بنوع الإجراء الذي سيتخذ، ولكن اوجينجا حذر مجلس النواب من هذا الأمر على اعتبار أن الحكومة تتصرف من جانب واحد، وهذا الوعد ما هو إلا تهدئة لمجلس النواب، وقد أخبرت الخارجية الكينية مجلس النواب ببيان رئيس الجمهورية الذي ينص على

---

قامت في أبريل 1965م حكومة جديدة في روديسيا بعد أن أجبر الجناح الرجعي المتطرف في حزب جبهة روديسيا السيد فيلد على الاستقالة لأنه لم يخطو الخطوات التي تسير بالبلاد في طريق إعلان استقلالها تحت حكم الأقلية البيضاء حتى وإن عارضت بريطانيا، وجاء هذا الجناح المتطرف بالسيد ايان دوجلاس سميث خلفاً للسيد فيلد في الوزارة، والذي أعلن فور توليه الحكم انه لن يسمح للأفريقيين بأي نصيب في إدارة البلاد، ومنذ تولي سميث الحكم وهو لا يخفي انه جاء بهدف إعلان استقلال روديسيا من جانب واحد، وبالفعل أعلن ايان سميث في 11 نوفمبر 1965م استقلال روديسيا تحت سيطرة الأقلية العنصرية البيضاء. انظر: مجلة الطليعة: هيئة التحرير، روديسيا، اسرائيل جديدة في إفريقيا، النهب الاستعماري من رودس حتى سميث، مؤسسة الاهرام، مصر، العدد 2، السنة 2، 1966م، ص ص140-144.

الإدانة الكاملة لحكومة الأقلية البيضاء في روديسيا الجنوبية بسبب إعلان استقلال البلاد من جانب واحد، وكينيا لا تعترف بهذه الحكومة والنظام العنصري غير القانوني في روديسيا الجنوبية، وتعلن كينيا تأييدها وبقوة لقرارات منظمة الوحدة الإفريقية والجمعية العامة للأمم المتحدة، وكينيا تؤيد الافارقة تأييدًا قويًا في روديسيا الجنوبية.[1]

فقد كان الوطنيون الافارقة في روديسيا أصحاب البلاد يعيشون في 23% من أراضي روديسيا ذات انتاج زراعي ضعيف ويحتكر الاوربيون 51% من أخصب الأراضي وأكثرها انتاجًا، كما يملك الاوروبيون مناجم الفحم والذهب وصناعات الحديد والصناعات الغذائية ويجنون منها ارباحًا كبيرة جدًا، بينما يعمل الافارقة في المناجم كأجراء وبأرخص الأجور، وعلى المستوي السياسي فان للبيض وحدهم حق العمل السياسي وتكوين الهيئات التي تدافع عن مصالحهم كما يكفل لهم دستور 1961م حق الانتخاب

---

(1) Oloo Adams G.R: op. cit., pp. 89- 90.

والتمثيل في البرلمان، بينما يحرم هذا الدستور شعب روديسيا من حق العمل السياسي وتكوين الأحزاب السياسية.[1]

وخلال حرب أكتوبر 1973م أثار أعضاء البرلمان الكيني المسلمين هذه المسألة في البرلمان، معربين عن دعمهم للعرب، ومواقف مماثلة عديدة بشأن القضية الفلسطينية، وقد عارض المدعي العام آنذاك إثارة مسألة حرب أكتوبر 1973م وقرر أنه إذا كان هؤلاء النواب المسلمون كينيين وطنيين فعلًا فإنهم سيكونون حريصين على عدم إقحام كينيا في هذه الحرب بأي شكل من الأشكال، والتناقض هنا في سياسة كينيا الخارجية أنها متعاطفة مع قضايا الشرق الأوسط ولكن عندما يطلب منها تقديم الدعم تتراجع بسرعة.[2]

على أي حال فلم يكن لدي البرلمانيين اهتمام كبير بمسائل السياسة الخارجية على عكس القضايا المحلية، ولم يمثلوا قوي ضغط قوية بما يكفي للتأثير في عملية صنع السياسة الخارجية لكينيا.[3]

---

[1] هيئة التحرير: روديسيا، اسرائيل جديدة في إفريقيا، المرجع السابق، ص146.

[2] Maumo Leonard Oluoch: op. cit., p. 118.

[3] Maria Nzomo: op. cit., p.148.

### 4- الأحزاب السياسية

قد يلعب الحزب السياسي المهيمن دورًا هامًا في السياسة الخارجية للدولة، وكينيا في عهد جومو كينياتا كانت تتبع سياسة الحزب الواحد، فعلى الرغم من أن الحزب وتوجهاته قد يؤثر في السياسة الخارجية، إلا أن الأحزاب السياسية تخضع في أغلب الأحيان لسيطرة مبادئ الدولة أو المصلحة الوطنية، وفي بعض الأحيان تقوم الأحزاب المختلفة بالضغط على الحكومة وتؤثر على سياسة البلاد الخارجية.[1]

### 5- القيادة الكينية والسياسة الخارجية

كان رئيس الجمهورية في كينيا هو قائد البلاد، وهو من يعطي التعليمات والتوجيهات في جميع الأمور ومن ضمنها سياسة البلاد الخارجية، وجومو كينياتا كان يحظى بالاحترام الداخلي من الكينيين في جميع النواحي وكان يحظى بالاحترام في جميع أنحاء القارة الإفريقية كزعيم وشخصية

(1) Maumo Leonard Oluoch: op. cit., pp. 118-120.

إفريقية دولية، وفي خلال فترة حكمه كان التحدي الرئيسي هو ضمان وحدة البلاد وأمنها القومي وسلامتها الإقليمية.[1]

فقد كان جومو كينياتا رئيس وزراء الحكومة الذاتية في فترة الاستعمار، وبعد استقلال البلاد أصبح أول رئيس لكينيا، وقد منح سلطات واسعة في الدستور الكيني مكنته من السيطرة على كل مجريات الأمور داخليًا، وأنشأت لأول مرة وزارة الشئون الخارجية في ديسمبر 1963م ووضعت تحت رئاسة رئيس الوزراء، وظلت كذلك ولم تصبح وزارة مستقلة حتى عام 1969م وعرفت باسم وزارة الشئون الخارجية في مبني الخزانة القديمة على طول شارع هارامبي، وفي هذا التوقيت قام كينياتا بدور رائد في تشكيل سياسة كينيا الخارجية ولا سيما في مسألة دور كينيا الإقليمي، وكان وزير الشئون الخارجية يتلقى التعليمات والتوجيهات منه، فكانت السنوات الأولي من حكم كينياتا يشغلها تحقيق الأمن الوطني والاستقرار السياسي وتحسين الوضع الأمني والعسكري لكينيا في المنطقة، وعندما بدأت الدول الإفريقية بقطع علاقاتها مع إسرائيل في عام 1973م، كان جومو كينياتا من

---

(1) Maria Nzomo: op. cit., p.144.

بين القادة الأفارقة الذين لم يقوموا بمقاطعة إسرائيل، وكان ذلك يتماشى مع السياسة الكينية تجاه إسرائيل الشريك الاقتصادي لكينيا، ولكنه رضخ في نهاية الأمر لقرار المقاطعة، وفي عهد جومو كينياتا بدأت بين كينيا وإسرائيل العلاقات الودية بدرجة كبيرة، وفي عام 1964م أيدت إسرائيل تشكيل وحدة الخدمات العامة شبه العسكرية المسماة جي إس يو في كينيا، وهذه الوحدة المتخصصة توفر الأمن للرئيس وكبار المسئولين في الدولة، وفي عهد كينياتا قامت إسرائيل بتدريب الكينيين العسكريين وأنشأت المدارس في كينيا، فكانت العلاقات قوية جدًا بين كينياتا وإسرائيل، وقد أوضح جومو كينياتا أن سياسة بلاده تتمثل في حسن الجوار والتعاون الدولي القائم على المساواة والعدالة والذي يحقق السلام والاستقرار الدولي.[1]

على أي حال فقد كان أمام جومو كينياتا خياران:

1- استخدام سلطاته الرئاسية لقمع أو احتضان مختلف الجماعات في البلاد، وبالتالي اثبات كونه الصانع الوحيد لسياسة البلاد.

---

(1) Maumo Leonard Oluoch: op. cit., pp. 125-127.

2- تقبل القيادة المشتركة وتشكيل حكومة قادرة على استيعاب وجهات النظر المعارضة. (1)

ولكن جومو كينياتا اختار الخيار الأول، وعلى الرغم من أنه يمتلك كافة صلاحيات السياسة وصنع القرار، إلا أنه اعتمد في عملية صنع السياسة الخارجية للبلاد على مجموعة استشارية تتألف من بعض وزراء الحكومة وموظفين حكوميين رفيعي المستوي، وبعض الأقارب والأصدقاء، وكان يطلق على هذا المجلس اسم مجلس الوزراء الداخلي وذلك لتمييزه عن الحكومة الرسمية للبلاد، وهذا المجلس أو الدائرة الداخلية للرئيس تتألف من أعضاء موثوق بهم، وفي أوائل السبعينيات أصبحت الدائرة الداخلية أقل عددًا مما كانت عليه ولكن أصبح دورها أقوي، ففي كثير من الأحيان كانت هذه الدائرة الداخلية تقوم بدور صنع القرار نيابةً عن الرئيس، وغالبًا ما كانت تتخذ القرارات دون استشارة الحكومة الرسمية للبلاد أو الرئيس نفسه، وبعد عام 1975م ضاقت الدائرة الداخلية وصولًا إلى عدد قليل من الأفراد أصحاب المناصب الحساسة في الحكومة، وتقاسمت هذه الدائرة القليلة السلطة

(1) Maria Nzomo: op. cit., pp.145-147.

وعملية صنع القرار مع الرئيس بطريقة غير رسمية، وهذا يؤكد أن الرئاسة أصبحت أكثر من شخص الرئيس، وما يصاحب ذلك من آثار على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للبلاد.[1]

**6- العوامل الاقتصادية**

ورثت كينيا نظامًا اقتصاديًا مرتبطًا بالنظام الرأسمالي[*]، فقد فضل العديد من المستثمرين الأجانب الاستثمار في البلاد، لذا فإن هيكل الاقتصاد الكيني مدعومًا برأس المال الدولي، ومن أجل الحفاظ على مركز كينيا الاقتصادي الرائد في منطقة شرق إفريقيا كان على السياسة الخارجية لكينيا أن تكون مؤيدة للنظام المالي الرأسمالي، وقد أدت الحاجة إلى نمو الاقتصاد الكيني إلى الاعتماد على نظام الأسواق الحرة التي مكنت البلاد من الحفاظ على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتهدف السياسة الخارجية الكينية إلى

---

[1] Maria Nzomo: op. cit., pp.145-147.

[*] الرأسمالية، هي النظام الاقتصادي الذي يقوم على الملكية الخاصة لموارد الثروة، ويطلق المجال لحريات الأفراد والمشروعات الخاصة، ويعتد بالربح حافزًا أساسيًا على التقدم الاقتصادي والاجتماعي. انظر: سالمة الغزالي عبد الله محمد: أبعاد الهيمنة الاقتصادية الرأسمالية على الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والتربية، جامعة التحدي، ليبيا، 2008م، ص20.

تنويع الروابط الاقتصادية من أجل تحقيق أهدافها الاستثمارية، ومن هذا المنطلق تعتبر مصادر الأموال الخارجية أحد أهم محددات السياسة الخارجية لكينيا، وبسبب قدرة كينيا الاقتصادية في المنطقة اتبعت كينيا سياسة حسن الجوار في شرق إفريقيا، هذا بالإضافة لاتباعها سياسة عدم الانحياز خارج المنطقة، فكينيا بحاجة إلى أسواق لسلعها في منطقة شرق إفريقيا، فالسلع الأولية والمصنعة وحتى الموارد البشرية تربط البلاد بمبادرات السلام المختلفة تماشيًا مع سياسة التعايش السلمي.[1]

فالعوامل الاقتصادية لأي دولة تؤثر تأثيرًا مباشرًا في سياستها الخارجية[2]، على أي حال فقد تم دمج كينيا في الاقتصاد الغربي كنتيجة للاستعمار البريطاني، حيث أن الأنشطة التجارية المحلية والدولية لكينيا تأثرت وبشدة بالتراث الاستعماري، فقد حدد هذا التراث علي مدي ست عقود استعمار لكينيا العلاقات الاقتصادية مع الدول الغربية الرأسمالية بشكل عام وبريطانيا بشكل خاص، وقد وجد الأجانب في كينيا أنها أفضل مكان للعمل من أي مكان آخر في شرق إفريقيا، وكينيا كانت تطمح في مكانة عالية في

(1) Maumo Leonard Oluoch: op. cit., p. 37.

(2) عبدالستار أبو الحسن عدوي غريب: المرجع السابق، ص113.

المحيط الخارجي لكي تصبح دولة قوية وقادرة على الهيمنة في المنطقة، وهكذا تأثرت سياسة كينيا الخارجية بالاقتصاد والرأسمالية الغربية، وفي حالة كون اقتصاد بلد معين مشروطًا بتطوير وتوسيع اقتصاد بلد آخر[1]، هنا تحدث حالة الخضوع من الدولة الراغبة في توسيع اقتصادها، فتكون سياستها الخارجية متبعة لسياسة الدولة القوية اقتصاديًا، ويمكن رؤية ذلك بوضوح في العلاقات الثنائية بين كينيا والدول الغربية، وهناك ما يسمي بالشركات المتعددة الجنسيات والتي يكون لها فروع في أكثر من بلد، وتتأثر القوانين والسياسات التي يتم تطويرها في بلد ما على القرارات في بلد آخر من خلال هذه الشركات، وفي كثير من الأحيان تتم المساومة من قبل هذه الشركات مع الدول المضيفة في مختلف القضايا بما في ذلك السياسة والتي بالطبع تكون مهمة لهم، وفي أوقات أخري يمكنهم الضغط على القوي السياسية المحلية للتأثير على السياسات المحلية والخارجية في الدول المضيفة، والشركات الأوروبية تهيمن على الأسواق الكينية، على أي حال فالشركات المتعددة الجنسيات تؤثر سلبًا على اقتصاد البلد المضيف وتستنفذ هذه الشركات

---

(1) Maumo Leonard Oluoch: op. cit., pp. 60-61.

اقتصاد البلد، فتوجه الأرباح إلى بلدها الأم، وكان من الصعب على كينيا أن تتحكم في عمل هذه الشركات في البلاد، ليس لأنها لا تريد ذلك ولكن لأنها لا تستطيع ذلك، فكان لهذه الشركات تأثير كبير اقتصاد بلد نامي مثل كينيا، فشركة مثل شركة أميران الإسرائيلية وهي متخصصة في المجال الزراعي وتتعامل مع شركات التصدير والاستيراد، هذا بالإضافة إلى الشركات الإسرائيلية الأخرى مثل شركات السياحة والفنادق وعلى سبيل المثال شركة مايفير وهوليداي تستطيع التأثير على شكل وطابع السياسة الاقتصادية الخارجية لكينيا.[(1)]

على أي حال فقد قامت كينيا بعد استقلالها بتنويع العلاقات الخارجية لصالح البلاد، وعملت على توسيع القاعدة الاقتصادية للبلاد، فصدرت الشاي والبن والقمح والأناناس ومنتجات الالبان والجلود، كما اعتمد اقتصاد كينيا على السياحة والمنتجات البترولية وطحن السكر والأسمنت والبيرة والمشروبات الغازية والمنسوجات وتجميع السيارات والورق، ولكن سوء شروط التجارة الدولية والشروط الصارمة من الشركات المانحة والمتعددة

---

(1) Maumo Leonard Oluoch: op. cit., pp. 61-63.

الأطراف أدي إلى ضعف الاقتصاد الكيني على مر السنين وهذا بسبب السياسات الزراعية والصناعية غير الملائمة.(1)

فعند استقلال كينيا تم التركيز على الزراعة الكينية باعتبارها موجهة للتصدير على أساس الزراعة التجارية واسعة النطاق في المرتفعات الكينية ذات المزارع الكبيرة والتي كانت مملوكة للأوروبيين والآسيويين، وقامت الدولة بجهود زراعية كبيرة في السنوات الأولي لاستقلالها، ثم كرست جهودها لنظام إصلاح الأرض الذي صمم لنقل ملكية الأراضي الزراعية من المستوطنين الأوروبيين وإعادة توطين الأفارقة فيها.(2)

وبالنظر إلى أهمية الزراعة في الاقتصاد الكيني فالمشاركة المباشرة للحكومة ضرورية، فعلى سبيل المثال تعود الضوابط الحكومية للقطاع الزراعي إلى الفترة الاستعمارية، وشملت الضوابط تحسينات على الأرض الزراعية والمواشي والمحاصيل وطرق الزراعة وتوفير خدمات الائتمان وتسويق السلع، وقد استندت كينيا في المجال الزراعي على مبدأ عدم

(1)https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7

Maumo Leonard Oluoch: op. cit., p. 90.

(2) عبدالستار أبو الحسن عدوي غريب: المرجع السابق، ص118.

الانحياز كضمان مهم لتطوير القطاع الزراعي، ومن بين الدول التي تتعامل معها كينيا في المجال الزراعي إسرائيل، فهي المصدر الأنسب لتقديم المساعدات لكينيا في هذا القطاع من الاقتصاد.[1]

فكانت معظم عائدات البلاد من تصدير البن والشاي، وقد اعتمدت كينيا على تدفق رأس المال الأجنبي وزيادة الاقتراض من المؤسسات الدولية، كما تضمن اقتصاد كينيا إنتاجًا تجاريًا عالي التطور ومتنوع وخصوصًا في المنتجات الزراعية، فكان الإنتاج الزراعي بحلول عام1964م أكبر قطاع اقتصادي في البلاد بعد عام واحد من استقلال البلاد، فقد بلغت مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الكيني حوالي 40% من الإنتاج الكلي للبلاد، وكانت تجارة التجزئة والجملة ثاني أكبر تجارة في البلاد فقد بلغت ما يقرب من 13% من الناتج القومي، والخدمات الحكومية بنحو11% من الناتج القومي، وجاء أيضًا النقل والبناء ليشارك بنسب جيدة في ناتج كينيا القومي، هذا بالإضافة إلى خدمات الاتصالات والبنوك والعقارات والايجارات، ومن الواضح أن الزراعة كانت أهم مساهمة في الناتج المحلي

---

[1] Maumo Leonard Oluoch: op. cit., p. 95.

الإجمالي آنذاك، على أي حال فقد كان أكثر من 75% من سكان كينيا يتعايشون على الزراعة، وأكبر نسبة عمالة كانت أيضًا في المجال الزراعي، والزراعة هي أكبر مصدر للعملة الأجنبية فهي تمثل أكثر من 80% من عائدات التصدير، أما قطاع الصناعات التحويلية فقد احتل المرتبة الثانية قبل ظهور السياحة بعد المجال الزراعي في الناتج القومي الكيني، فقد حقق هذا القطاع نجاحًا نسبيًا فقد بلغ متوسط نمو الإنتاج 10،5% بين عامي 1973 و 1977م[1]، فهذا القطاع مهم حيث تشغيل العمالة وتحقيق الأرباح، وتوفير الاحتياجات الأساسية للبلاد من ملابس ومواد بناء وأدوية، وتسهم القدرة على انتاج هذه السلع بأقل تكلفة في التخفيف من حدة الفقر، فكانت أكبر فروع هذا القطاع تتمثل في قطاعات تصنيع الصناعات الغذائية والمعادن الأساسية والمنتجات المعدنية والآلات والمعادن والصناعات الكيماوية، أما عن التجارة فتبرز أهميتها من خلال مساهمتها الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وأهم السلع التجارية لدي كينيا المنتجات الزراعية، وكذلك الطعام والتبغ والمفروشات والأحذية والجلود والمعدات الصناعية ومواد البناء والأخشاب،

---

[1] Maumo Leonard Oluoch: op. cit., pp. 89-95.

فقد كانت كينيا تصدر لإسرائيل الحيوانات الحية، واللحوم الغذائية والسمن والجلود وغيرها من المنتجات التي كانت تحتاجها إسرائيل، وكانت كينيا تستورد من إسرائيل معدات النقل والآلات والأجهزة الكهربائية ومحركات الطائرات والأدوات الزراعية ومواد التشحيم والوقود والمطاط، فإسرائيل شريك تجاري جيد لكينيا، فالعائدات الكينية من التصدير لإسرائيل أعلى نسبيًا من دول أخري تصدر لإسرائيل، على الرغم من أن المنتجات الكينية ليست منتجات أساسية لإسرائيل، وتعتبر التجارة بالنسبة لكينيا أداة هامة في سياستها الخارجية مع إسرائيل[1]، على أي حال فقد كانت سياسة كينيا تجاه السلع التجارية تتلخص في توسيع الأسواق الموجودة وفتح أسواق جديدة.[2]

## ثالثًا المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الكينية:

### 1- سياسة عدم الانحياز

كان من الصعب التمييز بين السياسة الخارجية والسياسة العامة الداخلية للدولة، لأن هذه القضايا الداخلية هي وراء دوافع وتصرفات الدولة

---

[1] Maumo Leonard Oluoch: op. cit., pp. 95-102.

[2] آفاق أفريقية: إبراهيم نصر الدين وآخرن، ملف معلومات أساسية عن جمهورية كينيا، مصر، العدد 1، المجلد 1، 2000م، ص160.

وسلوكها الخارجي، ولذا فقد كانت كينيا تحافظ على البلاد خالية من السيطرة السياسية الأجنبية، ولهذا السبب كانت حريصة على ألا تقع تحت هيمنة أي قوة عالمية، فكانت كينيا تتبع في سياستها الخارجية مبدأ عدم الانحياز، وقد تبنت كينيا سياسة اشتراكية ولكن لم تربط نفسها بأي شيء قد يقيد سياتها، فلقد أبرمت الاتفاقيات مع القوي العالمية الكبرى وتلقت العديد من المساعدات الاقتصادية والعسكرية، فيما اعتبر مبدأ عدم الانحياز وسيلة لحفظ استقلال البلاد السياسي وكفرصة لتحقيق التنمية الاقتصادية كلما أمكن ذلك، وهذا المبدأ لا يعني أن تظل كينيا على الحياد فيما يتعلق بالقضايا العالمية، فقد صرح جومو كينياتا بأن كينيا تلزم نفسها بالدعم الكامل في كل ما تعتقد أنه صحيح وعادل في الشئون الدولية.[1]

وأكدت الحكومة الكينية أنها ملتزمة بالمساواة السياسية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في الدخل، ويمكن تحقيق هذا الأمر من خلال الاشتراكية[*]، وأكدت كينيا على أن العلاقات الاقتصادية الخارجية ستقوم

[1] Maumo Leonard Oluoch: op. cit., pp. 34- 35, 89.

[*] الاشتراكية، لا يوجد مفهوم محدد لكلمة الاشتراكية وذلك لتعدد استخداماتها، فقد استخدمت للتعبير عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بتحسين

على أساس مبدأ عدم الانحياز الاقتصادي، بينما كينيا تقوم في نفس الوقت بالسعي إلى تلقي المساعدات الاقتصادية الأجنبية وقبولها المشاركة في التجارة الدولية، وهذا يعني أن كينيا لن تنجذب إلى التنافس بين الشرق والغرب الأمر الذي كان سمة مميزة في العقود الثلاثة الأولي من الاستقلال، وحرصًا على استقلال البلاد التام تتعامل كينيا مع أي بلد أو وكالة دولية يمكن أن تساعدها، وقد شكل هذا الفكر سياسة كينيا الخارجية التي ترمي إلى تحقيق فوائد الخبرة الفنية من إسرائيل أو أي دولة أخري في مختلف

---

أوضاع العُمال، وعبر عنها آخرون بأنها وضع جميع أدوات الإنتاج تحت الرقابة الكاملة للمجتمع، وقد أطلقت على بعض الأنظمة الاقتصادية التي يوجد بها نظام ضريبي تصاعدي، وأحيانًا أطلقت على مجرد الحركات الانقلابية، والاشتراكية فضفاضة وتتسع لكل أشكال التنمية الاقتصادية، وتعتبر الاشتراكية من أهم الظواهر الأيديولوجية في إفريقيا، فهي نظير لنظام الحزب الواحد الجماهيري الواسع الانتشار بالدول الإفريقية، بل هي أكثر منه اتساعًا، والاشتراكية من أهم المفاهيم التي يستخدمها القادة الأفارقة في عملية بناء الدول القومية، والاشتراكية هي الوسيلة الهامة التي لجأ إليها القادة لإنجاح محاولاتهم في بناء الأمة وتعبئة الجماهير حول الأهداف القومية. انظر: دراسات في الاقتصاد والتجارة: فرحات صالح شرننة، الاشتراكية، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، العدد 2، المجلد 16، 1981م، ص12؛ وانظر أيضا: مجلة الدراسات الإفريقية: حورية توفيق مجاهد، الاشتراكية في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، العدد 6، 1977م، ص248.

المجالات، على أي حال فحركة عدم الانحياز تطورًا خارجيًا تسببت فيه الحرب الباردة، وقد اعتمدتها كينيا كسياسة للبلاد في الشئون الدولية، فكانت كينيا قلقة على سيادة أراضيها والتي يمكن أن تهددها عودة الاستعمار الجديد، فاختارت كينيا سياسة عدم الانحياز والتي تسعي إلى توفير الغذاء للشعب ومستوي تعليمي أفضل، وهذا يعني لكينيا أنها ستتلقى التكنولوجيا والأساليب الاقتصادية والمساعدات المالية دون الالتزام بأي وجهة نظر سياسية لأي دولة أخري، وعدم الانحياز الإيجابي يعني أن كينيا لا تستطيع أن تقف بعيدًا عن القضايا الإفريقية، وهذا ما يفسر موقف كينيا المؤيد للعرب بشأن الصراع العربي الإسرائيلي، وباتباع كينيا لسياسة عدم الانحياز فإنها تخدم مصالحها الوطنية، فاعتبرت إسرائيل صديقًا وشريكًا لها، فهي لم تكن جزءًا من الإرث الاستعماري ولم تشكل تهديدًا لسلامة أمن كينيا.[1]

فكينيا يتضح أنها كانت في الظاهر تتبع سياسة عدم الانحياز ولكنها في الحقيقة كانت تراعي مصالحها الاقتصادية مع أي دولة تري أنها ستخدم مصالح كينيا الاقتصادية.

---

[1] Maumo Leonard Oluoch: op. cit., pp.106-110.

### 2- الأمم المتحدة

هناك العديد من الجهات المؤثرة في السياسة الخارجية الكينية مثل منظمة الأمم المتحدة، وكينيا مثل بقية الدول الإفريقية تعتمد على المساعدات الخارجية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ومصالحها القومية، وهذا الأمر يعني أن سياستها لن تكون سياسة تصادم عندما يتعلق الأمر بالمنظمات الدولية، وهذه المنظمات الدولية تؤثر على سياسة أي دولة خارجية من خلال الشروط التي تعلقها على المساعدات المالية وغيرها من أشكال المساعدات التي تقدمها إلى البلاد التي تحتاج إلى مساعدات(1)، وقد لعبت الأمم المتحدة دورًا أساسيًا في إعلان قيام الكيان الصهيوني في 14 مايو 1948م، ومع ذلك فإن الأمم المتحدة قد اتخذت العديد من القرارات كان الهدف منها إنهاء النزاع، على أي حال فقد كانت كينيا في موقف صعب يعتبر بالنسبة لها معضلة في سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط، فكيف لها أن تؤيد قرارات الأمم المتحدة دون أن يعرقل ذلك علاقاتها مع مصر وفلسطين وفي نفس الوقت تريد الحفاظ على علاقاتها مع إسرائيل، فقرارات الأمم المتحدة

(1) Maumo Leonard Oluoch: op. cit., pp. 49-50.

الرامية إلى تحقيق السلام تعتبرها إسرائيل معادية للمصالح الإسرائيلية، فخلال الصراع العربي الإسرائيلي وضعت كينيا في مواقف صعبة بين إسرائيل والعرب، ففي عام 1973م و حتى عام 1974م كانت كينيا عضوًا غير دائم في مجلس الأمن، وقد أيدت القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط الداعية لوقف اطلاق النار.(1)

وعند مناقشة قرار الأمم المتحدة الذي يعتبر الصهيونية شكلًا من أشكال العنصرية، صوتت عشرون دولة إفريقية لصالح القرار، وعارض القرار خمس دول فقط بينما امتنع عن التصويت 12 دولة، وكان من ضمن الدول التي امتنعت عن التصويت كينيا.(2)

ويتضح مما سبق أن كينيا بعد إعلان الأمم المتحدة عن قيام الكيان الصهيوني أصبحت في حيرة من أمرها، فقد كانت تريد الحفاظ على علاقاتها مع إسرائيل، وفي نفس الوقت لا تريد أن تعرقل علاقاتها مع مصر وفلسطين، على أي حال فقد وضعت كينيا في مواقف صعبة للغاية بالنسبة

(1) Maumo Leonard Oluoch: op. cit., pp. 50-51.

(2) حمدي عبدالرحمن: الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا، الطبعة الأولي، منتدي العلاقات العربية الدولية، قطر، 2016م، ص ص23-24.

لها، فخلال فترة الصراع العربي الإسرائيلي عام 1973م أيدت كينيا القرارات الداعية لوقف إطلاق النار، وفي مناقشة قرار الأمم المتحدة الذي يعتبر الصهيونية شكلًا من أشكال العنصرية امتنعت كينيا عن التصويت، وهذا يدل على اتباع كينيا لسياسة خارجية تحاول فيها الموازنة بين الحفاظ على علاقاتها مع مصر وفلسطين، دون أن تقطع علاقاتها مع إسرائيل، حيث أن كينيا كانت ذات علاقات اقتصادية قوية مع إسرائيل ولا تريد أن تقطعها.

**3- منظمة الوحدة الإفريقية**

**المبادئ الرئيسية لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والتي تنص على:**

1-المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء.
2-عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء
3-مبدأ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها، وحقها الثابت في كيانها المستقل.
4-مبدأ التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم.[1]

فالسياسة الخارجية الكينية مرتبطة ومشروطة بهذه المبادئ، وخاصة في منطقة شرق إفريقيا بشكل خاص وكل دول إفريقيا بشكل عام، ولكن

---

[1] ربيع عبد العاطي عبيد: دور منظمة الوحدة الإفريقية في فض المنازعات، دار القومية للثقافة والنشر، القاهرة، 2002م، ص ص74-75.

خارج هذه المناطق لم يكن لهذه المبادئ أثر يذكر على السياسة الخارجية الكينية، وخلال فترة حرب أكتوبر 1973م وما نتج عنها، أصدرت منظمة الوحدة الإفريقية عدة قرارات بقطع العلاقات مع إسرائيل، ورغم قطع كينيا علاقاتها بإسرائيل إلا أنها ظلت تتعامل معها بشكل سري وغير معلن وظلت العلاقات بينهما في إطار غير رسمي، على أي حال فقد ظلت مشكلة الشرق الأوسط بندًا ثابتًا في جدول أعمال منظمة الوحدة الإفريقية.(1)

وبعد أن انتهي الحديث في الفصل الاول عن محددات السياسة الخارجية الكينية، والذي اشتمل على الخلفية التاريخية للسياسة الخارجية الكينية، ثم تم الحديث عن المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الكينية والتي اشتملت على الرأي العام والقوة العسكرية والبرلمان الكيني والأحزاب السياسية والقيادة الكينية والعوامل الاقتصادية، ثم انتقل الحديث عن المحددات الخارجية للسياسة الخارجية لكينيا والذي اشتمل على سياسة عدم الانحياز والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، سوف ينتقل الحديث عن الفصل الثاني وهو سياسة كينيا الخارجية تجاه مصر وإسرائيل، والذي يشتمل على

(1) Maumo Leonard Oluoch: op. cit., pp.56-57.

العلاقات الكينية المصرية متمثلة في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ثم ينتقل الحديث عن العلاقات الكينية الإسرائيلية، والتي تشتمل على العلاقات الكينية الإسرائيلية في المجال الاقتصادي والتعليمي والعسكري والسياسي، وأثر العلاقات الإسرائيلية الكينية على الأمن القومي المصري.

# الفصل الثاني

# سياسة كينيا الخارجية تجاه مصر واسرائيل

# الفصل الثاني

# سياسة كينيا الخارجية تجاه مصر واسرائيل

## اولًا العلاقات الكينية المصرية 1963-1978م:

1. العلاقات السياسية
2. العلاقات الاقتصادية
3. العلاقات العسكرية

## ثانيًا العلاقات الكينية الإسرائيلية 1963-1978م:

1. العلاقات الكينية الإسرائيلية في المجال الاقتصادي
2. العلاقات الكينية الإسرائيلية في مجال التعليم
3. العلاقات الكينية الإسرائيلية في المجال العسكري
4. العلاقات الكينية الإسرائيلية في المجال السياسي
5. أثر العلاقات الكينية الإسرائيلية على الأمن القومي المصري

## اولًا العلاقات الكينية المصرية 1963-1978م:

### 1- العلاقات السياسية

استقلت مصر في عام 1922م(*) استقلالًا اسميًا فقط، وقد قوضت بريطانيا النشاط المصري في إفريقيا، فمنذ نهاية القرن 19 وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كان قد اقتصر على التأثيرات الدينية والثقافية في المقام الأول، وكان التحول الأكبر بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952م التي كانت نقطة تحول في علاقات مصر بدول العالم، وخاصةً بعد أن أعلنت سياستها الخارجية المنفتحة على الشئون الدولية، وقد اتخذ التحرك المصري في القارة الإفريقية الأسلوب المرحلي، وقد ارتبطت المراحل الأولي للتحرك

---

(*) أعلنت بريطانيا تصريح 28 فبراير 1922م، وقد اعترفت فيه بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، وانتهاء الحماية البريطانية على مصر، وإلغاء الأحكام العرفية التي أعلنت في 2 نوفمبر 1914م، واحتفظت بريطانيا بأربعة أمور، أولها تأمين مواصلات بريطانيا في مصر، وثانيها الدفاع عن مصر ضد أي اعتداء أو تدخل أجنبي، وثالثها حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات، ورابعها السودان. انظر: سامي أبو النور: دور القصر في الحياة السياسية في مصر، 1922-1936م، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م، ص66.

المصري في القارة الإفريقية بالأمن القومي(**)المصري والتحرك الإفريقي بمحوريه الشرقي والشمالي، وبدأت مصر التحرك تجاه إفريقيا خاصةً بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952م، ولقد بدت خطوات القيادة المصرية واستراتيجيتها لتحرير القارة من الاستعمار الأوروبي الذي ظل لأكثر من أربعة قرون من الزمان، وتبنت مصر مبدأ محاربة الاستعمار في كل مكان في القارة الإفريقية، ولقد اطمأنت قيادة الثورة المصرية إلى التحرك المصري في شرق القارة وشمالها وبدا واضحًا أنه أصبح الوقت هيئًا للتحرك

---

(**) الأمن القومي، أما عن كلمة الأمن في اللغة فهي مشتقة من كلمة أمن، وأمن بمعني اطمئن ولم يخف، وأمن الشر أي سلم منه، وكلمه القومي تنسب إلى القوم وهم جماعة من الناس، وكلمة القومي من يؤمن بوجوب معاونته لقومه على جلب المنفعة ودفع المضرة، وفي الاصطلاح يمثل الأمن القومي الحالة التي تكون فيها الدولة قادرة على حماية أبنائها من أي تهديد داخلي أو خارجي مباشر أو غير مباشر مما قد يهدد وجودها القومي أو يعوق قدرتها على القيام بدورها الحضاري، وما هو شائع أن الأمن القومي للدولة يرتبط بالجانب العسكري. انظر: التربية: عبد السلام الشبراوي عباس، تراجع الدور المصري وتنامي الدور الإسرائيلي في مجال المساعدات التعليمية ومشاريع التنمية البشرية في دول حوض النيل، ومخاطر ذلك على موارد مصر المائية دراسة تحليلية مقارنة، جامعة بورسعيد، العدد 36، المجلد 15، 2012م، ص80.

واتخاذ خطوات جدية تجاه تحرير القارة الإفريقية، ومن خلالها تواصلت مصر مع أقاليم القارة كلها.[1]

فرغم أن إفريقيا عرفت بعض الحركات التي استخدمت العنف ضد المستعمر، إلا أن هذه الحركات لم تكن حركات من أجل الاستقلال، وإنما في أغلب الأحيان موجهة ضد بعض القوانين الظالمة التي كانت تحرم الإفريقي من أرضه، وردود فعل للعنف الذي كانت تستخدمه قوات الاستعمار، وجاءت ثورة يوليو لتفتح بابًا آخر لتحرير إفريقيا، وكان ذلك بعد نجاحها في إجلاء القوات البريطانية من قاعدة قناة السويس، نتيجة للمقاومة العسكرية التي نظمتها الثورة ضد هذه القوات، وبعد فشل العدوان الثلاثي على السويس، ونجاح الثورة في تأميم القناة، أثبتت الثورة المصرية أن المقاومة العسكرية المنظمة تجعل من الاحتلال العسكري أمرًا مستحيلًا، وقدمت مصر لكل

---

(1) أسامة عبدالتواب محمد: العلاقات بين مصر وغانا 1957-1966م، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، القاهرة، 2014م، ص ص33-35.

الدول الإفريقية مثالًا لما يمكن تحقيقه في ميدان المقاومة المسلحة ضد الاستعمار.[1]

على أي حال فقد ظهر الدور الإفريقي لمصر بقوة بعد حرب السويس 1956م، حيث رأي الأفارقة أن حرب السويس أصبحت النموذج الأمثل للحرية والاستقلال عندما استطاعت مصر أن تقاوم كبري القوي العالمية مثل بريطانيا وفرنسا[2]، والحقيقة أن الثورة في مصر كان على رأسها زعيم سياسي مخلص، هو الرئيس جمال عبد الناصر [*] الذي قام

---

[1] محمد فايق: ثورة 23 يوليو وإفريقيا، ندوة العرب وإفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية ومنتدى الفكر العربي، لبنان، 1984م، ص106.

[2] أسامة عبدالتواب محمد: المرجع السابق، ص35.

[*] جمال عبدالناصر، ولد جمال عبدالناصر حسين في مدينة الإسكندرية عام 1918م، من أسرة تنتمي إلى بلدة بني مر بأسيوط ونشأ وتعلم في الإسكندرية والقاهرة، وقد التحق بالكلية الحربية عام 1938م، وعين ضابطًا بسلاح المشاة في أسيوط، وعمل بالعلمين والسودان، وتم تعيينه مدرسًا بالكلية الحربية، ثم التحق بكلية الأركان، ثم عين مدرسًا بها، وقد اشترك في حرب فلسطين 1948م، ثم قاد تنظيم الضباط الأحرار إلى الثورة في 23 يوليو 1952م، وقد تم إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية في مصر، وتم تعيين محمد نجيب أول رئيس للجمهورية، وقد تقلد جمال عبدالناصر منصب وزير الداخلية عام 1953م، ثم أصبح رئيسًا للوزراء في عام 1954م، وأعلنت الحكومة توقف محمد نجيب عن ممارسة سلطاته كرئيس للجمهورية، وأن البكباشي جمال عبدالناصر سوف تؤول إليه اختصاصاته، وظل منصب رئيس الجمهورية شاغرًا بناءً على طلب مجلس قيادة الثورة حتى أجري استفتاء على شخص رئيس الجمهورية بعد حوالي تسعة أشهر وانتخب جمال

بمساعدة الدول الإفريقية التي طالبت بالتحرر من الاستعمار، فمصر منذ ثورة 23 يوليو 1952م تقف خلف كل شعب يناضل الاستعمار في أي مكان.[1]

وبمجيء جمال عبد الناصر ظهرت استراتيجية جديدة للسياسة المصرية الخارجية، حيث حدد هذه السياسة بدوائر ثلاث هي الدائرة العربية والإفريقية والإسلامية، وهذا المنظور الجديد يعني جدية اهتمام مصر بقضايا القارة الإفريقية التي فيها إحدى هذه الدوائر، وقد استندت مصر في دعمها لكينيا وبقية الدول الإفريقية إلى عدة عوامل وأهداف:

1- انتماء مصر لإفريقيا فقد حرصت الثورة المصرية على تأكيد الانتماء الإفريقي لمصر، حيث كانت النظرة المصرية لإفريقيا لا تتعدي إطار وحدة وادي النيل.

---

عبدالناصر رئيسًا للجمهورية في 23 يونيو 1956م، وقد وقع جمال عبدالناصر اتفاقية الجلاء مع بريطانيا بجلاء القوات البريطانية عن قاعدة القناة في 27 يوليو 1954م وتم الجلاء في عام 1956م. انظر: محمود فوزي: حكام مصر، عبدالناصر، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، 1997م، ص ص6،7.

[1] وفيق عبدالعزيز فهمي: محمد عبدالعزيز أحمد، نحو وحدة إفريقية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1963م، ص ص80-83.

2- مبدأ حق تقرير مصير الشعوب الذي آمنت به الثورة في مصر، وقد تم التركيز على التوجه نحو إفريقيا والعمل على التمسك بحق تقرير المصير ومساندة حركات التحرر الإفريقية ضد مستعمريها. [1]

3- اتجهت مصر إلى تحقيق الوحدة بين النضال الوطني العربي والإفريقي، والعمل على صهر الحواجز التي وضعها الاستعمار بهدف تقسيم القارة الإفريقية وقطع العلاقة بين العرب والأفارقة، وتلمست مصر أهمية التضامن العربي الإفريقي لمساندة دعوات الاستقلال في القارة ضد الاستعمار الأوروبي.

4- أصبحت مصر الحليف القريب لحركات التحرر في القارة من أجل تنفيذ سياستها.[2]

لذا فقد كان جمال عبد الناصر يدرك جيدًا أن القارة الإفريقية على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للسياسة المصرية:

1- فمن خلالها يبدأ الأمن القومي المصري.

---

(1) ظاهر جاسم محمد: إفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال دراسة تاريخية، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2003م، ص ص296-297.

(2) ظاهر جاسم محمد: المرجع السابق، ص ص297-299.

2- تمثل مجالًا استراتيجيًا وحيويًا بالنسبة لمصر، وخاصة أن نهر النيل يستمد ماءه منها.

3- مواجهة التغلغل الإسرائيلي داخل القارة الإفريقية.[1]

وقد أدرك جمال عبد الناصر أن المعارك العنيفة التي دخلتها مصر ضد الاستعمار من أجل تحقيق أهدافها، والتي بدأت بالعمليات المسلحة ضد الاحتلال الإنجليزي لن يكون حقيقيًا طالما كان الاستعمار قويًا مسيطرًا في إفريقيا، فاتجهت مصر إلى تكوين صداقات مع الشعوب والحكومات الجديدة في كينيا وغيرها من الدول الإفريقية الأخرى، وذلك بعد نجاح الثورة في إقامة صناعات جديدة، والتوسع في الصناعات القائمة، وظهور الحاجة إلى أسواق جديدة تستوعب الزيادة المنتظرة في حجم الإنتاج الصناعي،

---

[1] إبراهيم جلال أحمد: الوحدة الإفريقية في فكر جمال عبد الناصر ، بحث منشور ضمن ابحاث كتاب جمال عبد الناصر وعصره، إشراف عادل غنيم، دار المعارف، القاهرة، 2013م، ص6؛ انظر أيضا: مجلة البحوث التجارية المعاصرة: علاء عبدالحفيظ محمد، الدور المصري المعاصر في إفريقيا الثوابت والمتغيرات، كلية التجارة، جامعة سوهاج، العدد 1، المجلد 21، 2007م، ص102.

والحصول على الخامات اللازمة لهذه الصناعات، فكانت إفريقيا هي أكثر الأسواق مناسبةً.[1]

على أي حال فقد كانت كينيا في مقدمة الدول التي استطاعت الثورة المصرية أن تتصل بالحركة الوطنية فيها وتؤيدها وتدعمها وتقيم أوثق الصلات مع زعمائها وكان على رأسهم جومو كينياتا، فقد قامت ثورة الماو ماو بعد قيام الثورة المصرية 1952م، وتبنت مصر قضية الوطنيين في كينيا، فقامت بحملة إعلامية ودبلوماسية مركزة ضد أعمال الإنجليز في كينيا، وقد خصصت مصر إذاعة موجهة باللغة السواحيلية باسم صوت إفريقيا إلى شعوب المنطقة الناطقة باللغة السواحيلية، هاجمت فيها الاستعمار البريطاني بعنف شديد وحملته مسئولية كل أعمال العنف والإبادة، كما كشفت عن المخطط البريطاني لجعل كينيا وطنًا للرجل الأبيض، وقد بدأت هذه الإذاعة كإذاعة سرية في بادئ الأمر، وكان مقرها في إحدى الثكنات بمنشية البكري في القاهرة، وتتبع رئاسة الجمهورية مباشرة، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الإذاعات الموجهة بالإذاعة المصرية، ولكن تحت إشراف الشئون الإفريقية

---

[1] محمد فايق: المرجع السابق، ص ص105-106.

برئاسة الجمهورية، وكانت تصل منذ البداية أخبار دقيقة عن أعمال القمع والتفرقة التي يقوم بها الإنجليز في كينيا، والتي كانت تحصل عليها المخابرات المصرية [1]، هذا الأمر الذي جعل من إذاعة صوت إفريقيا شيئًا بالغ التأثير، فقد كانت أول إذاعة باللغة السواحيلية تصدر من إفريقيا، وتتبنى قضايا الأفارقة، وتتكلم باسمهم وتهاجم الاستعمار والتفرقة العنصرية، وتدعو إلى الثورة الشاملة باسم إفريقيا وشعوبها، وقد استطاعت هذه الإذاعة أن تقدم العديد من الأناشيد الحماسية باللغة السواحيلية، بعد أن وضعت في ألحان جيدة يؤديها ويؤلف كلماتها بعض الطلبة الكينيين الموجودين في القاهرة الذين اكتشفت فيهم هذه الموهبة، وجعلت مصر من قضية الماو ماو وقضية الإفراج عن جومو كينياتا قضية إفريقيا كلها، وجعلت الإفراج عنه مطلبًا على مستوي القارة الإفريقية كلها، وربما كانت هذه أول قضية إفريقية تأخذ

---

[1] محمد فايق: عبدالناصر والثورة الإفريقية، الطبعة الخامسة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2002م، ص ص37-38.

Fabian Klose, Dona Geyer: Human Rights in the Shadow of Colonial Violence, The Wars of Independence in Kenya and Algeria, University of Pennsylvania Press, Philadelphia, United States of America, 2013, p.70.

هذا الطابع على مستوي القارة وكان الفضل في ذلك لمصر، وقد أدت هذه الحملة وهذا التأييد إلى توثيق الصلة مع الحركة الوطنية في كينيا، وكانت القاهرة أول عاصمة تفتح أبوابها للزعماء الكينيين الوطنيين، وتمدهم بكل المساعدات الممكنة لتنشيط حركتهم في داخل كينيا، وكذلك توصيل صوتهم إلى العالم الخارجي والمحافل الدولية، في الوقت الذي كان الإنجليز يجرَمون أي نشاط سياسي في كينيا[1]، وعندما اتسعت دائرة اتصال مصر بحركات التحرر والحركات الوطنية الإفريقية وامتلأت العاصمة المصرية بوفود وممثلي هذه الحركات، بادرت مصر بإقامة علاقات مباشرة مع هذه الحركات الإفريقية، وهذا يعني الاعتراف بشرعيتها وكفاحها وتمثيل هذه الحركات لشعوبها في الوقت الذي لم تكن تحظي فيه هذه الحركات باعتراف المجتمع الدولي، وأنشأت مصر لهذه الحركات مكاتب سياسية في القاهرة، وكانت تتحمل مصاريف الإنفاق على هذه المكاتب[2]، وبعد أن سمح بقيام الأحزاب السياسية في كينيا كانت القاهرة أول مكان خارج كينيا تفتح فيه الأحزاب

---

[1] محمد فايق: المرجع السابق، ص ص38-39.

Fabian Klose, Dona Geyer: Op, Cit., p.70.

[2] رشا على طه: وزارة الخارجية المصرية دراسة تاريخية 1945-1970، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2015م، ص206.

مكاتب دائمة لها، وكانت الأحزاب الكينية التي فتحت لها مكاتب في القاهرة هي حزب الاتحاد الوطني الإفريقي الكيني وحزب الاتحاد الديموقراطي الكيني وكانت هذه المكاتب تعمل كحلقة اتصال بين تنظيماتها في الداخل وبين القاهرة، كما اعتبرت أيضًا نافذة هذه التنظيمات على العالم الخارجي، وقد تردد على القاهرة خلال هذه الفترة معظم زعماء كينيا المعروفين أمثال أوجنجا أودينجا وتوم مبويا ونجالا وجيمس جيشورو وجوزيف مورمبي وغيرهم، وكان الرئيس جمال عبدالناصر يلتقي بهؤلاء الزعماء كلما حضروا إلى القاهرة، وقد لاقت الإذاعة الموجهة باللغة السواحيلية إلى كينيا نجاحًا كبيرًا، وكان تأثيرها عظيمًا داخل كينيا، فقد كان جومو كينياتا يستمع إليها وهو في سجنه، ويتلقى الأخبار منها، وقد استطاعت هذه الإذاعة أن تساعد الوطنيين في كينيا، ونقلت الأحداث هناك إلى كافة شعوب إفريقيا وجميع أنحاء العالم[1]، وكان جمال عبدالناصر يري أن عمليات القمع والإبادة التي

---

[1] محمد فايق: عبدالناصر والثورة الإفريقية، المرجع السابق، ص40.

تقوم بها بريطانيا في كينيا ما هي إلا تجسيد للصراع الدامي بين البيض والأفارقة، وأنه لا يمكن السكوت على هذا الأمر.[1]

وبجانب المكاتب السياسية أدركت مصر منذ البداية أهمية الاتصال بحركة التحرر في كينيا وبقية الدول الإفريقية، واستقبال اللاجئين من رجالها[2]، حتى تبلورت فكرة إنشاء الرابطة الإفريقية بالقاهرة 1957م التي كانت مركزًا لتجمع ممثلي حركات التحرر في إفريقيا[3]، وكانت هذه الرابطة عبارة عن جمعية لها نشاط سياسي وثقافي، فقد كانت تقدم كل التسهيلات الممكنة للمكاتب السياسية التابعة لحركات التحرر والحركات الوطنية الإفريقية من توفير الاتصال بأجهزة الدولة وتوفير المكان المناسب لهذه المكاتب إلي توفير وسائل الطباعة والنشر اللازمة لتقوم هذه المكاتب بمهمتها الإعلامية، كما تقوم الرابطة بتجهيز واعداد اللازم لعقد المؤتمرات الصحفية باستقبال الوفود والمبعوثين الأفارقة التابعين لحركات التحرر في أي وقت،

---

[1] نجاح العشري: عبدالناصر وحركات التحرر العربي والإفريقي، الطبعة الأولي، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011م، ص201؛ انظر أيضا: جمال عبدالناصر: فلسفة الثورة، الطبعة العاشرة، المطبعة العالمية، القاهرة، 1954م، ص78.

[2] رشا على طه: المرجع السابق، ص206.

[3] أسامة عبدالتواب محمد: المرجع السابق، ص35.

وتوفر الرابطة الخبراء والمستشارين في مجالات السياسة والقانون لهذه المكاتب، وتقدم لها الأبحاث اللازمة والمفيدة لقضايا بلادها وذلك في حالة طلبها، وكان مبني الرابطة يحتوي على عدد كبير من المكاتب السياسية وعندما زاد عدد المكاتب عن إمكانيات المبني الذي تشغله الرابطة كانت تؤجر للمكاتب الجديدة أماكن خارج المبني، وكانت المكاتب السياسية مجتمعة تصدر نشرة باسم مجلة الرابطة الإفريقية، تحررها هذه المكاتب بمعرفتها وتعكس نضال شعوبها، وقد ساهمت الرابطة في أن تتعارف هذه الحركات فيما بينها وتتبادل المعلومات.(1)

### 2- العلاقات الاقتصادية

أما من ناحية العلاقات الاقتصادية بين مصر وكينيا فقد كانت الصلات وثيقة بين الدولتين، فهناك شركات مصرية في ميناء مومباسا مثل شركة محمد على نور بشوي وأولاده والتي كانت تمثل المنتجين والمصدرين المصريين في مومباسا عام 1949م.(2)

---

(1) محمد فايق: المرجع السابق، ص49.

(2) دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-023351، محفظة 603، ملف 1، رقم 74/4/130، المحفوظات العامة، الادارة الاقتصادية،

على أي حال ففي عام 1954م وضعت مصلحة سكك الحديد والموانئ في كينيا نظامًا يحظر تفريغ السلع المشحونة من الموانئ المصرية في ميناء مومباسا[1]، وحينها تقدمت شركة بورسعيد التجارية المعروفة باسم جبريل عيدي وشركاه ببورسعيد بشكوي إلى وزارة الخارجية المصرية بشأن النظام الذي وضعته مصلحة سكك الحديد والموانئ في كينيا من حظر تفريغ السلع المشحونة من الموانئ المصرية في ميناء مومباسا، وقد تبين أن لإسرائيل حصة تفريغ في ميناء مومباسا وتسعي لزيادتها في حين أن مصر لم يكن لها أية حصة في الميناء.[2]

---

العلاقات الاقتصادية بين مصر ومستعمرة كينيا البريطانية، الرغبة في تمثيل البيوت المصرية في الساحل الشرقي لإفريقيا، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية، 4 سبتمبر 1949م.

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-023352، محفظة 603، ملف 2، رقم 74/4/130، رقم فرعي 14/2/7/5/9 فرعي 1، المحفوظات العامة، الادارة الاقتصادية، العلاقات التجارية بين مصر كينيا، ، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية، 21 مارس 1955م.

[2] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-023352، محفظة 603، ملف 2، رقم 74/4/130، المحفوظات العامة، الادارة الاقتصادية، العلاقات التجارية بين مصر كينيا، خطاب للسيد وكيل وزارة التجارة والصناعة، 7 أبريل 1955م.

عقد اتفاق التعاون الفني بين كينيا ومصر في 24 ديسمبر 1963م بنيروبي، وجاء في هذا الاتفاق أن الدولتين سلمتا بأفضلية التعاون الفني في الميدان الاقتصادي، وأن المساعدة المتبادلة في الميادين الفنية والعلمية والإدارية تقوي العلاقات الودية بين البلدين، وقد فوضت مصر السيد محمود لطفي مدير عام النقد في التوقيع على الاتفاق بين مصر وكينيا، وقد تعهد كل من الطرفين بأن يقدم للآخر المساعدة الفنية وخاصة فيما يتعلق:

1- عرض الفنيين والخبراء في الميادين الفنية والعلمية والإدارية.

2- قبول البعثات الفنية وبعثات التدريب وعرض المنح الدراسية في الميادين السالفة الذكر.

3- تبادل المستخدمين الفنيين وغيرهم من أنواع العاملين بغرض التعاقد معهم وتدريبهم مهنيًا وفنيًا.

4- تبادل الموظفين والخبراء الحكوميين عند طلب أي من الطرفين.

5- تبادل المعلومات بما في ذلك المعلومات الخاصة بالبحث العلمي وكذلك الكتب والمطبوعات والأفلام ثم التشريعات والاحصائيات التي تتناول الميادين الاقتصادية والفنية والعلمية والإدارية.[1]

كما نتج عن الاتفاق لجنة مشتركة تجتمع بالتناوب في بلدي الطرفين وذلك لتيسير وتهيئة التعاون الاقتصادي والفني وللإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق.[2]

### 3- العلاقات العسكرية

أثارت العلاقات العسكرية بين مصر والصومال استغراب المسئولين في كينيا، فقد كانت مصر تدعم الصومال عسكريًا في محاولة منها لحد النفوذ السوفيتي في القرن الإفريقي، هذا بالإضافة إلى أن الصومال دولة عضو في

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق رئاسة مجلس الوزراء، كود 0081-003311، محفظة 242، ملف 1-4/40 جزء /1، الأمانة العامة، اتفاقات ثقافية وتعاون فني بين ج.م.ع وحكومة كينيا، قرار رقم 3535 بالموافقة على اتفاق التعاون الفني المعقود بين حكومة ج.ع.م وحكومة كينيا، مذكرة مرفوعة إلى السيد رئيس مجلس الوزراء، 24 ديسمبر 1963م.

[2] محمود خيري عيسى: الاتفاقيات المعقودة بين مصر والدول الإفريقية، بحث منشور ضمن ابحاث كتاب العلاقات العربية الإفريقية دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة، إشراف محمود خيري عيسى، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1987م، ص ص564، 565.

جامعة الدول العربية[1]، لذا في عام 1964م طلب وزير خارجية كينيا جوزيف مورمبي من مصر إيقاف المساعدات العسكرية للصومال، حيث أن هذا السلاح المصري يستخدم ضد كينيا، وقد أوضحت مصر لكينيا أنها لا تسلح الصومال من أجل محاربة كينيا، ولكن بسبب رغبتها في التحرر، وقد كلف جمال عبد الناصر مدير مكتبه للشئون الإفريقية محمد فايق بأن يبلغ وزير خارجية كينيا أن مصر على استعداد تام للتعاون العسكري مع كينيا على غرار تعاونها مع الجيش الصومالي، وذلك لإزالة الشكوك الكينية نتيجة للمساعدات العسكرية للصومال، وبعد حضور جومو كينياتا لمؤتمر القمة الإفريقي الثاني بالقاهرة عام 1964م التقي مع جمال عبدالناصر وطلب منه مساعدة مصر لكينيا في بناء الجيش الوطني، حتى يستطيع التخلص من القوات البريطانية الموجودة في كينيا، كما أنه يريد اتخاذ بعض الخطوات التي تمكنه من زيادة قبضة الدولة على الاقتصاد الوطني، وبناءً على ذلك كلف جمال عبد الناصر مدير مكتبه للشئون الإفريقية محمد فايق بالسفر إلى كينيا في شهر أغسطس 1964م، لبحث تفاصيل هذه الموضوعات مع جومو

---

[1] David Wattas: Kenya and Egypt up air quarrel, The times, 18, Feb, 1978, p.5.

كينياتا، والتباحث حول المساعدة التي تستطيع أن تقدمها مصر في هذا المجال، وبالفعل اجتمع محمد فايق مع جومو كينياتا عدة مرات في نيروبي وحضر هذه الاجتماعات السفير المصري في كينيا ممدوح جبة، وقد كان لدى جومو كينياتا دراسات معدة للتخلص من النفوذ الأجنبي، وقد تم الاتفاق على عدة أمور تقوم بها مصر[1] :

1- تدريب كتيبة مظلات.

2- إرسال خبراء عسكريين مصريين لتدريب الجيش الكيني بعد التخلص من الضباط الإنجليز.

3- إرسال ضابط أركان حرب مصري برتبة كبيرة للعمل كمستشار لرئيس الأركان الكيني.

4- إرسال بعض الضباط الكينيين للتدريب في القاهرة.

5- تجهيز عدد من الخبراء والفنيين المصريين في بعض المجالات الحيوية الأخرى.

6- مساعدة كينيا في إنشاء شركة حكومية للتجارة الخارجية.

---

[1] محمد فايق: عبدالناصر والثورة الإفريقية، المرجع السابق، ص ص76،77؛ انظر أيضا: إبراهيم جلال أحمد: المرجع السابق، ص22.

وقد تمت الاتصالات الخاصة بهذه الترتيبات بسرية شديدة، واتفقت مصر على أن تبلغها الحكومة الكينية بعد ذلك بالتوقيتات التي تحددها، ولكن كينيا لم تقم بالاتصال بمصر بعد مغادرة محمد فايق لنيروبي، أو الحديث مع السفير المصري في كينيا، ولم تعرف مصر السبب الذي جعل كينياتا يعدل عن تنفيذ خطته التي تم الاتفاق على تفاصيلها من قبل.[1]

أرسلت الجمهورية العربية المتحدة في 10 ديسمبر 1964م السفير محمود محرم حماد وكيل وزارة الخارجية إلى نيروبي، ليمثل الجمهورية العربية المتحدة في احتفالات تنصيب جومو كينياتا رئيس وزراء كينيا، رئيسًا للجمهورية بعد مرور عام على استقلال البلاد، وكان مقررًا أن يحلف رئيس الوزراء الكيني جومو كينياتا اليمين يوم السبت 12 ديسمبر 1964م رئيسًا للجمهورية، ويعقب تنصيبه احتفالات شعبية تقام يوم 13 ديسمبر ثم يفتتح البرلمان يوم 14 ديسمبر[2]، وبذلك تكون قد اكتملت مظاهر الاستقلال التام لكينيا، بعد أن انتهت رئاسة الملكة اليزابيث ملكة بريطانيا لها، وانسحاب أخر

---

[1] محمد فايق: عبدالناصر والثورة الإفريقية، المرجع السابق، ص ص77،78؛ انظر أيضا: إبراهيم جلال أحمد: المرجع السابق، ص22.

[2] الأهرام: عدد 28489، المرجع السابق، ص6.

جندي بريطاني منها، وأعلنت الجمهورية في كينيا وتولي جومو كينياتا رئيس الوزراء الأسبق رئاسة الجمهورية، وتم تطبيق نظام الحزب الواحد[*] في كينيا، وقد حطم هذا النظام كل مظاهر الاستعمار البريطاني في كينيا والتي كانت تحرص على التفرقة بين الزعماء السياسيين لتسهل لها السيادة غير المباشرة على كينيا، كما أن هذا النظام يعد أكثر الأنظمة السياسية ملائمة لكينيا خاصة وأنها دولة حديثة الاستقلال في حاجة إلى تنظيم مركزي للمحافظة على وحدة البلاد واستقلالها.[1]

---

[*] نظام الحزب الواحد، بدأت فكرة نظام الحزب الواحد مع فكرة إعلان النظام الجهوري في كينيا، وخلال الحملات الانتخابية التي سبقت استقلال البلاد كان برنامج حزب اتحاد كينيا الوطني الإفريقي (كانو) الذي يتزعمه جومو كينياتا يتضمن فكرة إعلان النظام الجمهوري وتطبيق نظام الحزب الواحد، وبعد أن فاز الحزب في الانتخابات وتولي جومو كينياتا رئاسة الوزراء، تقدمت حكومته إلى البرلمان بمشروع قانون لإعلان الجمهورية وتطبيق نظام الحزب الواحد، وكان هذا المشروع موضع اعتراض من جانب حزب اتحاد كينيا الديموقراطي الإفريقي ( كادو) الذي يتزعمه رونالد نجالا، فقد كان الحزب ينادي بتطبيق النظام الفيدرالي في كينيا بشكل يحمي النزعات القبلية الموجودة في البلاد، وقد وافق البرلمان الكيني على قانون إعلان الجمهورية بعد الموافقة على الدستور الجمهوري، ووافق نجالا على حل حزب الكادو وانضمام أعضائه إلى حزب الكانو الحاكم. انظر: الأهرام: عدد 28497، إعلان النظام الجمهوري في كينيا بعد عام من الاستقلال، 18 ديسمبر 1964م، ص6.

[1] الأهرام: عدد 28497، المرجع السابق، ص6.

وأما عن العلاقات الكينية المصرية في خلال فترة الحروب بين مصر وإسرائيل مثل حرب 1967م وحرب 6 أكتوبر 1973م فسيأتي ذكرها لاحقًا، ففي هذه الفترة كانت العلاقات بين البلدين ودية ولم يتخللها إلا موقف طائرة الشحن المصرية بيونج 707.

اعترض السلاح الجوي الكيني في 15 فبراير 1978م طائرة شحن مصرية من طراز بيونج 707 ، وكانت تحمل 340 قذيفة مدفعية من عيار 122مم ومتجهة إلى الصومال، وقد أجبرتها القوات الكينية على الهبوط في مطار نيروبي، وقامت القوات الكينية بإلقاء القبض على طاقم الطائرة المصرية المكون من سبعة أشخاص، وفي اليوم نفسه أعلن المتحدث باسم الحكومة الكينية أنه تم مصادرة الذخيرة وكمية من المتفجرات شديدة الانفجار على متن الطائرة المصرية، وقد توجه السيد جيمس جيتشورو وزير الدفاع الكيني في طائرة هليكوبتر لتفقد الطائرة وشحناتها، وقد ذكرت وكالة الأنباء الكينية الرسمية أن كينيا قد طلبت من مصر في وقت سابق من هذا الأسبوع الحصول على تصريح لطائرة الشحن المصرية التي سوف تعبر الحدود الكينية إلى الصومال، وبعد أن قدمت مصر طلب التصريح رفضته السلطات

الكينية، لأن مصر لم تبلغ ما هي البضائع التي ستنقلها إلى الصومال، كما ذكرت وكالة الأنباء الكينية الرسمية أن ثلاث طائرات مصرية من طراز بيونج 707 قد حلقوا فوق المجال الكيني في وقت سابق من هذا الأسبوع، ويعتقد أنهم كانوا يحملون معدات عسكرية، وقد أبلغ السفير المصري في كينيا أحمد مرزوق وزارة الخارجية الكينية أن الطائرة المصرية بوينج 707 كانت تحمل بضائع إنسانية للصومال، ومن جهة أخري استدعت الخارجية المصرية السفير الكيني في القاهرة وطلبت منه تقديم تفسير عاجل عن احتجاز الطائرة المصرية في كينيا، وقالت مصادر رسمية بالقاهرة أن الحاجة ملحة إلى حماية العلاقات الشقيقة والصديقة بين مصر وكينيا.(1)

وقد جاء الرد المصري سريعًا بعد أقل من 12 ساعة من احتجاز الطائرة المصرية في نيروبي فقامت مصر باحتجاز طائرتين كينيتين في القاهرة وكانت الطائرتان تحملان 118 راكبًا مدنيًا(2)، وقد عقد مولي كيلو السفير الكيني بالقاهرة ثلاث اجتماعات مع وزير خارجية مصر بطرس

---

(1) The times: Kenya holds Egyptian jet taking arms to Somalia, 16, Feb, 1978, p.6.

(1) Bernand Brady: Now Egypt arrests two Kenya planes, Daily mail, 17, Feb, 1978, p.4.

بطرس غالي بشأن الطائرتين المحتجزتين في القاهرة [1]، توصل من خلالهما إلى حل الأزمة القائمة بين البلدين، وتوصلت الدولتين إلى حل هذا الخلاف القائم حول الرحلات المصرية عبر المجال الجوي الكيني، وسمح للطائرتين الكينيتين بمغادرة القاهرة في صباح يوم 18 فبراير 1978م إلى كينيا، وفي نفس الوقت عادت الطائرة المصرية المحتجزة في كينيا إلى القاهرة، وصرحت مصر بأن الأزمة تم حلها في اطار روح التعاون والصداقة الإفريقية، وقد وصف أحد كبار الدبلوماسيين الكينيين النزاع بأنه فهمٌ خاطئ وسببه انهيار الاتصالات بين البلدين، وقال إنه لم يكن هناك إذن للطائرة بالتحليق فوق كينيا وأنه لم يتم السماح بأي رحلات سابقة، وفي نفس الوقت وصف المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية المزاعم الأثيوبية بأن ثلاث طائرات مصرية كانت تحمل قوات إلى الصومال عادت إلى القاهرة في نفس الوقت الذي احتجزت فيه كينيا الطائرة المصرية بأنها مزاعم

---

[2] The times: Egypt and Kenya agree to free three aircraft held in dispute over arms for Somalia, 17, Feb, 1978, P.6.

غير صحيحة، ومصر تحرص دائمًا على عدم نشر قوات عسكرية خارج البلاد، وليس هناك دليل على هذه الإمدادات العسكرية.(1)

لقد ساعدت مصر كينيا في الحصول على استقلالها وقدمت لها ما يمكن أن تقدمه من مساعدات، وذلك لأن مصر في تلك الفترة كانت تتجه إلى مساعدة حركات التحرر في القارة الإفريقية على التخلص من الاستعمار، وكما تبين فإن مصر قدمت معونات مباشرة وغير مباشرة لكينيا، فقد تبنت مصر ثورة الماو ماو في كينيا، وقدمت لها الدعم والتأييد، وقامت بحملات إعلامية مركزة ضد أعمال الانجليز في كينيا، هذا بالإضافة إلى الإذاعة المصرية الموجهة باللغة السواحيلية ليس فقط لكينيا ولكن لكل شعوب القارة الإفريقية، وعبر هذه الإذاعة هاجمت الاستعمار في كل أرجاء القارة، وبعد استقلال كينيا أصبحت العلاقات بين مصر وكينيا في تزايد مستمر، وعقدت بينهما اتفاقيات التعاون الفني والعسكري.

(1) David Wattas: op. cit., p.5.

## ثانيًا العلاقات الكينية الإسرائيلية 1963-1978م

بدأ الوجود الإسرائيلي في كينيا قبل عهد الاستقلال أي في فترة الاحتلال البريطاني، ففي عام 1913م عرضت بريطانيا على الحركة الصهيونية(*) مشروعًا يقضي بإقامة وطن قومي لليهود في كينيا، وعلى هذا الأمر بدأت هجرة اليهود وأسرهم إلى المنطقة، وقامت الحكومة البريطانية

---

(*) الحركة الصهيونية، مسار الحركة الصهيونية بدأ منذ أكثر من أربعة قرون في أوروبا مع الديانة المسيحية البروتستانتية التي أعطت تفسيرًا لبعض نصوص العهد القديم، وهذا التفسير البروتستانتي يفرض الالتزام ببعض النبوءات المزعومة في العهد القديم، والتي تهدف في مجملها لاغتصاب الأرض الفلسطينية تحت ستار أنها أرض الميعاد، والتزام البروتستانتية بالعهد القديم أدي إلى نشأة الصهيونية اليهودية فيما بعد، وقد بدأت مع هرتزل في عام 1897م وانطلقت كحركة سياسية نتيجة لرغبة يهودية وإرادة أوروبية تستهدف العمل على زرع هذه الحركة في الأمة العربية والإسلامية، وذلك لتحقيق لمصالح الأوروبية والبريطانية على وجه التحديد، ولقد فرضت المصالح الأوروبية حينها تبني قيام الدولة اليهودية في أرض فلسطين لخدمة مصالحها، ومن هنا نشأت الحركة الصهيونية اليهودية في أوروبا الغربية، وبدأت المنظمة الصهيونية اليهودية في ترحيل اليهود إلى فلسطين للقيام بالغزو الاستيطاني، وعدد اليهود في عام 1837م وصل إلى حوالي 8 الاف نسمة، وبحلول عام 1903م وصل عدد اليهود الوافدين إلى فلسطين مع أهل البلد إلى 25 الف نسمة. انظر: أسامة عبد الرحمن: إفريقيا والخطر الصهيو أمريكي الشيعي، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014م، ص ص9،10؛ انظر أيضا: أنيس صايغ: يوميات هرتزل، ترجمة هلدا شعبان صايغ، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1968م، ص ص127-145؛ وانظر أيضا: أمين اسبر: إفريقيا والعرب، دار الحقائق، بيروت، 1980م، ص77.

بمساعدة هؤلاء المهاجرين عن طريق توفير مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية لصالحهم، ومنذ هذه المرحلة تزايد عدد اليهود في كينيا، وقد دعمت الوكالة اليهودية هؤلاء المهاجرين بإنشاء المعابد وإقامة المؤسسات الاقتصادية والخدمية، إلا أن هذه الفكرة رفضت بعد تداولها داخل أطر الحركة الصهيونية.[1]

وقد عارض المستوطنون الأوروبيون هجرة اليهود إلى كينيا من خلال اتحاد المزارعين (**) الأوروبيين الذي عارض وبشدة توطين اليهود في

---

(1) نائل عيسى جودة شقليه: السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القرن الإفريقي وأثرها على الأمن القومي العربي 1991-2011م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013م، ص36.

(**) اتحاد المزارعين الأوربيين، كان السير تشارلز اليوت كثير التحمس لهجرة الأوربيين واستيطانهم لمرتفعات كينيا، وعمل على جذب كل الراغبين من الناطقين باللغة الإنجليزية من أوروبا وجنوب إفريقيا، وأسكنهم هضبة يوازين جيشو (Uasin Gishu) المحيطة بمدينة إلدوريت في شمال المرتفعات الكينية، وأتي اليوت أيضًا بالمغامرين الأوروبيين من أمريكا وكندا وأستراليا ونيوزيلاندا ومنحهم أراضي في مرتفعات كينيا، وسرعان ما أصبح لهم قادة يدافعون عن مصالحهم، وأشهر هؤلاء القادة المغامر الجنوب إفريقي اللورد ديلامير (Delamere)، الذي عينه اليوت في منصب حكومي مشرفاً على شئون المستوطنين الأوروبيين، وكان ديلامير رجلًا قوي الشخصية وذا نفوذ كبير لدي المستوطنين الأوروبيين والحكومة البريطانية، لذا تمكن ديلامير من إنشاء اتحاد للمزارعين الأوروبيين يتكون من اثنين وثلاثين عضوًا.

المرتفعات الكينية، وقد عقد اجتماعًا للأوروبيين في نيروبي وأرسل برقية لوزارة الخارجية البريطانية هدد فيها بأن المستوطنين الأوروبيين في كينيا استعدوا لمقاومة اليهود بكل الوسائل الممكنة، وقد احتجوا على وجود اليهود في كينيا بأن اليهود فقراء وليس لديهم أي خبرة بالزراعة وبالتالي سيكونون خطرًا على الوجود الأوروبي في كينيا، والجدير بالذكر أن المندوب السامي البريطاني اليوت عارض هجرة اليهود إلى كينيا، وأعلن أن هذه الأرض مخصصة للمواطنين الإنجليز فقط، على أي حال فقد فشل مشروع إقامة وطن قومي لليهود في كينيا.[1]

سارعت إسرائيل بتبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول الإفريقية عقب حصولها على الاستقلال، كما عرضت رسميًا تقديم المساعدات اللازمة، هذا بخلاف عدد كبير من الزيارات قامت بها وفود إسرائيلية على مستوي الوزراء إلى مختلف دول إفريقيا المستقلة حديثًا، وكان من بين تلك الدول بطبيعة الحال كينيا، وسياسية إسرائيل في إفريقيا ما هي

---

George Bennett: Kenya a political History, the Colonial period, Oxford University press, London, 1963, pp.4-21.

[1] George Bennett: Ibid., pp.4-21.

إلا نوعًا من التسلل إلى قلب القارة الإفريقية، فامتدت علاقاتها إلى عدد كبير من دول القارة، وأنشأت لها مراكز ثقافية وتدريبية بعدد منها.[1]

تم إضفاء الصبغة الرسمية على العلاقات بين كينيا وإسرائيل بعد إعلان استقلال كينيا رسميًا، فعقدت الاتفاقيات الثنائية بين البلدين، وتلقت كينيا المساعدات الإسرائيلية في مختلف المجالات، وكانت كينيا تتبع في نفس الوقت سياسة عدم الانحياز، مما مكنها من تحقيق كسب الشرق والغرب في آنٍ واحد، والحفاظ على استقلالها المكتسب حديثًا، وكانت إسرائيل شريكًا مثاليًا في سعي كينيا إلى بناء كيانها وأمتها، وذلك لأن إسرائيل مرت بطريق مماثل، وعلى الرغم من أن العلاقات بين كينيا وإسرائيل كانت قوية منذ قبل الاستقلال[2]، إلا أنه بعد استقلال كينيا وانتخاب جومو كينياتا رئيسًا لها زادت العلاقات بينهما بشكل مطرد، حيث قامت وزيرة الخارجية الاسرائيلية آنذاك جولدا مائير[*] بزيارة إلى كينيا قدمت فيها هدية شخصية إلى جومو كينياتا،

---

[1] مجلة السياسة الدولية: عبد الملك عودة، التسلل الإسرائيلي في إفريقيا، مصر، العدد 4، السنة 2، 1966م، ص129.

[2] Maumo Leonard Oluoch: op. cit., pp. iv, v.

[*] جولدا مائير مابوفيتز، ولدت جولدا مائير في 3 مايو 1898م بمدينة كييف بأوكرانيا، وهاجرت مع عائلتها إلى مدينة ميلوا كي في ولاية ويكسو نسن الأمريكية عام 1906م،

كانت بمثابة بداية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وترسخت العلاقة فيما بعد حيث افتتحت سفارة إسرائيل في نيروبي، ومن خلال عمل إسرائيل الرسمي في كينيا تمكنت الدبلوماسية الإسرائيلية من تشكيل قاعدة عريضة من الموالين لإسرائيل في صفوف القادة السياسيين والعسكريين في كينيا، ونشطت الدبلوماسية الإسرائيلية في القيام بالأنشطة الإنسانية في كينيا، فقامت ببناء ملاجئ الايتام بقصد توفير وجه حضاري لإسرائيل.[1]

---

وقد تخرجت من كلية المعلمين وعملت بمهنة التدريس ثم هاجرت إلى فلسطين بصحبة زوجها موريس ما يرسون في عام 1921م، وانتقلت إلى تل أبيب في عام 1924م، وعملت في مختلف المهن بين اتحاد التجارة ومكتب الخدمة المدنية، ثم تم انتخابها في الكنيست الإسرائيلي في عام 1949م، وعملت كوزيرة للعمل في الفترة 1949 إلى 1956م، ثم تولت منصب وزيرة الخارجية لإسرائيل في الفترة 1956 إلى 1966م في أكثر من تشكيل حكومي، وبعد وفاة رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي اشكول في فبراير 1969م تقلّدت جولدا منصب رئيس الوزراء، ونتيجة لضغوط حرب أكتوبر 1973م التي تعرضت لها قامت بتقديم استقالتها وعقبها في رئاسة الوزراء إسحاق رابين، وتوفيت جولدا في 8 ديسمبر 1978م، ودفنت في مدينة القدس. انظر: جولدا مائير، اعترافات جولدا مائير، ترجمة عزيز عزمي، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1979م، ص ص49-60.

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%AF%D8%A7_%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%B1

[1] نائل عيسي جودة شقليه: المرجع السابق، ص 36.

وقد اولت إسرائيل اهتمامًا بالغًا بالقارة الإفريقية بوجه عام وبكينيا بوجه خاص، وقامت بالتغلغل في كينيا وبقية الدول الإفريقية عن طريق العديد من الأجهزة الإسرائيلية المسئولة عن تخطيط وتنفيذ سياستها:

-وزارة الخارجية الإسرائيلية والدوائر التابع لها، وكانت بها إدارة خاصة بالشئون الافرو آسيوية وهي إدارة مستقلة عن بقية الإدارات التي وضعتها إسرائيل في تنفيذ سياستها.

-الإدارة الإفريقية، وهي الإدارة الجغرافية التي تختص بمتابعة التطورات والمواقف والمشاكل السياسية في الدول الإفريقية، وتدرس طبيعة الأنظمة الحاكمة في تلك الدول بغية الاستفادة منها في رسم العلاقات التي يجب أن تقيمها إسرائيل مع كل دول إفريقيا. [1]

هذا بالإضافة إلى الأجهزة الإسرائيلية الأخرى متمثلة في إدارة التعاون الدولي وإدارة العلاقات الثقافية وإدارة الاعلام والإدارة الاقتصادية وإدارة الزوار والأجانب والإدارة الأوروبية التي تنقسم إلى ثلاث اقسام:

---

[1] سعد كمال إسماعيل الدوري: المرجع السابق، ص ص9-10.

أ- الكنيست الإسرائيلي ولجانه متمثلة في لجنة الشئون الخارجية والأمن، واللجنة المالية، واللجنة الاقتصادية ولجنة التعليم والثقافة.

ب-الهستدروت [*]، وهو منظمة تقوم بالإشراف على مختلف الفعاليات والأنشطة الاقتصادية.

جـــ-الوكالة اليهودية، وهي التي تتولي مسئولية تكريس الوجود الصهيوني وتوفير متطلبات الأمن الإسرائيلي، وهدف التغلغل الإسرائيلي يدخل ضمن مسئولياتها، وهي مؤسسة غير رسمية تقوم بأداء المهمات الموكلة إليها.[1]

---

[*]الهستدروت، هو الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية، تأسس في حيفا في ديسمبر 1920م، كنقابة عمال يهودية في الانتداب البريطاني على فلسطين وهي الآن مؤسسة نقابية في إسرائيل، وقد عقد المؤتمر التأسيسي للهستدروت بين 4و9 ديسمبر 1920م، وأكدت القرارات التي نتجت عن هذا المؤتمر على الدور الصهيوني للهستدروت، واعتباره جزءً لا يتجزأ من العوامل الأساسية في العمل الصهيوني وفي الهجرة والتوطين والسيطرة على فلسطين واستعمارها، ووضع الأسس السليمة لاقتصاد إسرائيلي قوي، ولهذه المنظمة ثقل كبير في إسرائيل سياسيًا، حتى أن البعض يشبهون بنايته الضخمة في تل أبيب بالكرملين في روسيا، والهستدروت يشكل قوة اقتصادية واجتماعية ضخمة في إسرائيل، فهو يملك ويشرف على مؤسسات اقتصادية تساهم بنحو 60% من الإنتاج الزراعي في إسرائيل، و50% من الصناعة الثقيلة، و25% من الإنتاج الصناعي، و45% من أعمال البناء، و39% من وسائل النقل، أي أنه يسيطر على حوالي ربع الإنتاج القومي. انظر: سعد كمال إسماعيل الدوري: التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1984م، ص ص17-23.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%AA

[1]سعد كمال إسماعيل الدوري: المرجع السابق، ص ص10-17.

إن اتجاه إسرائيل تجاه إفريقيا بوجه عام وكينيا بشكل خاص جاء ضمن إطار العمل على تحقيق المطامع الصهيونية في السيطرة على أسواق واستغلال ثروات القارة، ومن ناحية أخري ضرب المصالح العربية في القارة الإفريقية، وكذلك مساعدة القوي الاستعمارية القديمة والجديدة في ترسيخ قواعدها في تلك القارة، وإقامة علاقات دبلوماسية مع أكبر عدد ممكن من دولها، وقد عمل الكيان الصهيوني على تحقيق كل أهدافه المتمثلة في كسر العزلة السياسية التي فرضتها الدول العربية، وذلك بسبب التحالف مع الغرب واغتصاب أرض فلسطين، كما أن إسرائيل هدفت إلى الحصول على اعتراف أكبر عدد ممكن من دول القارة الإفريقية بالدولة الإسرائيلية، وضمان عدم معارضة غالبية الدول الإفريقية لوجهة النظر الإسرائيلية في المحافل الدولية، وكانت تهدف أيضًا إلى زيادة صادراتها إلى الخارج واستغلال الفرص الاستثمارية في كينيا وغالبية الدول الإفريقية، هذا بالإضافة إلى التعاون بين الموساد وأجهزة الاستخبارات في بعض الدول الإفريقية وخاصةً كينيا، والقيام بكل الأعمال التي تصب في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، وهي بذلك ترمي إلى مقاومة الوجود السوفيتي في القارة

الإفريقية، والمساهمة في خلق أسباب عدم الاستقرار السياسي في القارة، ونسف أسس التضامن العربي الإفريقي.[1]

وكان لإسرائيل أساليبها في التغلغل في كينيا وبقية الدول الإفريقية، وذلك عن طريق تقديم المعونات الاقتصادية والفنية، وكذلك تقديم المنح الدراسية للطلاب الكينيين، وتنظيم الدورات التدريبية للقيادات الشعبية والعمالية، وتقديم المعونات العسكرية، وضمان الاستثمارات اليهودية في إفريقيا بوجه عام وكينيا بوجه خاص.[2]

### 1- العلاقات الكينية الإسرائيلية في المجال الاقتصادي:

وكانت السياسية الخارجية الكينية تتسم بالرغبة في جذب المساعدات الاقتصادية الإسرائيلية، فعامل الاقتصاد عامل هام في السياسة الخارجية

---

[1] محمد عبد العزيز ربيع: إسرائيل والقارة الإفريقية الأبعاد والمخاطر، الطبعة الأولى، دار الكرمل، عمان، الأردن، 1986م، ص ص33-39؛ انظر أيضا: المعرفة: شاكر مصطفي، إسرائيل السوداء دراسة في التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا، العدد 49، السنة الخامسة، 1965م، ص ص 26-34؛ وانظر أيضا: آفاق أفريقية: إبراهيم نصر الدين، المشروع الصهيوني في إفريقيا، العدد 11، المجلد 3، 2002م، ص15؛ وانظر أيضا: حمدي عبدالرحمن: المرجع السابق، ص15.

[2] محمد عبد العزيز ربيع: المرجع السابق، ص39؛ انظر أيضا: شاكر مصطفي، المرجع السابق، ص34.

الكينية، وكانت المساعدات الزراعية الإسرائيلية في كينيا موجهة نحو تحسين الاقتصاد، كما أن إسرائيل توفر سوقًا كبيرًا للمنتجات الكينية، هذا بخلاف السياحة الإسرائيلية في كينيا، وقد استخدمت إسرائيل طريقة المشاريع الاقتصادية المشتركة لنقل الأموال والمعرفة التكنولوجية بحرية إلى كينيا، وكانت إسرائيل ترمي من وراء ذلك توسيع مصالحها الأمنية في كينيا حتى تكون قادرة على التأثير في مجريات الأمور في كينيا، وكانت كينيا ترغب في المزيد من التعاون مع إسرائيل من أجل الحصول على المزيد من المساعدات الإسرائيلية.(1)

كما ساعد الوجود اليهودي في كينيا أصحاب رؤوس الأموال الإسرائيلية في احتكار المراكز الاقتصادية الهامة في الدولة وخصوصًا في الأعمال التجارية وإدارة المزارع والمشروعات الخدمية، ومن تلك الشركات الإسرائيلية العاملة في كينيا والتي تمتعت برؤوس أموال ضخمة ما يلي:

-موشي مائير: تقوم بأعمال المقاولات الانشائية ومشاريع بناء الفنادق والمسابح العامة.

---

(1) Maumo Leonard Oluoch: op. cit., pp. iv, v, 16.

-شركة جريد أب: متخصصة في مجال التطوير الزراعي واستصلاح الأراضي.

-شركة كور: متخصصة في المجمعات الصناعية وتقوم بإنتاج المعدات الالكترونية والكهربائية.

-شركة موتورولا: متخصصة في شبكات الكهرباء والمياه وتوريد الأجهزة المائية.

-شركة كرمل: متخصصة في انتاج المواد الكيميائية.

-شركة سوليل بونيه: تأسست هذه الشركة في عام 1957م وتعمل هذه الشركة في عدة مجالات تتعلق بقطاعات التشييد منها شق الطرق وإقامة المطارات والموانئ البحرية وتشييد المباني السكنية والحكومية.[1]

وقد بدأت عملية تبادل المعلومات ونقل الخبرات الإسرائيلية إلى كينيا في مختلف المجالات، وأرسلت كينيا متدربين لحضور دورات تخصيب

[1]نائل عيسي جودة شقليه: المرجع السابق، ص 37.

اليورانيوم في إسرائيل، وبالاتفاق بين الدولتين تم التركيز على احتياجات التدريب كينيا وخصوصًا في مجال الزراعة والطب.[1]

وقد عنيت إسرائيل عناية خاصة بمد نشاطاتها التوسعية نحو كينيا، وقامت بعقد الاتفاقيات التجارية مع كينيا، واستنادًا إلى تلك الاتفاقيات قامت إسرائيل بإغراق أسواق كينيا بمختلف البضائع والسلع الزراعية، هذا بالإضافة إلى الزيوت والصابون ومعجون الاسنان، وكل هذه البضائع كانت تستورد سابقًا من بلدان أخري غير إسرائيل، وكان هدف إسرائيل من هذا الإغراق سد الطريق أمام الدول الإفريقية المجاورة وعلى الأخص الدول العربية، وبناءً على هذا الأمر أقامت إسرائيل في عام 1960م معرضها التجاري والصناعي في مدينة نيروبي.[2]

على أي حال فقد أنشأت إسرائيل المعهد الآسيوي الإفريقي بإسرائيل في عام 1960م، بالاتفاق مع اتحاد العمال الأمريكي لتدريب القيادات العمالية، على أي حال فقد وضعت إسرائيل يدها على نقطة الضعف في

---

[1] http://embassies.gov.il/nairobi/bilateral-relations/Pages/Israel-and-Kenya.aspx

[2] سليمان أبوزيد: المرجع السابق، ص18.

الدول الإفريقية فسارعت بإنشاء مركز للتدريب المهني في عام 1961م بإسرائيل، كما أنشأت مراكز للتدريب في إفريقيا كما قامت بإنشاء شركة كورين (Korean) للتجارة بكينيا، وتوسعت في حجم تجارتها الخارجية مع الدول الإفريقية بوجه عام حتى بلغت صادراتها 13 مليون دولار ووارداتها 24 مليون دولار في عام 1964م، ومن ناحية أخري قامت بعدة مشروعات في كينيا من بينها رصف الطرق وبناء الفنادق وإقامة مصانع الأدوية والوحدات السكنية وأخري لحفظ الأسماك واللحوم.(1)

وقد حصلت كينيا على قسط كبير من المعونة الإسرائيلية، فقد قدمت إسرائيل إلى كينيا قرض بلغت قيمته 2,8 مليون دولار في عام 1965م، وذلك لتنفيذ مشروعات صناعية وزراعية على أيدي خبراء إسرائيليين، واتسمت المشاريع الإسرائيلية في كينيا بخاصية المشاريع المختلطة حيث كانت توقع العقود لمدة خمس سنوات وفي حال انتهاءها يصبح بوسع كينيا شراء حصة إسرائيل من الأسهم، وتعتبر كينيا من أهم الدول التي تعاملت

---

(1) رباب محمود عبد الحميد سلام: جومو كينياتا ودوره في الحركة الوطنية في كينيا، رسالة دكتوراه غير منشوره، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1992م، ص319.

معها إسرائيل تجاريًا، فقد ارتفعت تجارة إسرائيل مع كينيا من 4،8 مليون دولار إلى 6 مليون دولار ثم إلى 19 مليون دولار خلال فترة السبعينيات.[1]

وانتهجت إسرائيل في كينيا أسلوب التعارف على الزعماء النقابيين خلال تواجد تلك الوفود في مؤتمرات الاتحاد العالمي للنقابات العمالية الحرة، واستطاعت إسرائيل استصدار قرار من منظمة السوق الأوروبية المشتركة بأن تتخذ إسرائيل مقرًا لتدريب المبعوثين القادمين من الدول الإفريقية، وهكذا أصبحت لإسرائيل ميزة في تدريب وفود تلك الدول الإفريقية بشكل يزيد من علاقاتها مع مبعوثي هذه الدول.[2]

وقد اتضح لإسرائيل مدي احتياج الدول الإفريقية لبرامج التدريب المهني لتدريب العمالة العاطلة عن العمل، وكانت أعدادهم كبيرة خاصة قبيل حصول الدول الإفريقية على استقلالها ومن بينها كينيا التي تزايدت فيها البطالة وازدحمت المدن بهؤلاء العاطلين بحثًا عن العمل في الشركات الصناعية التي يمتلكها الأوروبيون، وكانت العمالة الآسيوية المدربة في نفس

---

[1] المستقبل العربي: نادية سعد الدين، التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في شرق إفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي العربي، لبنان، العدد 292، المجلد 26، 2003م، ص ص40-42.

[2] عبد الملك عودة: المرجع السابق، ص130.

الوقت تنافس الأفارقة في مجالات العمل المختلفة، وكان اتحاد عمال كينيا وممثلو الأفارقة في المجلس التشريعي ينادون بإنشاء مراكز تدريب مهنية لتحويل العمالة الإفريقية إلى عمالة مهنية مدربة.[1]

وكانت إسرائيل تريد تركيز أقدامها في الأقطار الإفريقية، وعلى الأخص كينيا، وكانت إسرائيل تعتمد في هذا الأمر على الهستدروت، فقد دعا زعماء هذه المنظمة النقابات العمالية في كينيا لزيارة إسرائيل، وقاموا هم برد هذه الزيارات لزملائهم الكينيين، حيث أخذوا يخططون لأغراضهم تحت ستار تلك الزيارات الودية، وقد قام توم مبويا وهو زعيم النقابات في كينيا، بزيارة إلى إسرائيل، واجري هناك العديد من المحادثات مع الإسرائيليين حول قولبة النقابات التابعة له بنفس الطريقة التي تدير بها منظمة الهستدروت نقاباتها، وذلك بإنشاء مجالس خاصة بالبناء، وتعاونيات شرائية وكذلك تعاونيات زراعية وصناعية يديرها خبراء إسرائيليون في كينيا، وكان من

---

[1] رباب محمود عبدالحميد سلام: المرجع السابق، ص ص218، 219.

الطبيعي أن يكون لإسرائيل النصيب الأكبر من الأرباح التي تدرها هذه الأعمال.[1]

وقد قامت إسرائيل بتصدير المنتجات الغذائية والملابس والأدوية والآلات الزراعية والمعدات الكهربائية واللوازم المكتبية إلى كينيا، واستوردت إسرائيل من كينيا لحوم الابقار.[2]

وبلغت قيمة الصادرات الكينية إلى إسرائيل 293،774،4 دولار أمريكي، وخلال الفترة من عام 1960م حتى عام 1968م صدرت كينيا إلى إسرائيل جوز الهند بقيمة 42 ألف دولار، وكانت تصدر اللوز والبندق والكاجو لإسرائيل بقيمة 627،399 ألف دولار، كما تصدر الأناناس لإسرائيل بقيمة 29000 ألف دولار، وتصدر لإسرائيل بقيمة 000،050،1 دولار جلود أبقار وخيول، وتصدر جلود ماعز لإسرائيل بقيمة 268 ألف

---

(1) سليمان أبوزيد: إفريقيا بين مخالب إسرائيل، ديك تابت ولطيف، بيروت، لبنان، 1964م، ص ص18،19؛ انظر أيضا: المعرفة: جون فياني، تأملات في دور الصهيونية في أفريقية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا، العدد 49، السنة الخامسة، 1966م، ص260.

(2) حمدي عبد الرحمن: المرجع السابق، ص42.

Maumo Leonard Oluoch: op. cit., p. 17.

دولار، وتصدر كينيا من نبات السيزال إلى إسرائيل ما قيمته 19 ألف دولار، وتصدر كينيا كربونات الصوديوم لإسرائيل بقيمه 181،489 ألف دولار، وخضروات بقية 16 ألف دولار، وبن بقيمة 161،793،12 دولار والبن الكيني هو بن عالي الجودة، ورغم انتاج كينيا العالي من الشاي إلا أنها لم تكن تصدره إلى إسرائيل، وتصدر كينيا بذور الخروع إلى إسرائيل بقيمة 26 ألف دولار، كما تصدر كينيا بنسبة 10% من صادراتها من الحنطة إلى إسرائيل.[1]

وقد تم الاتفاق بين إسرائيل وكينيا على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة بين البلدين في عام 1972م، وكانت الأهداف الرئيسية لهذه اللجنة:

1-تعزيز العلاقات التجارية بين كينيا واسرائيل.

2-تشجيع تبادل زيارات رجال الأعمال في كلا الدولتين.

3-تشجيع الاستثمار الإسرائيلي في كينيا.

4-تشجيع تصدير المنتجات الكينية إلى إسرائيل والعكس.

---

[1] http://www.archives.gov.il/en

الأرشيف الاسرائيلي: وثيقة رقم 3236 /10/ 27، العلاقات التجارية بين كينيا وإسرائيل، الجزء الثاني، 1968م.

**وتتمثل طرق تحقيق هذه الأهداف في الاتي:**

1-بمساعدة رجال الأعمال من كلا البلدين على القيام برحلات العمل من كينيا إلى إسرائيل والعكس.

2-توفير الداعمين من كلا البلدين مع توفير إجراء الأبحاث على الأسواق وتوفير فرص العمل في كلا البلدين.

3-إقامة الاتصالات الاجتماعية بين رجال الأعمال من الدولتين من خلال إقامة الحفلات وانعقاد المؤتمرات لتعزيز العلاقات التجارية.

4-إقامة المعارض في كلا البلدين وتشجيع المشاركة فيها.

5-التفاوض مع الحكومة الكينية فيما يتعلق بأي مشاكل في أهداف هذه اللجنة.

وهذه اللجنة الاقتصادية المشتركة تعتبر جزءًا لا يتجزأ من الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة في كلا البلدين، وتتألف من ثماني أعضاء أربعة من إسرائيل وأربعة من كينيا، هذه اللجنة تباشر عملها بنفسها، بما في ذلك تعيين رئيس اللجنة واللجان الفرعية، وانعقاد الاجتماعات.[1]

---

[1] http://www.archives.gov.il/en

وخلال الفترة الواقعة بين عام 1973م و1978م قامت الشركات الإسرائيلية بعمليات استثمارية في نحو عشرين دولة إفريقية أبرزها كينيا بلغت قيمتها حوالي 800 مليون دولار، تمثلت في مشاريع للري والزراعة والإنشاءات، مما ساهم في تزويد الخزينة الإسرائيلية بنحو 4 مليارات دولار.[1]

ويتضح مما سبق أن إسرائيل استخدمت سلاح الاقتصاد لجذب كينيا إليها حتى تكسر العزلة التي كانت فيها إسرائيل، وحتى تقوم بالضغط على مصر وأمنها القومي بإقامة علاقات اقتصادية مع كينيا وتقديم المعونات إليها حتى أن كينيا أصبحت من أهم الدول الإفريقية التي تعاملت معها إسرائيل من كافة النواحي وخصوصًا النواحي الاقتصادية.

**2- العلاقات الكينية الإسرائيلية في مجال التعليم:**

وقد قدمت إسرائيل لكينيا مساعدات كبيرة في مجال التعليم وتنمية المجتمع والرعاية الاجتماعية، وكان من أمثلة ذلك إنشاء المدارس الخاصة

---

الأرشيف الاسرائيلي: وثيقة رقم 3261 /2/ 140، العلاقات التجارية بين كينيا واسرائيل، 27 يناير 1972م.

[1]نادية سعد الدين: المرجع السابق، ص42.

بتدريب الاخصائيين الاجتماعين، ومدارس للتدريب في المجالات المختلفة وخاصةً في المناطق الريفية في كينيا.[1]

أقامت إسرائيل في 14 أبريل 1966م دورة تدريبية للمعلمين الكينيين، وهي دورة متقدمة يحتوي فيها الكورس التدريبي على علم الإدارة والاشراف وعلم النفس وعلم التربية وعلم توجيه المعلم وتأهيله لكي يصبح موجهًا للمادة، وتم تقسيم الكورس ليبدأ من الحضانة إلى الاعدادي وحتى الثانوية، وتم استخدام الوسائل التعليمية المناسبة في الكورس التدريبي، كما شمل الكورس التدريب على الأنشطة الصفية واللاصفية، وقد اشتمل الكورس أيضًا على الأنشطة الاجتماعية مع الزيارات الترفيهية للمتدربين، كما كان يتخلل التدريب أوقات لمشاهدة الأفلام وزيارة الكنائس في إسرائيل.[2]

ثم ارسل سكرتير وزارة التربية والتعليم رسالة شكر إلى السفير الإسرائيلي في نيروبي يشكره فيها على ما تقدمه إسرائيل من مساعدات

---

[1] Maumo Leonard Oluoch: op. cit., p. 15.

[2] http://www.archives.gov.il/en

الأرشيف الإسرائيلي: وثيقة رقم 1423 /13/ 35، دورات المفتشين التربويين الكينيين في إسرائيل، 14 أبريل 1966م.

لكينيا في مجال التعليم، ويطلب منه المزيد من الدورات التعليمية في المستقبل.[1]

على أي حال فقد أقامت إسرائيل في مارس 1967م دورة تعليمية لمفتشي المدارس الابتدائية في كينيا، وكان عدد المتدربين 20 متدربًا كينيًا، وقد غطت إسرائيل جميع نفقات التدريب، وما تحملته كينيا هو تكاليف السفر من وإلى إسرائيل للمتدربين.[2]

أسست إسرائيل بالتعاون مع كينيا مدرسة للعمل الاجتماعي، فقد قامت إسرائيل بإجراء مسح قصير لمعرفة مدي الحاجة إلى مدرسين أخصائيين في كينيا، وكذلك الحاجة إلى المرأة للعمل في هذا المجال، وتطوير الخدمات الاجتماعية في كينيا بوجه عام، وتمت مناقشة النتائج مع الوزارات المعنية في كينيا، وقد تقرر البدء في التدريس بهذه المدرسة بعد

---

[1] http://www.archives.gov.il/en

الأرشيف الإسرائيلي: وثيقة رقم 1423 /13/ 27، دورات المفتشين التربويين الكينيين في إسرائيل، 15 يونيو 1966م.

[2] http://www.archives.gov.il/en

الأرشيف الإسرائيلي: وثيقة رقم 1423 /13/ 21، دورات المفتشين التربويين الكينيين في إسرائيل، 12 أغسطس 1966م.

عرض نتائج المسح الذي قامت به إسرائيل على وزارة العمل والخدمات الاجتماعية، وكانت شروط التقديم لهذه المدرسة كالتالي:

1-الدراسة تكون لمدة 8 سنوات من التعليم النظامي.

2-سنتان من التدريب على الأقل في المهنة بوزارة التربية والتعليم أو وزارة الصحة.

3-العمر من 22 إلى 35 سنة.

4-اجادة اللغة الإنجليزية سواء المنطوقة أو المكتوبة.

5-أن يكون لائق صحيًا للدراسة. [1]

وكانت سياسة المدرسة في قبول الطلاب من مختلف المناطق، بحيث يشمل أكبر قدر من القبائل في كينيا، وتخضع كل سنة من سنوات الدراسة لعملية تقييم كل ستة أشهر، ويتم قبول الطلاب من خلال مقابلة شخصية دقيقة جدا من قبل عضو من فريق العمل الإسرائيلي.

---

(1) http://www.archives.gov.il/en

الأرشيف الإسرائيلي: وثيقة رقم 1422 /15/ 25، بعثات إسرائيل إلى مدرسة مكاكوس في كينيا، سبتمبر 1967م.

Asher Naim: Jomo Kenyatta and Israel, Jewish Political Studies Review, Jerusalem Center for Public Affairs, Vol. 17, No. 3/4, 2005, p. 78.

**وفيما بعد أصبحت هناك شروط جديدة مضافة إلى الشروط القديمة لدخول المدرسة:**

1-العمر من 20 إلى 35 سنة.

2-الحصول على شهادة مدرسة كامبردج.

3-الخبرة متمثلةً في الحصول على شهادة تأهيل للمدرسة.[1]

يبدو أن إسرائيل أرادت أن يكون لها موالون من القبائل في كينيا حتى يتم تغلغلها في كافة مناطق كينيا، فعملت على أن تقبل أكبر عدد منهم في المدارس التي أقامتها في كينيا وكانت تحت اشرافها ورعايتها.

أرسل الوزير الكيني رونالد نجالا إلى إسرائيل يشكرها اولًا على ما تقدمه من مساعدات للمدارس الكينية، وثانيًا يطلب مساعدة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء المعهد الكيني للإدارة، وكذلك توفير

---

[1] http://www.archives.gov.il/en

الأرشيف الإسرائيلي: وثيقة رقم 1422 /15/ 25، بعثات إسرائيل إلى مدرسة مكاكوس في كينيا، سبتمبر 1967م.

Asher Naim: Op, Citp., p. 78.

المحاضرين الإسرائيليين لهذا المعهد بعد إنشاءه، وتمت الموفقة على إقامة المعهد الكيني للإدارة من قبل إسرائيل.(1)

أرسل السفير الإسرائيلي زيف ليفين في 3 نوفمبر 1967م رسالة شكر وتقدير إلى رونالد نجالا وزير التعاون والخدمات الاجتماعية، وذلك ردًا على خطاب الشكر الذي أرسله له نجالا في 22 سبتمبر 1967م بشأن المساعدات الإسرائيلية لكينيا في مجال التعليم، وقد عبر السفير الإسرائيلي عن امتنانه له وأن إسرائيل سعيدة جدًا بمساهمتها في التنمية الاجتماعية والنواحي التعليمية في كينيا، وقد أبلغ زيف ليفين السيد نجالا بموافقة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على مد فترة التدريبات بمدرسة مكاكوس في كينيا، وأبلغه أن إسرائيل سوف تقدم محاضرين للمدرسة لمدة تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات، على أن يتم تطبيق التدريبات والمواد الدراسية الجديدة في شهر نوفمبر 1967م، لأنه يضمن استمرار العمل المدرسي بشكل منتظم، وتنتهي اتفاقية التعليم الخاصة بشأن مدرسة مكاكوس في 3 ديسمبر

---

(1) http://www.archives.gov.il/en

الأرشيف الإسرائيلي: وثيقة رقم 1422 /15/ 57، بعثات إسرائيل إلى مدرسة مكاكوس في كينيا، 22 سبتمبر 1967م.

1966م، واقترحت إسرائيل تبادل المذكرات الرسمية بشأن هذا الأمر بين وزارة الخارجية الكينية وإسرائيل، ويعتبر رد الحكومة الكينية على إسرائيل بشأن تجديد اتفاقية التعليم الخاصة بمدرسة مكاكوس هو بمثابة اتفاق جديد حتى يتم توقيع اتفاقية رسمية بين الطرفين بشأن هذا الأمر.(1)

**3- العلاقات الكينية الإسرائيلية في المجال العسكري:**

كانت المساعدات العسكرية جزءًا مهمًا في العلاقات الكينية الإسرائيلية، فقد عرضت إسرائيل على كينيا المساعدة في المجال العسكري فيما يخص الجيش والقوات البحرية والقوات الجوية هذا بالإضافة إلى الشرطة، ولم تكن هذه المساعدات الإسرائيلية مجانية، فقد كانت مصحوبة بالعلاقات التجارية مع كينيا.(2)

وكانت كينيا تستورد الأسلحة من إسرائيل، وتشترك إسرائيل في تدريب الجيش الكيني، وتقوم إسرائيل باستخدام كينيا كمركز رئيسي لنشاط الموساد الإسرائيلي، وخاصةً في القوات الجوية وتقوم إسرائيل بدعم القوات

---

(1)http://www.archives.gov.il/en

الأرشيف الاسرائيلي: وثيقة رقم 1422 /15/ 16، بعثات إسرائيل إلى مدرسة مكاكوس في كينيا، 3 نوفمبر 1967م.

(2) Maumo Leonard Oluoch: op. cit., p. 17.

الجوية الكينية في مقابل التسهيلات التي تمنحها كينيا لسلاح الجو الإسرائيلي.[1]

فكانت كينيا تقيم علاقات خاصة مع إسرائيل، وقد قدمت إسرائيل التدريبات العسكرية للقوات الكينية، وتم تدريب اول طيارين عسكريين كينيين في إسرائيل، وفي عام1964م ساعدت إسرائيل كينيا في إنشاء الجناح العسكري المعروف بوحدة الخدمات العامة، وهذه الوحدة هي من توفر الأمن لرحلات الطيران الإسرائيلية المتوجهة نحو نيروبي، وتؤمن السفارة الإسرائيلية ومعظم الأماكن الدبلوماسية والسفارات، هذا بالإضافة إلى الأمن الشخصي لرئيس كينيا منذ استقلال البلاد.[2]

### 4- العلاقات الكينية الإسرائيلية في المجال السياسي:

إن العلاقات بين إسرائيل وكينيا قد تخللها أزمة الشرق الأوسط بين إسرائيل والدول العربية، على أي حال فإن هذه الأزمة قد عرضت كينيا لمعضلة في سياستها الخارجية نحو إسرائيل، ففي محافل الأمم المتحدة

---

[1] أيمن السيد عبد الوهاب: مياه النيل في السياسة المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2004م، ص ص90،91.

[1] Maumo Leonard Oluoch: op. cit., p. 8.

دعمت كينيا القضية الفلسطينية من خلال دعم قرارات الأمم المتحدة التي كانت ترفضها إسرائيل وتعتبرها غير مناسبة.(1)

ينظر العرب إلى قرار الأمم المتحدة بقيام اسرائيل على أنه قرار خاطئ، وينتقدون وعد بلفور(*) الذي منح اليهود وطن قومي في فلسطين، ويعتبرون أي قرار ضد قيام الدولة الفلسطينية إنما يعتبر انتهاكًا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وكانت كينيا تجد نفسها في معضلة في سياستها الخارجية تجاه إسرائيل، حيث إن سياسة إسرائيل تقوم على انكار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، لتصبح أمام موقفين صعبين: فالأول هو محاولة

---

(1) Maumo Leonard Oluoch: op. cit., pp. iv, v.

(*) وعد بلفور، كتب وزير الخارجية البريطاني ارتور جيمس بلفور في شهر نوفمبر 1917م، في رسالته الشهيرة إلى اللورد روتشيلد المعروفة باسم وعد بلفور معلنًا بموجبها تعهد حكومة بلادة بالعمل على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وقد عمل المندوب السامي هربرت صمويل خلال خمس سنوات 1920–1925م على إنشاء قواعد إسرائيل في فلسطين، لتقوم بعدها ثورة 1936–1939م أطول ثورة في التاريخ العربي، احتجاجًا على أعمال اليهود في فلسطين، وفي سنة 1947م أي بعد ثلاثين سنة من صدور وعد بلفور تصدر الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين وإقامة الدولة اليهودية. انظر: شؤون فلسطينية: صبري جريس، من وعد بلفور إلى تقسيم فلسطين على زيارة السادات، فلسطين، العدد 73، 1977م، ص11؛ انظر أيضا: المستقبل العربي: سلمان أبو ستة، تصريح بلفور تدمير فلسطين، لبنان، العدد 465، المجلد 40، 2017م، ص ص8،9.

تحقيق صورة جيدة عن كينيا في المجتمع الدولي، والثاني هو خيار المصلحة الوطنية المتمثل في المساعدات الاقتصادية الإسرائيلية.[1]

كانت إسرائيل تفتقر إلى البترول، وهو ما جعل كينيا تتصرف بذكاء في علاقاتها الخارجية مع الدول العربية المنتجة للنفط، ويتضح هنا أن العامل الحاسم في سياسة كينيا تجاه إسرائيل هو جذب المزيد من رأس المال الأجنبي إلى البلاد، واعتماد اقتصاد كينيا على المساعدات الإسرائيلية والدول الغربية قد أثر على سياستها الخارجية، وهنا تجد كينيا نفسها في ورطة بين مساعدات إسرائيل والدول الغربية وبين الصراع في الشرق الأوسط لأن العرب يربطون النفط بالقضية الفلسطينية، ومن هنا كان يجب على كينيا أن توازن بين مصالحها مع العرب واليهود في إسرائيل.[2]

وقد أدي ذلك إلى شعور الدول العربية بخطورة التسلل الإسرائيلي وأطماعه التوسعية في إفريقيا، فتحركت الدول العربية دبلوماسيًا تجاه الدول الإفريقية لإقناعها بإيقاف النشاط التجاري والعلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل،

---

(1) Maumo Leonard Oluoch: op. cit., p. 19.

جون فياني: المرجع السابق، ص260.

(2) Maumo Leonard Oluoch: op. cit., pp. 17-18.

وكلل هذا النشاط بنجاح في بعض الدول الإفريقية، دعمًا للجهود الداعية إلى تطويق الوجود الإسرائيلي في إفريقيا. [1]

تميزت العلاقة بين كينيا وإسرائيل بالارتباط بين تصريحات كينيا وسياستها الخارجية الفعلية تجاه إسرائيل، فقد اتخذت كينيا قرارها في نهاية الامر بمساندة القضية الفلسطينية، وهذه السياسة كانت تتعارض مع إسرائيل، وعلي سبيل المثال أيدت كينيا قرارات الأمم المتحدة منها القرار رقم 242 لعام 1967م والذي دعا إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة وتسوية أمور اللاجئين خلال حرب 1967م، وبعد حرب 1967م احتلت إسرائيل بعض الأراضي الفلسطينية وهي غزة والضفة الغربية، وخسرت مصر جزءًا من سيناء وخسرت سوريا مرتفعات الجولان[2]، وقد نظر الأفارقة في كينيا وبقية الدول الإفريقية إلى إسرائيل باعتبارها قوة احتلال تحتل أراضي دولة إفريقية.[3]

---

[1]رباب محمود عبدالحميد سلام: المرجع السابق، ص ص218، 219.

[2] Maumo Leonard Oluoch: op. cit., pp. 5-11.

[3]حمدي عبدالرحمن: المرجع السابق، ص20.

وقد أعربت كينيا في مؤتمر صحفي في نيروبي عن أسفها لما حدث في حرب 1967م، ودعت إلى ضبط النفس بين جميع الأطراف، وقامت بحملة صحفية قوية ضد السياسات التي تقوم بها بعض الصحف تجاه موقفها من حرب 1967م، وقد لجأت كينيا إلى إعلان موقفها رسميًا من أزمة الشرق الأوسط لتقطع الطريق على كل وسائل الاعلام فيما تبثه من آراء في هذا الأمر، وكان البيان كتالي:

1- إن الوضع الخطير الذي قامت به الامبريالية الغربية، وخاصةً التهديدات الموجهة ضد سوريا وبقية الدول العربية أمر غير مقبول، وكينيا تقدر ما تقوم به مصر تجاه سوريا من خلال اتفاقية الدفاع المشترك بينهم، ولمصر حرية التحرك في اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد أي عمل عسكري جديد.

2- ومن ناحية الأجواء غير الواضحة تجاه المشروعات العسكرية المصرية فكينيا تؤيد كل ما تقوم به مصر ضد الامبريالية الغربية والإسرائيلية. [1]

---

[1]http://www.archives.gov.il/en

3- التقارير الصحفية الجدية والصحيحة هي واحدة من أعمدة الصحافة الحرة في العالم، فعندما أوضحت بعض الصحف أن مصر ستدفع ديونها، ما هو إلا تشويه واضح لبيان الرئيس جمال عبد الناصر تجاه هذا الأمر.

4- وقد جاء تصريح الرئيس جمال عبد الناصر تجاه هذا الأمر في إحدى الصحف المحلية المصرية، أن مصر في ظل الضغوط القوية التي تمارسها الدول الغربية على مصر تشعر وبأنه من حقها ومن اجل الدفاع عن النفس أن تتخلي عن دفع ديون مثل هذه الدول.

5- وأوضح الرئيس جمال عبد الناصر أن وضع مصر المالي أدي إلى استياء الأعداء، فقد منح الصندوق الدولي مصر مبلغاً قدره 70 مليون جنيه مصري لمواصلة تنفيذ خططها التنموية، وقد تم تقدير هذا الأمر من قبل مصر، كما أن كينيا تقدر هذا الأمر.

6- وكينيا تعلن دعمها المعنوي حكومةً وشعبًا لمصر في الوقوف ضد المؤامرات الامبريالية في الشرق الأوسط.[1]

---

الأرشيف الإسرائيلي: وثيقة رقم 4084 /15/ 49، كينيا-التعليقات الشخصية والصحافة والمنظمات مع دخول الجيش المصري إلى سيناء وإغلاق المضائق، 22 مايو 1967م.
[1]http://www.archives.gov.il/en

وعندما اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في منتصف يونيو 1967م في جلسة خاصة بناء على طلب الاتحاد السوفيتي، وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ممارسة الضغوط لصالح القرار الذي تتبناه كل واحدة منهم، فقد طرح مشروع باسم مجموعة عدم الانحياز قدمته يوغوسلافيا ونظر إليه على أنه موالٍ للعرب، كما طرح قرار آخر باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ونظر إليه على اعتباره مواليًا لإسرائيل، فكانت كينيا من ضمن الدول الإفريقية التي صوتت لصالح القرارين معًا.[1]

على أي حال أيدت كينيا القرار رقم 338 لعام 1973م الصادر عن الأمم المتحدة، والذي دعا إلى التنفيذ الكامل للقرار رقم 242، كما أن كينيا كانت عضوًا غير دائم في مجلس الأمن الدولي من 1973 إلى 1974م وقد أيدت القرارات التي تدعو إلى قيام الدولة الفلسطينية وتحقيق سيادتها، وقد هاجمت مصر وسوريا في عام 1973م إسرائيل، وحققت مصر انتصارًا كبيرًا على إسرائيل، وهنا دعت منظمة الوحدة الإفريقية كل الدول الإفريقية

---

الأرشيف الإسرائيلي: وثيقة رقم 4084 /15/ 49، نفس المصدر.

[1]حمدي عبدالرحمن: المرجع السابق، ص ص24،23.

إلى مقاطعة إسرائيل وقطع العلاقات الدبلوماسية معها، وبالفعل بدأت الدول الإفريقية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وقد كانت كينيا مترددة في قطع علاقاتها مع إسرائيل، ولكن أمام ضغوط أكبر منظمة في إفريقيا وهي منظمة الوحدة الإفريقية اضطرت كينيا إلى الخضوع وقطعت علاقاتها بإسرائيل في نوفمبر 1973م محاولة بذلك إظهار دعمها للعرب.[1]

يتضح مما سبق أن كينيا لم يكن لها سياسة ثابتة من القضايا الدولية، فتارةً تؤيد القرارات الموالية للعرب حول فلسطين، وتارةً تؤيد القرارات الموالية لإسرائيل، حيث كانت كينيا تعمل لمصلحتها الخاصة دون النظر إلى السياسة الإقليمية الإفريقية، مما جعلها متذبذبة في سياستها الخارجية تجاه القضايا الدولية.

أصدر وزير الخارجية الكيني مجو روجيه مونجاي خلال حرب أكتوبر 1973م تصريحًا يؤكد فيه على عدم السماح بالاستيلاء على أراضي

---

[1] Maumo Leonard Oluoch: op. cit., pp. 6-10.

انظر أيضا: عبد الملك عودة: الدول الإفريقية والقضايا العربية، بحث منشور ضمن ابحاث كتاب العلاقات العربية الإفريقية دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة، إشراف محمود خيري عيسى، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1987م، ص321.

الغير عن طريق القوة وأهاب بالأمم المتحدة أن تجد الحل الدائم لمشكلة الشرق الأوسط على أساس الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة واحترام حقوق الشعوب، على أي حال فقد حاولت الحكومة الكينية أن تبدو في موقف الحياد إزاء أزمة الشرق الأوسط في الصراع العربي الإسرائيلي، كما صرح وزير الخارجية الكيني بأن كينيا تؤيد الحل السلمي عن طريق التفاوض بين جميع الأطراف، وهي عبارة غامضة لم تكن تتماشى مع تأييدها لقرارات منظمة الوحدة الإفريقية المطالبة بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية، وأما عن وكالات الأنباء الكينية مثل صوت كينيا فكانت تقوم بإذاعة الأنباء الخاصة بالحرب في الشرق الأوسط دون التعليق عليها، كما يقوم التليفزيون بعرض هذه الأنباء والأحداث بصفة يومية، أما عن الصحافة في كينيا فهي ملك لشركات أجنبية غربية وخاصة شركة لونرو(Lorno Company) وهي شركة احتكارية بريطانية لها مصالح واسعة في روديسيا وجنوب إفريقيا وكينيا، وتمتلك مجموعة صحف الايست افريكان ستاندرد (East African Standard) المعروفة بميولها الصهيونية، ولذا فالصحافة في كينيا تعكس وجهة النظر المعادية

لمصر والعرب، بينما نلاحظ أن مجلة كينيا مسلم التي تعبر عن الرأي العام المثقف للجاليات الإسلامية تعكس التأييد المطلق للقضية المصرية والعربية.[1]

كانت هناك علاقات سرية بين كينيا وإسرائيل في هذه الفترة، فقد كان لإسرائيل دبلوماسيون في كينيا، وهذا بالإضافة إلى وجود بعض الضباط الإسرائيليين في كينيا، ومن ناحية أخري فقد شاركت إسرائيل في مختلف المؤتمرات الدولية التي عقدت في كينيا، فقد حضر وفد إسرائيلي المؤتمر الدولي للخدمات الاجتماعية في نيروبي في أغسطس 1974م، وفي عام 1976م رأس المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية وفدًا كبيرًا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) مؤتمرًا في نيروبي، على أي حال فقد بدأت تصريحات القادة الكينيين العلنية تؤيد الموقف العربي من القضية الفلسطينية، ففي مايو 1977م قام وزير الخارجية الكيني مونيا وياكي بزيارة العديد من الدول العربية بما فيها مصر والسودان والعراق وسوريا[2]،

---

[1] شؤون فلسطينية: هيئة التحرير، مواقف عالمية من الحرب، فلسطين، العدد 27، 1973م، ص104.

[1] Maumo Leonard Oluoch: op. cit., pp. 7-8.

وانتهي في نهاية المطاف ببيان مشترك دعم فيه العرب في ازمة الشرق الأوسط ضد إسرائيل، وأعلن وزير الخارجية الكيني افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في نيروبي، على أي حال فقد اختطف الفلسطينيون ومؤيديهم بعض الإسرائيليين كرهائن في عنتيبي بأوغندا في عام 1976م، وهنا لعبت كينيا دورًا هامًا في انقاذ هؤلاء الرهائن، فقد شاركت كينيا بقواتها الجوية مع إسرائيل في مهمة انقاذ الرهائن.[1]

يتضح أن كينيا في سياستها الخارجية كانت متناقضة، فبينما تؤيد العرب في صراعهم مع إسرائيل من اجل القضية الفلسطينية، نجد أن كينيا تقدم يد العون لإسرائيل من اجل انقاذ الرهائن الإسرائيليين في عنتيبي، وهذا التناقض يوضح إلى أي مدي كانت كينيا تراعي مصالحها الاقتصادية وعلاقاتها الثنائية مع إسرائيل، وتحافظ عليها إلى حد كبير، وفي نفس الوقت تراعي مصالحها مع العرب والدول الإفريقية.

**5- أثر العلاقات الكينية الإسرائيلية على الأمن القومي المصري:**

(1) Maumo Leonard Oluoch: op. cit., pp. 8-10.

ان الوجود الإسرائيلي في إفريقيا بوجه عام وكينيا بوجه خاص يؤثر حتمًا على الأمن القومي المصري في المجال السياسي والعسكري والمجال الاقتصادي والمجال المائي والمجال الاجتماعي.

فالوجود الإسرائيلي في كينيا يهدف إلى تشكيل محور كيني إسرائيلي هدفه ضرب المصالح الاستراتيجية المصرية خاصةً في المجال السياسي، وأثر العلاقات الكينية الإسرائيلية على مصر في المجال السياسي والعسكري يتمثل في:

1-تحقيق مزيد من المكاسب السياسية عن طريق الهيمنة على القارة عمومًا ودول حوض النيل والقرن الإفريقي من خلال التدخل المباشر وغير المباشر وبالتالي التأثير على الأمن القومي المصري.

2-تهميش الدور المصري الفاعل في القضايا السياسية والأمنية لدول حوض النيل، فمن المعروف أن مصر دولة داعمة لحركات التحرر الإفريقي، ومؤيدة لقضايا دول حوض النيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة وباقي المنظمات الدولية.

3-السيطرة على الدول الإفريقية عامةً، ودول حوض النيل والقرن الإفريقي خاصةً، وذلك باستخدام أدوات مختلفة وتأثيرها على تلك الدول وبالتالي التأثير على مصر.

4-دعم إسرائيل للحركات الانفصالية وتصدير المشاكل للأمن القومي المصري.

5-تحجيم النشاط المصري بكل أشكاله وأنواعه في شرق إفريقيا. [1]

على أي حال فقد تأثرت العلاقات المصرية الإفريقية بسبب التغلغل الإسرائيلي في الدول الإفريقية عمومًا وكينيا خصوصًا، ويظهر هذا التأثير جليًا في مواقف الدول الإفريقية من قضية النزاع العربي الإسرائيلي، فنجد أن هذه القضية كانت غائبة عن أذهان الأفارقة حتى بداية العقد السادس من القرن العشرين، فهذا التغلغل الإسرائيلي لم يؤثر على دور كينيا فقط في القضية العربية الإسرائيلية ولكن شمل كل الدول الإفريقية، وبسبب نفوذ هذا التغلغل الإسرائيلي لم تطرح قضية النزاع العربي الإسرائيلي في منظمة الوحدة الإفريقية حتى عام 1967م، وقد نجحت إسرائيل في كسب الموقف

---

[1] http://www.acrseg.org/2625

لصالحها وكذلك كسب الرأي العام الإفريقي إلى جانب الموقف الإسرائيلي[1]، وفقدت مصر والعرب تأييد دول إفريقيا داخل المنظمات الدولية، وعلى الرغم من تغير العلاقات الإسرائيلية الإفريقية بعد حرب أكتوبر 1973م، بفضل الجهود المصرية وبقية الدول العربية، وظهور بعض التأييد للقضايا العربية من قبل الدول الإفريقية، إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الدول الإفريقية وإسرائيل ومن هذه الدول كينيا، فنجد أن هناك الكثير من دول إفريقيا لم تصوت لصالح أي قرار يخدم القضية المصرية والعربية ويدين إسرائيل.[2]

أما عن أثر العلاقات الكينية الإسرائيلية على الأمن القومي المصري في المجال العسكري فيتمثل في محاولة إسرائيل تطويق مصر من كل الاتجاهات المختلفة وخصوصًا العسكرية، فحاولت السيطرة على البحر الأحمر حتى تسيطر على الحركة الملاحية داخل البحر الأحمر من خلال

---

[1] مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية: على محمد مصطفي ديهوم، العلاقات الإسرائيلية الإفريقية وتأثيرها على المصالح العربية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية زلتين، ليبيا، العدد 3، 2014م، ص ص484-486.

[2] مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية: على محمد مصطفي ديهوم، المرجع السابق، ص ص484-486.

تواجدها العسكري، مما ينتج عنه العراقيل أمام النشاط المصري في البحر الأحمر.[1]

ويقف وراء مساعي إسرائيل الحثيثة في توطيد علاقاتها بكينيا ودول شرق إفريقيا، هدف تعزيز وضعها الاستراتيجي في البحر الأحمر الذي يحتل أهمية خاصة لدي زعماء الحركة الصهيونية وقادة إسرائيل، من أجل ضمان حرية الملاحة البحرية لإسرائيل، وتسعى إسرائيل لتحقيق عدة اهداف استراتيجية في البحر الأحمر تتمثل في توسيع الوجود العسكري الإسرائيلي وترسيخه وتأمين مصالح إسرائيل بما يتيح لها إمكانات الهجوم المباشر على مصر والعرب في باب المندب[*]، وإيجاد عمق استراتيجي في البحر الأحمر يتيح لإسرائيل رصد أي نشاط عسكري مصري وعربي في المنطقة،

---

[2] http://www.watersexpert.se/Alnile.htm

[*] باب المندب، يقع مضيق باب المندب في الطرف الجنوبي للبحر الأحمر، ويصل بين البحر الأحمر والمحيط الهندي، وتقع به وبالقرب منه العديد من الجزر، لعل أهمها جزيرة بريم والتي تقسم المضيق إلى ممرين إحداهما شرقي والآخر غربي، والأخير هو الأكثر صلاحية للملاحة والأكثر استخدامًا وخصوصًا بالنسبة للسفن الكبيرة، فمضيق باب المندب يعتبر بمثابة بحيرة عربية، ويبلغ طول شاطئه الآسيوي 2000 كيلومتر تمتلكها اليمن والسعودية والأردن وفلسطين، ويبلغ طول شاطئه الإفريقي 1400 كيلومتر وتقع عليه مصر والسودان وأثيوبيا وجيبوتي. انظر: مجلة الدراسات الدبلوماسية: محمد عمر مدني، المركز القانوني لمضيق هرمز وباب المندب وأهميتهما الاستراتيجية، السعودية، العدد 4، 1987م، ص28؛ انظر أيضا: صبري فارس الهيتي، الأهمية الجغرافية لمضيق باب المندب في الملاحة البحرية العربية، ندوة المواصلات في الوطن العربي في السلم والحرب، مركز دراسات الوحدة العربية ونقابة المهندسين العراقيين ونقابة المعلمين، العراق، 1981م، ص313.

بالإضافة إلى كسر أي حصار مصري قد يحدث في المستقبل ضد قوات إسرائيل وسفنها في البحر الأحمر، وكذلك ضمان الاتصال والأمن للخطوط البحرية العسكرية والتجارية الإسرائيلية بين المحيط الهندي والبحر المتوسط إلى آسيا وإفريقيا، كما تهدف إلى الاحتفاظ بقوة برية وبحرية وجوية في مواجهة مصر وبقية الدول العربية، والحيلولة دون نجاح المساعي المصرية والعربية الرامية إلى جعل البحر الأحمر بحيرة عربية، والاستمرار في تقوية ميناء إيلات(*) كميناء حربي فضلًا عن كونه ميناءً تجاريًا وذلك لضمان

(*) ميناء إيلات، حاول الكيان الصهيوني منذ قيامه أن يجد له منفذًا على البحر الأحمر يربطه بشرق إفريقيا وآسيا والعالم، ولاسيمًا بعد التأكد من عدم الاستفادة من قناة السويس لغلقها في وجه الملاحة الصهيونية، وبعد حرب فلسطين 1948م وحدثت الهدنة بين مصر وإسرائيل، وقبيل توقيع الهدنة بين إسرائيل والأردن احتلت القوات الإسرائيلية قرية أم الرشراش (ميناء إيلات حاليًا) على خليج العقبة بتاريخ 10 مارس 1949م مخالفةً بذلك نصوص اتفاقية الهدنة، وقد تقدمت الأردن بعدة شكاوي إلى وسيط الأمم المتحدة الدكتور رالف بانش، وقد أجري بانش تحقيقًا في الموضوع وأرسل ذلك في برقية إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ 22 مارس 1949م، شرح فيها خرق إسرائيل للهدنة واستيلاءها على مناطق لم تكن قد استولت عليها قبل الهدنة. انظر: الخليج العربي: محمد حسين الزبيدي، أطماع الكيان الصهيوني في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، العراق، العدد 9، 1978م، ص23؛ انظر أيضا: الدبلوماسي: طارق عبد الله ثابت الحروي، الانعكاسات على مستقبل الأمن القومي العربي، الجزر الجنوبية للبحر الأحمر، معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية السعودية، السعودية، العدد 48، 2010م، ص36؛ وانظر

وجود المنفذ الذي أوجدته لنفسها منذ عام 1949م، وهذا الوجود الإسرائيلي بمثل هذه الطريقة يؤثر في التوزان البحري الاستراتيجي المصري والعربي والدولي، كما يشكل خطرًا كبيرًا على تدفق النفط والسلع والمواد الغذائية والبضائع والأفراد من مصر وإليها.[1]

على أي حال فالجانب العسكري يشغل أهمية خاصة بالنسبة للنشاط الإسرائيلي في إفريقيا، والحقيقة أن هذا الجانب ارتبط كغيره من جوانب النشاط الإسرائيلي وبشكل تام بالاستراتيجية الإسرائيلية التي استهدفت التغلغل في إفريقيا، والنفاذ إلى الأجهزة والمرافق الحساسة في الأقطار الإفريقية، وانطلاقًا من هذه الاستراتيجية بذلت إسرائيل قصارى جهدها من أجل تكثيف نشاطها العسكري في إفريقيا من أجل تتبع سياسة الالتفاف حول دول حوض النيل ومحاولة زيادة نفوذها فيها بأنشطة عسكرية وأمنية مكثفة لتهديد الأمن القومي المصري، وذلك من خلال الحصول على تسهيلات عسكرية، وإقامة

---

أيضا: المستقبل العربي: عدنان البكري، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وحقوق العرب في خليج العقبة، لبنان، العدد 83، المجلد 8، 1986م، ص95.

[1]نادية سعد الدين: المرجع السابق، ص ص54،55.

قواعد جوية وبحرية في أماكن استراتيجية، واستخدام الدول الإفريقية كقاعدة للتجسس على الأقطار العربية وخاصةً مصر.[1]

أما عن أثر العلاقات الكينية الإسرائيلية على الأمن القومي المصري في المجال الاقتصادي، فيتضح أن التغلغل الإسرائيلي الاقتصادي مع التركيز على المجال الزراعي في شرق إفريقيا وخصوصًا كينيا يؤثر على الأمن القومي المصري، فيعتبر القطاع الزراعي النشاط الرئيسي لمعظم كاسبي الدخل في شرق إفريقيا، الأمر الذي شكل مدخلًا مهمًا لإسرائيل للتغلغل في كينيا وبقية دول شرق إفريقيا، وقد استغلت إسرائيل وطأة مشاكل التخلف الاقتصادي التي ورثتها كينيا عن الاستعمار، فمارست نشاطاتها هناك عبر إنشاء المستعمرات الزراعية وشراء المزارع وتملكها، مما يؤثر على التوجه المصري الاقتصادي في كينيا، وقد هدفت إسرائيل إلى إيجاد سوق لتصريف منتجاتها وتزويد صناعاتها بما تحتاجه من مواد خام، وتشغيل فائض العمالة لديها في كينيا، وقد أرسلت إسرائيل الخبراء والفنيين لمساعدة كينيا في

---

[1] حلمي عبد الكريم الزغبي: مخاطر التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1985م، ص62.

المجالات التنموية وخاصةً الزراعية منها، مما يؤثر تأثيرًا بالغًا على مصر وتصريف منتجاتها إلى كينيا، ويقضي على أي محاولة مصرية لفتح أسواق جديدة لها في كينيا ودول شرق إفريقيا[1]، ورغم المقاطعة التي حدثت في حرب أكتوبر 1973م لإسرائيل، إلا أنه خلال هذه الفترة من عام 1973م حتى 1978م قامت الشركات الإسرائيلية بعمليات استثمارية في نحو عشرين دولة إفريقية من أبرزها كينيا بلغت قيمتها 800 مليون دولار تمثلت في مشاريع الري والزراعة والإنشاءات، وقد كان لهذا الأمر تأثيره الواضح على النشاط الاقتصادي المصري في كينيا وبقية دول إفريقيا، فكانت تهدف هذه السياسة الإسرائيلية إلى قطع أي علاقات اقتصادية بين مصر وأي دولة إفريقية، على أي حال فقد وصل حد العلاقات الإسرائيلية الكينية إلى حد الاحتكار لتجارة المحصولات ولأسواق الاستهلاك للعديد من السلع، فقد احتكرت إسرائيل محاصيل السمسم والفول السوداني وغيرها، واتبعت إسرائيل سياسة إغراقيه في تجارتها مع كينيا بغية كسب الأسواق، حيث أغرقتها بمختلف السلع والبضائع وكانت هذه السلع والمنتجات تستوردها كينيا

---

[1] نادية سعد الدين: المرجع السابق، ص ص33–40؛ انظر أيضا: على محمد مصطفي ديهوم: المرجع السابق، ص490.

بأسعار مخفضة من بلدان أخري، وذلك بهدف سد الطريق أمام التعامل المصري، **وقد وصل الأمر بإسرائيل لكى تقف أمام مصر والعرب أن تقوم بالتالي**[1]:

1-إقامة المستعمرات الزراعية في كينيا وبإشراف الخبراء الإسرائيليين.

2-قامت إسرائيل بدراسة النظم الاقتصادية الإفريقية مع الأخذ بعين الاعتبار العادات والتقاليد، وتمكنت من إنشاء ما يقرب من 200 مستعمر زراعية في شرق إفريقيا (كينيا-أثيوبيا-أوغندا).

3-قامت بامتلاك المزارع لإدارتها بنفسها.

4-إقامة مراكز للتدريب والإرشاد الزراعي.[2]

على أي حال فإسرائيل تسعي إلى اختراق الحزام الجنوبي للأمن القومي المصري في مناطق مثل كينيا، لذلك نجد أن ميناء مومباسا في كينيا يمثل أهمية كبري بالنسبة لحركة التجارة الإسرائيلية المتجهة إلى الشرق الأقصى وجنوب إفريقيا.[3]

---

[1] نادية سعد الدين: المرجع السابق، ص ص40-45؛ انظر أيضا: على محمد مصطفي ديهوم: المرجع السابق، ص490.

[2] نادية سعد الدين: المرجع السابق، ص ص45-47؛ انظر أيضا: على محمد مصطفي ديهوم: المرجع السابق، ص490.

[3] حمدي عبدالرحمن: المرجع السابق، ص28.

أما عن أثر العلاقات الكينية الإسرائيلية على الأمن القومي المصري في المجال المائي، فقد شكلت نظرة إسرائيل تجاه مياه النيل والتي لم تخل من المطامع الإسرائيلية جزءًا من النهج الإسرائيلي تجاه مياه النيل، وقامت بترجمة الأمر من خلال طرح العديد من المشروعات حول اقتسام المياه التي لم تجد طريقها للتنفيذ لكونها كانت ترمي دومًا إلى تحقيق مصالح إسرائيل المائية فقط، وترمي إسرائيل من وراء ذلك إلى تلبية احتياجاتها من المياه دون مراعاةٍ للحقوق المائية للدول، وتشكل مياه النيل بالنسبة إلى مصر أهمية بالغة حيث يعيش على ضفافه الملايين، ويوفر نهر النيل لمصر 95% بالمائة من المياه الصالحة للشرب والري والطاقة.(1)

وتبلغ الإمكانات المتاحة لمصر من الموارد المائية نحو 60،7 مليار متر مكعب منها 55،5 مليار من مياه نهر النيل و 4،7 مليار من مياه الصرف و5 مليار من المياه الجوفية، في حين أن المستخدم منها حوالي 59،5 مليار منها 49،7 مليار للزراعة و 3،3 مليار للاستخدامات المنزلية و2،5 مليار للصناعة و 4 مليار للكهرباء، وهنا بمقارنة الإمكانات المتاحة

(1)نادية سعد الدين: المرجع السابق، ص ص48،49.

من نهر النيل وهي 55،5 مليار بالمستخدم حاليًا في مصر 59،5 مليار نجد أن مياه النيل لا تكفي لاحتياجات مصر، وإسرائيل تعاني أزمة في المياه حيث أن حوالي ثلثي مواردها المائية تأتي من الآبار وحوالي 60 % من هذه الموارد يذهب للزراعة، هذا بالإضافة إلى أن موارد إسرائيل المائية تتركز في جزء معين منها وتريد إسرائيل في سبيل تحقيق أهدافها الاستيطانية أن تمتد الزراعة إلى مناطق أخري، كل هذه الأسباب دفعت إسرائيل للتدخل في مياه نهر النيل أملًا في الحصول على جزء من موارده المائية من خلال مصر.[1]

وكينيا من ضمن دول حوض النيل لذا فهي ذات أهمية كبيرة لمصر، فكينيا تشترك مع أوغندا وتنزانيا في بحيرة فيكتوريا والتي تشكل جزءًا من نسبة ال 15% من مصادر مياه النيل، حيث تطل وتشرف على منطقة خليج كيسومو عند المشارف الشرقية لبحيرة فيكتوريا.[2]

---

[1] مجلة السياسة الدولية: ياسر على هاشم، الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه، مصر، العدد 104، السنة 17، 1991م، ص ص150،151.

[2] مجلة السياسة الدولية: علاء الحديدي، السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل، مصر، العدد 104، السنة 17، 1991م، ص123.

وحاجة مصر للمياه هي حاجة ضرورية، فمصر تعتمد على مياه نهر النيل اعتمادًا مركزيًا، فدائمًا تحتاج مصر كدولة نهرية إلى سلطة مركزية قوية، وأي مشاكل تقع في منابع النيل تؤدي إلى مشاكل مناظرة لها في مصبه، مما يؤثر على الحاجات الداخلية المتزايدة في مصر من الماء اللازم لتوليد الكهرباء عند خزان أسوان، هذا بالإضافة إلى مياه الشرب والري والاستخدام المنزلي.[1]

وقد أدي توتر العلاقات بين مصر وأثيوبيا بشأن مسألة السدود إلى تهيئة الفرصة أمام إسرائيل للتدخل، فكانت تمد أثيوبيا بالخبرات الفنية لمساعدتها في بناء شبكة من السدود على نهر النيل مقابل هجرة يهود الفلاشا[*] منها إلى فلسطين، ووثقت إسرائيل علاقاتها بأثيوبيا وكينيا واريتريا

---

[1] مجلة السياسة الدولية: حسن بكر، المنظور المائي للصراع العربي الاسرائيلي، مصر، العدد 104، السنة 17، 1991م، ص137.

[*] يهود الفلاشا، الفلاشا كلمة مشتقة من الكلمة العبرية بالاشي ومعناها يهاجر وهي تستخدم للإشارة إلى طائفة اليهود الموجودة في أثيوبيا، ومن ناحية الأصل فهي طائفة غير معروفة فهناك من ينسب أصلهم إلى الأسباط المفقودة وأن أبناء هذه الطائفة ينحدرون من سلالة يهودية أرستقراطية كانت قد رافقت الأمير مينيليك ابن سليمان من زوجته بلقيس ملكة سبأ، ويهود الفلاشا يرفضون هذا الاسم ويطلقون على أنفسهم اسم يهود أثيوبيا.

ليس فقط بغية تحقيق مصالح اقتصادية، وإنما أيضًا لتحقيق أهداف استراتيجية تشكل تهديدًا للأمن القومي المصري المائي، إذ أن وجود إسرائيل في دول أعالي النيل وفي الهضبة الاستوائية يشكل تهديدًا أمنيًا لمنابع النيل، وقد استغلت إسرائيل النزاعات الدائرة في حوض النيل ومنطقة القرن الإفريقي من أجل تحقيق سياساتها في هذا المجال الحيوي، فأقامت علاقات متميزة مع قبائل الكامبا والكيكسيوي في إطار مزاولة تغلغلها في مومباسا ونيروبي، وأرادت إسرائيل أن تستفيد من هذا الأمر بغية تحقيق مآربها في مياه النيل الذي شكل مصدر اهتمامها منذ سنوات بعيدة، فقد كانت تطرح المشاريع المائية(*) العديدة ومنها مشروع ترعة السلام من أجل الحصول على

---

انظر: شؤون فلسطينية: محمد حافظ يعقوب، فلاشا أثيوبيا الاقتلاع والاستلاب، فلسطين، العدد 142، 1985م، ص ص78،79.

(*) المشاريع المائية، إن فكرة المياه ومشاريعها قديمة العهد فهي قبل قيام الكيان الإسرائيلي في فلسطين، فقد قدمت الحركة الصهيونية العديد من الأفكار والمشاريع للحصول على حصة ثابتة من مياه نهر النيل، قدم تيودور هيرتزل مؤسس الحركة الصهيونية مشروعًا في 1903م إلى الحكومة البريطانية تتمحور فكرته حول توطين اليهود في سيناء واستغلال مياهها الجوفية واستغلال بعض مياه نهر النيل، ولكن بريطانيا رفضت المشروع لأنه يهدد مصالحها، وبعد قيام الكيان الصهيوني في فلسطين قدمت العديد من المشاريع المائية لنقل مياه نهر النيل إلى إسرائيل، وكان أبرز هذه المشاريع مشروع اليشع كالي عام 1974م، ومشروع مياه السلام والذي يتلخص في توسيع ترعة الإسماعيلية، ونقل المياه أسفل قناة السويس، وقد رفضت مصر هذا المشروع، وقد أعيد طرح هذا المشروع في عام 1978م ولكنه رفض أيضًا، وفي نفس العام كان هناك مشروع يؤر 1978م

نحو 800 مليون متر مكعب من المياه، أي الاستفادة من 10 % من مياه مصر، زاعمه أن كميات كبيرة من المياه في مصر تقدر بمليارات الأمتار المكعبة سنويًا لا يتم الاستفادة منها وتفيض عن حاجات الري، وبالتالي يمكن الاستفادة منها في إسرائيل[1]، وما تقوم به إسرائيل مع كل دول حوض النيل وليس كينيا فقط للتأثير على حصة مصر من المياه هو خطر كبير، وعدم الاهتمام بهذه التدخلات الإسرائيلية وعدم وضعها في مكانها الحقيقي يمثل الخطر الأكبر والداهم على مصر وأمنها القومي المائي.[2]

وتستند إسرائيل في حربها الباردة ضد مصر في المجال المائي على ثلاث ركائز:

1-التحريض الدائم والمستمر لدول الجوار الاستراتيجي المشاركة في حوض نهر النيل، لإشعارها بالظلم الناتج عن الاستخدام المصري المسرف للموارد

---

ذلك المشروع الذي قدمه شاؤول اول زوروف للرئيس أنور السادات، ويقوم المشروع على شق ست قنوات تحت قناة السويس لنقل مياه النيل إلى إسرائيل، ولكنه رفض هو الآخر. انظر: عبد السلام الشبراوي عباس: المرجع السابق، ص ص114،115.

[1] نادية سعد الدين: المرجع السابق، ص ص49-53.

[2] عبد السلام الشبراوي عباس: المرجع السابق، ص93.

المائية، وتستخدم إسرائيل مساعداتها المباشرة لإحكام سيطرتها على الدول الإفريقية مثل كينيا.

2-المحاولة الدؤوبة والمستمرة لاستخدام ورقة الهاجس المائي لدي مصر لإجبارها على تقديم التنازلات سواء في المجال المائي أو غيره.

3-تقديم المساعدات الفنية والخبرة الإسرائيلية التقنية في تكنولوجيا المياه لكينيا، للتأثير على حصة مصر من المياه، بالإضافة لتقديم الخبرة الإسرائيلية في مشروعات الأمن الغذائي مثل تطهير التربة وإصلاح الأراضي وتربية المواشي والدواجن وإنتاج البيض.[1]

مما سبق يتضح أن حقيقة سياسة كينيا الخارجية تجاه إسرائيل واضحة، فكينيا أرادت المساعدات من إسرائيل بشتى وسائلها وأنواعها، وإسرائيل لم تكن قد حددت اهتماماتها بإفريقيا لمرحلة زمنية معينة في سبيل تحقيق أهدافها، إنما هي اهتمامات دائمة ومتزايدة تفرضها دواعي الأمن والوجود الإسرائيلي، وكذلك تفاقم الاطماع الصهيونية المستمرة في الشرق الأوسط.

---

(1) حسن بكر: المرجع السابق، ص143.

**يمكن القول في نهاية الأمر أن كينيا كانت تعبر بشكل ضمني عن سياستها تجاه إسرائيل، فكان لكينيا هدفين تريد تحقيقهما:**

- ✓ اولًا: كانت تريد التصرف بطريقة مقبولة أمام المجتمع الإفريقي والعربي والدولي تجاه سياستها مع إسرائيل.
- ✓ ثانيًا: هذا بالإضافة إلى أن كينيا كانت تتصرف طبقًا لمصالحها الوطنية بغض النظر عن الاعتبارات الإقليمية.

وبعد أن انتهي الحديث في الفصل الثاني عن سياسة كينيا الخارجية تجاه مصر وإسرائيل، والذي يشتمل على العلاقات الكينية المصرية متمثلة في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ثم ينتقل الحديث عن العلاقات الكينية الإسرائيلية، والتي تشتمل على العلاقات الكينية الإسرائيلية في المجال الاقتصادي والتعليمي والعسكري والسياسي، وأثر العلاقات الإسرائيلية الكينية على الأمن القومي المصري، سوف ينتقل الحديث عن الفصل الثالث سياسة كينيا الخارجية تجاه مشكلات الحدود مع دول الجوار، والذي يتناول مشكلة الحدود الكينية الصومالية، ومشكلة الحدود الكينية الأوغندية، ومشكلة الحدود الكينية الأثيوبية، ومشكلة الحدود الكينية التنزانية، ومشكلة الحدود الكينية السودانية.

# الفصل الثالث

# سياسة كينيا الخارجية تجاه مشكلات الحدود مع دول الجوار

# الفصل الثالث

# سياسة كينيا الخارجية تجاه مشكلات الحدود مع دول الجوار

**اولًا مشكلة الحدود الكينية الصومالية**

**ثانيًا مشكلة الحدود الكينية الأوغندية**

**ثالثًا مشكلة الحدود الكينية الأثيوبية**

**رابعًا مشكلة الحدود الكينية التنزانية**

**خامسًا مشكلة الحدود الكينية السودانية**

## اولًا مشكلة الحدود الكينية الصومالية

تهيمن على العلاقات الكينية الصومالية قضية هامة وهي نزاع الحدود بين الصومال من جهة وكينيا وأثيوبيا من جهة أخري، ويعود النزاع بين الصومال وكينيا إلى وجود قبائل صومالية في الإقليم الشمالي الكيني على الحدود الجنوبية الصومالية المعروف باسم إقليم انفدي(*)N.F.D.(1)

تعد مشكلة الحدود من أبرز مخلفات الاستعمار في إفريقيا، فالحدود السياسية في إفريقيا هي تقسيمات مصطنعة، حيث إنها رسمت خارج إفريقيا في مؤتمرات بأوروبا، وقد روعي في هذه التقسيمات المصالح والمآرب الاستعمارية، وترتب على ذلك تقسيم القبائل الواحدة والشعوب التي تتحدث

---

(*) الصومال الكيني أو إقليم انفدي N.F.D، هو اختصار Northern Frontier District ومعناها منطقة الحدود الشمالية، ويقع في شمال شرق كينيا مجاور للحدود الصومالية بمساحة 45 ألف ميل مربع وبالتالي هو يمثل خمس مساحة كينيا، ومعظم هذه المنطقة شبه صحراوية، ويعيش في هذا الإقليم رعاة صوماليين من القبائل التي تنتمي إلى الأوجادين والهاوية فضلًا عن قبائل الاجواران والجوري. انظر: محمد عبد الغني سعودي: مشكلة الحدود الصومالية والأراضي المقتطعة، الجزء الأول، أعمال الندوة الدولية للقرن الإفريقي، مطبعة جامعة القاهرة، 1985م، ص ص306،307.

(1) اجلال محمود رأفت، إبراهيم أحمد نصر الدين: القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985م، ص30. انظر الملحق رقم (3) و(4).

اللغة الواحدة دون اعتبار للتاريخ أو التقاليد المشتركة أو حتى للحدود الطبيعية الجغرافية، وعلى هذا أسهم الاستعمار الأوروبي في خلق عدم الولاء القومي بين هذه القبائل، وتغليب الانحيازات والولاءات الأولية على الانتماءات القومية.[1]

والصومال عبارة عن شبه جزيرة مثلثة الشكل في شرق إفريقيا في منطقة القرن الإفريقي، وتمتلك الصومال أطول ساحل في القارة الإفريقية مما جعلها بؤرة تنافس بين الدول الاستعمارية، وأدركت الدول الاستعمارية أهمية موقع الصومال فتسابقت للسيطرة عليها، وتم فرض الحدود السياسية الحالية للصومال خلال الاعوام 1885-1900م عن طريق بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وذلك حينما حصلت بريطانيا على كينيا والصومال البريطاني وحصلت فرنسا على الصومال الفرنسي(جيبوتي) حاليا، وإيطاليا على الصومال الايطالي الواقع في جنوب الصومال البريطاني، وقد مزق الاستعمار الصومال إلى خمسة أقسام هي(الإيطالي-الإنجليزي-الفرنسي-

[1] البيان: حمدي عبدالرحمن حسن، التوازن الإقليمي في شرق إفريقيا القضايا وآفاق المستقبل، التقرير الاستراتيجي الأول، السعودية، 2003م، ص444.

الاثيوبي–الكيني)، فالصومال هي البلد الوحيد الذي اشتركت في تقسيمه دولة إفريقية هي أثيوبيا.[1]

فقد كان لأثيوبيا مصالحها الخاصة في الصومال، حيث كانت تهدف إلى الحصول على منطقة الاوجادين، وهو ما حدث بالفعل.

وقد دخلت الإدارة البريطانية الاستعمارية في بلاد كينيا في عام 1895م ومنذ لحظة توقيع البروتوكول الانجلو إيطالي في عام 1891م الذي عين الحدود بين إقليم كينيا وإقليم الصومال الإيطالي، وهنا بدأت مخاوف الحكومة البريطانية من ظاهرة التغلغل المتزايد للقبائل الصومالية في شمال كينيا، ولذلك اتخذت السلطات البريطانية عدة خطوات تنظيمية في كينيا في عام 1902م استهدفت الحد من تحركات الرعاة الصوماليين عبر حدود الاقليمين، على أي حال فالعامل الرئيسي والمباشر وراء النزاع الصومالي الكيني حول الحدود، يكمن في التنقل المستمر والتحركات الدائمة للقبائل الصومالية التي تعيش على الرعي بين مناطق حدود الدولتين، فالسياسة

---

[1] عبدالحميد سرحان عبده محمود: مصر وحركات التحرر الإفريقي بعد ثورة يوليو كينيا والصومال نموذجًا، ورقة عمل منشورة، مقدمة إلى مؤتمر شباب الباحثين الرابع للعلوم الاجتماعية والإنسانية والتربوية، جامعة جنوب الوادي، 27–28 فبراير 2018م، ص ص 8،9.

الاستعمارية البريطانية في كينيا كانت من أهم الأسباب التي بلورت إحساس صومالي كينيا بالتفرد القومي والتميز الذاتي كأمة تتكامل مع سائر صومالي القرن الإفريقي.[1]

على أي حال فالصومال تملك ثاني أطول حدود مع كينيا وتبلغ حوالي 682 كيلومتر[2]، وقد أدي ضغط الصوماليين المتواصل على قبائل الجالا في شمال شرقي كينيا إلى زحزحتهم إلى الغرب من النهر، وبالتالي انخفض عدد الصوماليين في كينيا في سنة 1921م نتيجة لتنازل بريطانيا عن الإقليم الواقع بين نهر جوبا وحدود الصومال الإيطالي كما ذكر سابقًا، وقام النزاع بين الطرفين فيما بعد ودار صراع الحدود بين الصومال وأثيوبيا والصومال وكينيا.[3]

---

[1] بطرس بطرس غالي: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، الطبعة الأولي، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، 1974م، ص ص282،283.

[2] أحمد موسي عثمان: الموقع الجغرافي للصومال وأثره على الصراع السياسي في منطقة القرن الإفريقي، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب، جامعة إفريقيا العمالية، السودان، 2017م، ص188.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي: النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005م، ص ص109-113.

فحتى الأربعينيات ظل صومالي إقليم الحدود الشمالية بكينيا يخضعون لنظم إدارية مختلفة عن النظم المطبقة في سائر أنحاء الأقاليم الكينية، مما أدي إلى تعميق آثار العزلة الاجتماعية والنفسية التي عاش فيها صومالي كينيا، وعندما اقترح وزير الخارجية البريطاني أرنست بيفن في عام 1946م إقامة الصومال الكبير الذي يضم شتات القومية الصومالية المبعثرة في أنحاء القرن الإفريقي، وقد توجهت أنظار صومالي كينيا إلى البلد الذي أوشك أن يكون جمهورية الصومال المستقلة، وقد مثلت عناصر صومالية إقليم الحدود الشمالية في المجلس التشريعي الكيني في عام 1959م وذلك في إطار نظام الحكم الذاتي المتدرج الذي منحته بريطانيا للبلاد آنذاك، ومنذ أول عام 1960م أصبح إعلان استقلال الصومال وشيك الحدوث، فتصاعدت النزعة القومية الانفصالية لدي صومالي كينيا، وكان من أهم مظاهر ذلك إنشاء حزب صومالي كينيا في يوليو عام 1960م وهو الحزب التقدمي لشعب إقليم الحدود الشمالية، وكانت على رأس مبادئ برنامجه السياسي:

1- انفصال الإقليم الشمالي الذي تقطنه اغلبية صومالية.

2- ضم هذا الإقليم إلى جمهورية الصومال المستقلة.(1)

فبعد نضال مرير دام أكثر من نصف قرن استقلت جيبوتي وأما المحميتان البريطانية والإيطالية فقد انضمتا في اتحاد تحت علم واحد، وأنشأتا جمهورية الصومال الديموقراطية في عام 1960م.(2)

على أي حال فالقبائل الصومالية الموجودة في الإقليم الشمالي الكيني كانت دائمًا واعية بقوميتها، وقد حرك هذا الشعور لديها ثلاثة عوامل رئيسية:

1- ميلاد الجمهورية الصومالية في عام 1960م باتحاد الجزأين الإيطالي والبريطاني.

2- نداءات كوامي نكروما(*) لإعادة النظر في الحدود الإفريقية الحالية باعتبارها ميراثًا ظالمًا خلفه الاستعمار للقارة الإفريقية.

---

(1) بطرس بطرس غالي: المرجع السابق، ص ص282،283.

(2) عبدالحميد سرحان عبده محمود: المرجع السابق، ص9.

(*) كوامي نكروما، ولد كوامي نكروما في غانا وكانت تسمي آنذاك بساحل الذهب نسبة لثرائها بهذا المعدن النفيس، ولد كوامي نكروما في 18 سبتمبر عام 1909م، وكلمة كوامي ( Kwame ) تعني السبت، وكان أبوه حدادًا وقيل صائغًا في قرية نكروفل ( nekroful ) في نزيما ( nzima ) في أقصي الجنوب الغربي لساحل الذهب، وقد توفي عندما كان ابنه نكروما طفلًا، ودرس نكروما في مدارس الإرساليات وتخرج في

3- اقتراح المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا سنة 1942م بأن تتوحد جميع الأراضي التي تسكنها القبائل الصومالية تحت وصاية بريطانيا.[1]

تبلورت النزعة الانفصالية في شمال شرق كينيا في سبتمبر 1961م أثناء انعقاد المؤتمر التأسيسي لوضع أول دستور للدولة الكينية في نيروبي، حيث انسحب ممثلو السكان الصوماليين من المؤتمر بعد أن طالبوا بتطبيق حق تقرير المصير القومي بالنسبة لسكان مناطق الحدود الشمالية، وعندما

---

عام 1935م، وكان نكروما علي المذهب الكاثوليكي، ثم سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية للمزيد من الدراسة العليا فقضي بها سبع سنوات بجامعة لنكولن في ولاية مسيسبي وهي خاصة بالزنوج، وحصل منها على الليسانس في الآداب واللاهوت ثم الدكتوراه في الآداب، انتخب رئيسًا لجمعية الطلبة الافارقة في أمريكا وكندا، وقد سافر إلى إنجلترا في عام 1945م والتحق بكلية الاقتصاد بجامعة لندن، وتم انتخابه سكرتيرًا للمؤتمر الإفريقي العام، ثم عاد نكروما إلى ساحل الذهب في عام 1948م وبدأ نشاطه السياسي متأثرًا بمظاهر التفرقة العنصرية فأصدر في العام نفسه صحيفة أكرا ايفننج نيوز ( Accra Evening News Paper )، وفي عام 1949م أسس حزب الشعب الدستوري وطالب بالاستقلال، وقد تسبب مطلبه هذا في سجنه في عام 1950م بتهمة تشجيع الأحزاب والاخلال بالأمن، وفي عام 1951م وهو سجين انتخب عضوًا بالمجلس التشريعي وحصل حزبه على خمسة وثلاثين مقعدًا من جملة ثمانية وثلاثين مقعدًا، وبعدها تم العفو عنه من جانب الحاكم العام السير تشارلز نوبل أردن كلارك، وطلب الحاكم العام من نكروما تشكيل الحكومة، وأصبح نكروما الزعيم الأوحد في ساحل الذهب، وشكل حكومته وكان أول افريقي يصل إلى هذا المنصب في مستعمرة بريطانية، وفي عام 1957م وافقت بريطانيا على فكرة نكروما بوضع دستور جديد للبلاد، وفي 6 مارس 1957م نالت غانا استقلالها. انظر: دراسات إفريقية: الطيب أبشر الطيب، قادة الاستقلال في شرق ووسط وغرب إفريقيا في القرن العشرين ودورهم في تحقيق السلام والوحدة الوطنية، السودان، العدد 19، 1998م، ص148؛ وانظر أيضا: شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: رواد التحرر الوطني الإفريقي، المرجع السابق، ص ص137-143.

[1] اجلال محمود رأفت، إبراهيم أحمد نصر الدين: المرجع السابق، ص30.

دُعي صومالي كينيا إلى الاشتراك في انتخابات المجلس التشريعي للبلاد في فبراير عام 1962م، قاطع هؤلاء العملية الانتخابية برمتها خشية أن يعتبر اشتراكهم هذا عبارة عن اعتراف منهم بالوضع القائم، أو بانتمائهم الدائم إلى كينيا.[1]

بدأت الأحزاب الصومالية في مارس 1962م في الإقليم الشمالي لكينيا تدخل جديًا في نزاع الحدود، فأصدرت بيانًا تطالب باتحاد اقليمهم مع جمهورية الصومال، وجاء في بيان مارس 1962م ما يلي:

1- الأحزاب السياسية لمنطقة الحدود الشمالية في كينيا، لن تسمح لأي إفريقي أو أوروبي بأن يتحكم في مصيرها.

2- وضع حد للفرقة والانقسام مع اخوتهم الصوماليين.

3- الأسلوب الإداري الوحيد الذي يصلح مع جميع الصوماليين هو الإدارة الصومالية التي مركزها مقديشيو.

---

[1] بطرس بطرس غالي: المرجع السابق، ص284.

4- الاعتراض على الدستور الكيني الجديد الذي لا يشمل الصوماليين على الاطلاق، رغم أنه ينص على حماية الحقوق الشخصية للسكان.

5- المطالبة بحق تقرير المصير الذي يعني الاتحاد مع باقي فئات الشعب الصومالي، فسكان الإقليم الشمالي عددهم بين 150 و200 ألف نسمة، في حين أن عدد باقي سكان كينيا 6,5 مليون نسمة، فمن الخطأ محاولة بريطانيا الخضوع لضغط باقي أقاليم كينيا.

6- توضيح أن الصوماليين في الإقليم الشمالي هم مجموعة منفصلة داخل كينيا، إذ أنه محظور عليهم البحث عن عمل في باقي أقاليم كينيا، وكذلك تأشيرة الدخول إلى كينيا لا تتضمن زيارة المناطق الشمالية.

7- توضيح أن عددًا كبيرًا من الصوماليين في الإقليم الشمالي لم يروا نيروبي إلا مرة واحدة، رغم كونها جزءًا من كينيا لمدة ستين عامًا.[1]

وقد ظهرت رغبة القبائل الصومالية في شمال كينيا في الانضمام إلى الصومال في أكثر من مناسبة، وكان أوضحها من الناحية الرسمية تقرير لجنة تقصي الحقائق الذي أرسلته بريطانيا إلى الإقليم الشمالي في كينيا في عام 1963م للتعرف على رغبة القبائل الصومالية، وقد أبدت الأغلبية الرغبة في الانفصال عن كينيا والانضمام إلى الصومال، ورغم ذلك امتنعت بريطانيا عن تنفيذ هذه الرغبة وأبقت على الإقليم الشمالي داخل الحدود الكينية وأعطته بعض الحريات في إدارة أموره المحلية، وقد نتج عن ذلك قطع العلاقات

---

[1] مجلة السياسة الدولية: بطرس بطرس غالي وآخرون، الخلاف الصومالي الأثيوبي الكيني، مصر، العدد 19، السنة 6، 1970م، ص ص228،229؛ وانظر أيضا: أحمد برخيت ماح: وثائق عن الصومال والحبشة وأريتريا، الطوبخي للطباعة والنشر، القاهرة، 1982م، ص456.

الصومالية البريطانية واستمرار حكومة الصومال في مساعدة فصائل الشفتا(*)على الأعمال التخريبية داخل كينيا.(1)

أما عن موقف السياسيين في كينيا فكان موقفهم معارضًا لدعوي الانفصال ويدعون الحكومة للتعامل بكل بحزم في هذه المسألة، وصرح توم مبويا أكثر من مرة باستحالة انفصال إقليم انفدي متهمًا جمهورية الصومال بالتحريض على انفصال انفدي وتخويف الصوماليين من مغبة البقاء داخل

---

(*) الشفتا، هي تنظيمات مسلحة من شباب القبائل الصومالية التي تعيش في الإقليم الشمالي الكيني، وتطالب بالانفصال عن كينيا والانضمام إلى جمهورية الصومال، وهي تقوم بهجمات تخريبية على الأراضي الكينية ثم تعود لتختبئ داخل الحدود الصومالية، ويوجد رأيان في علاقة الصومال بالشفتا، الرأي الأول يقول أن الحكومة الصومالية هي التي شكلتها من بين المنطقة المتنازع عليها، أما الرأي الثاني فيرجع تكوينها إلى الرغبة الحقيقية للقبائل الصومالية في النضال لهذا الهدف القومي، ويقتصر دور الحكومة الصومالية على المساعدات فقط والسماح لها بعبور الحدود إلى داخل الصومال هربًا من مطاردة الحكومة الكينية. انظر: اجلال محمود رأفت: إبراهيم أحمد نصر الدين، المرجع السابق، ص31.

(1) اجلال محمود رأفت: إبراهيم أحمد نصر الدين، المرجع نفسه، ص31؛ وانظر أيضا: محمد إبراهيم عبدي عبد الله: مشكلة الصومال الغربي وأثرها على العلاقات العربية الإفريقية، 1960–1988م، الطبعة الأولي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010م، ص134.

Mohamed Haji Ingiriis: Hannah Whittaker, Insurgency and Counterinsurgency in Kenya, a social history of the Shifta conflict, c. 1963-1968, Africa, vol. 87, no. 3, 2017, p. 646.

كينيا، واعتبر توم مبويا هذا التصرف يتناقض مع مبادئ الوطنية الإفريقية وشعار الوحدة الإفريقية، واعتبر هذا الأمر تدخلًا في شئون في كينيا الداخلية.[1]

بدأ النزاع يحتد في 1963م بين الجمهورية الصومالية من ناحية والسلطات الكينية والحكومة البريطانية من جهة أخري، ففي يناير 1963م اعترضت الصومال على قيام بريطانيا والسلطات الكينية بإعادة تخطيط الحدود الداخلية بين أقاليم ومناطق كينيا، والتي طبقت على إقليم الحدود الشمالية، وكان اعتراضها هذا مبنيًا على أساس أن هذه العملية قد أجريت دون احترام لمطالب شعب الإقليم بالانفصال عن كينيا، ووجهت الصومال مذكرة إلى الحكومة البريطانية تقترح فيها عقد مؤتمر لتهيئة الانفصال لإقليم الحدود الشمالية عن كينيا في تاريخ لا يتعدى نهاية شهر يناير 1963م، وأكدت بريطانيا للصومال على سبيل المراوغة، أنها سترجع إليها قبل اتخاذ أي قرار نهائي بشأن إقليم الحدود الشمالية فيما قبل إعلان قيام الدستور

---

[1] محمد نور جعل: جذور النزاعات السياسية وآلية فضها في الصومال، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد دراسات الكوارث واللاجئين، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، 2002م، ص ص102-104.

الكيني، وأعلن وزير المستعمرات البريطاني دنكان سانديز في مارس 1963م أن بريطانيا قررت إصدار نظام الحكم الذاتي في كينيا على أساس أن المناطق التي تسكنها غالبية من الصوماليين ستصبح اقليمًا سابعًا منفصلًا عن كينيا، يطلق عليه اسم الإقليم الشمالي الشرقي.[1]

وكان من نتيجة رفض بريطانيا تطبيق حق تقرير المصير للصوماليين في شمال كينيا، أن قطعت حكومة الصومال علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة البريطانية في 18 مارس 1963م، وأصدرت الحكومة الصومالية كتيبًا عن مصير إقليم الحدود الشمالية، وأهم ما جاء فيه التعجب من الموقف البريطاني على هذا النحو المخالف لمبدأ حق تقرير المصير، والتفسير الوحيد الذي يمكن استخلاصه من هذا التصرف هو:

1- أن المصالح الاستعمارية التي لدي الحكومة البريطانية في كينيا مثل الإبقاء على القواعد العسكرية، هي التي دفعت بها إلى محاولة القضاء على جميع الحقوق التي قد تبدو مناهضة لهذه المصالح.

---

[1] بطرس بطرس غالي: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، المرجع السابق، ص ص285،286.

2- أن الحكومة البريطانية مازالت خاضعة لميولها إلى التسامح والتهاون مع الحكم الحالي في أثيوبيا، وذلك على حساب الشعب الصومالي، وهو ميل لا يستبعد ارتباطه بانتهازات سياسية واسعة مرتبطة بمصالح عدة دول غربية أخري. [1]

3- أن الحكومة البريطانية قد انتهت إلى أن مصالحها ستخدمها في حالة التوتر والنزاع في القرن الإفريقي، فالحكومة البريطانية قديمًا وحديثًا مسئولة عن سلوكها وسياستها تجاه الشعب الصومالي والمقاطعات التابعة له، وكان من أثرها أن أصبح القرن الإفريقي يسوده حالة تأزم ونزاع سياسي ضار بالعلاقات بين الجمهورية الصومالية والدول المجاورة لها.

4- أن الحكومة البريطانية مساندةً منها لهذه السياسة عازمة على تفادي أي خزي أو عار يمكن أن يلحق بها في كينيا.[2]

---

[1] بطرس بطرس غالي وآخرون: الخلاف الصومالي الأثيوبي الكيني، المرجع السابق، ص ص229،230.

[2] بطرس بطرس غالي وآخرون: الخلاف الصومالي الأثيوبي الكيني، المرجع السابق، ص 230

أما عن وجهة نظر كينيا في مسألة إقليم الحدود الشمالية فقد بدت واضحة في المذكرة التي قدمها وفد كينيا أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية المنعقد في أديس أبابا في مايو عام 1963م وكان هو المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية.[1]

وبدأ الوفد الكيني مذكرته بالتركيز على دور الحكم الاستعماري البريطاني في كينيا في تمجيد الفوارق القبلية في الدين واللغة والثقافة، فكان الصوماليون يعرفون كفئة منفصلة عن باقي الشعوب الإفريقية، كما كانت الرقابة على حركة التنقل إلى إقليم الحدود الشمالية شديدة، وبالتالي قللت من إمكانية اندماج قبائل هذا الإقليم مع سائر الشعب في كينيا، ونتج عن ذلك استسلام الصوماليين لهذا الاستعمار العقلي فأدي هذا إلى نمو عداء قبلي، وأصبح هؤلاء الصوماليون يرون أنفسهم مختلفين في الجنس عن سائر الشعوب الإفريقية، فرفضوا فكرة الاندماج الوطني لتكوين أمة واحدة في كينيا وأخذوا يسعون للانضمام إلى إخوانهم من القبليين عبر الحدود في الصومال، وتوافق هذا مع نظرية الصومال الكبير التي تؤيدها الصومال

---

[1] بطرس بطرس غالي: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، المرجع السابق، ص ص286،287.

بشدة، وقد أوضح الوفد الكيني أن مطالب الصوماليين هذه لا تقوم على أساس أي حقوق لهم في الأرض أو أي سند تاريخي يثبت أن إقليم الحدود لشمالي كان في وقت ما جزءًا من الصومال، وهم على علم بأن مثل هذه المطالب ليس لها أي أساس، وهم أيضًا على علم بأن الصوماليين في كينيا ليسوا أصلًا من سكان كينيا وأنهم هاجروا إلى كينيا منذ بداية هذا القرن فقط، وإنما تكمن مطالبهم في التجانس القبلي والثقافي واللغوي مع مواطني الصومال، وأوضح الوفد الكيني أن محاولة إنشاء دولة إفريقية جديدة على أساس التجانس القبلي والديني تعد جريمة في حق إفريقيا والحركة الوحدوية الإفريقية وسلاحًا خطيرًا لهدم التضامن الإفريقي.[1]

وقد انتهي مؤتمر أديس أبابا دون التوصل إلى أي تسوية ولو مؤقتة للخلاف الصومالي الكيني حول إقليم الحدود الشمالية، وفي أغسطس 1963م جرت محالة جديدة لإنهاء الخلاف متمثلة في مؤتمر عقد في روما، وضم وفودًا صومالية وبريطانية وكينية، وامتنع الوفد البريطاني عن اتخاذ قرار من جانب واحد يتعلق بإقليم الحدود الشمالية بكينيا، واقترح وفد كينيا أن

---

[1] بطرس بطرس غالي وآخرون: الخلاف الصومالي الأثيوبي الكيني، المرجع السابق، ص ص233،234.

تحتكم الأطراف المعنية إلى منظمة الوحدة الإفريقية طبقًا لمبادئ ميثاق أديس أبابا، وكان الجانب الصومالي على علم تام بالتزام ميثاق أديس أبابا بمبدأ قدسية الحدود وقت إعلان استقلال الدول الإفريقية، وقد رفض الوفد الصومالي الاقتراح الكيني وانتهي مؤتمر روما دون تحقيق أي نتائج.[1]

وكان من نتيجة المطالب الصومالية التاريخية في مقاطعة الحدود الشمالية انفدي في شمال كينيا واعتبارها ضمن أراضي الصومال الكبير أن اتسمت العلاقات الصومالية الكينية بالتوتر والحساسية، وترفض حكومة كينيا هذه المطالب طبقًا لنظام القانون الإفريقي لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي حافظ على حدود ما بعد الاستعمار والذي يؤكد على مبدأ قدمية الحدود وعدم المساس بها، وقد أوجد جومو كينياتا تفسيرًا خاصًا لمبدأ حق تقرير المصير بالنسبة لصومالي كينيا، حيث صرح بأن الصوماليين الموجودين داخل حدود كينيا إذا أرادوا الارتباط بالصومال فما عليهم سوي الرحيل، وهذا يعني عدم التفريط في أي قطعة أرض من أراضي كينيا، ونتيجة لتقارب وجهات النظر بين كل من أثيوبيا وكينيا واعتبار الصومال عدوًا

---

[1] بطرس بطرس غالي: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، المرجع السابق، ص288.

مشتركًا لهما تم توقيع معاهدة صداقة وتعاون ودفاع مشترك بين كينيا وأثيوبيا في يوليو 1963م مدتها عشر سنوات تتجدد تلقائيًا، وكانت موجهة أساسًا ضد الصومال، ومنذ ذلك الحين توترت العلاقات الصومالية الكينية وأعلنت حالة الطوارئ على منطقة الحدود وقطعت العلاقات الدبلوماسية.(1)

وقدمت كينيا وأثيوبيا شكوى مشتركة ضد المطامع التوسعية للصومال إلى مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية أثناء دورة انعقاده غير العادية في دار السلام في فبراير 1964م وهنا أصدر المجلس قرارًا موجهًا إلى كل من الصومال وكينيا تضمن الآتي:

1- يدعو حكومتي الصومال وكينيا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتسوية النزاع الحالي، وفقًا لروح الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من الميثاق.

2- يدعو حكومتي الصومال وكينيا إلى الامتناع عن الأعمال الاستفزازية والدعائية مستقبلًا أثناء محاولة الوصول إلى تسوية النزاع.

---

(1) علا عبد القادر بهجت: الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية للازمات الصومالية وافاق التسوية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ببورسعيد، جامعة قناة السويس، 2005م، ص ص115،116.

3- يقرر إبقاء موضوع النزاع في جدول أعمال الدورات القادمة لمجلس الوزراء حتى الوصول إلى تسوية نهائية للمسألة.[1]

وقد نظر مجلس وزراء خارجية الدول الإفريقية في دورته العادية المنعقدة في لاجوس في الفترة ما بين 24-29 فبراير 1964م إلى النزاع الصومالي الكيني، وأصدر بشأنه قرارًا آخر جاء فيه:

1- يدعو حكومتي كينيا والصومال إلى الشروع في أقرب فرصة ممكنة في إجراء مفاوضات مباشرة مع الالتزام بالفقرة 3 من المادة الثالثة من الميثاق بهدف إيجاد تسوية سلمية دائمة للخلافات القائمة بينهما.

2- ويدعوهما إلى الامتناع عن جميع الأعمال التي قد تؤدي إلى زيادة خطورة الأوضاع أو الحيلولة دون نجاح تسوية سلمية وأخوية، كما يدعو إلى ابلاغ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات التابع لمنظمة الوحدة الإفريقية القادم بنتيجة تلك المفاوضات.[2]

---

[1] بطرس بطرس غالي: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، المرجع السابق، ص ص289،290.

[2] بطرس بطرس غالي وآخرون: الخلاف الصومالي الأثيوبي الكيني، المرجع السابق، ص240.

والقرار بهذا يؤكد على أنه لا يجوز تعديل الحدود بين الصومال وكينيا، ورغم كل محاولات التسوية لحل النزاع بين كينيا والصومال إلا أن الخلاف ما زال قائمًا، وهذا يدل على عدم تعاون الطرفين في الأمر، فكل منهما لا يريد تقديم أي تنازلات بشأن النزاع بينهما، وكل طرف منهما يري أن الحق معه.

وقد قام الرئيس التنزاني جوليوس نيريري بزيارة رسمية للصومال، وقدم مبادرته بالعودة إلى المحادثات بين كينيا والصومال، وتمت تلك المحادثات بالفعل في مدينة أروشا بتنزانيا بحضور نيريري، ولكن الرئيس الصومالي رفض أن يتنازل عن موقفه، ووضع شروطًا مسبقة لعودة العلاقات الطبيعية بين الصومال وكينيا، وكان أهم شروطه أن تعترف كينيا رسميًا بالمطالب الإقليمية الصومالية، وقد عرض الرئيس جومو كينياتا أن تلتزم الصومال بالالتزامات التالية:

1- أن تكشف رسميًا الأنشطة الإرهابية للقوات الصومالية المسلحة المتمردة في الإقليم الشمالي الشرقي في كينيا.

2- أن توقف فورًا كل دعاية موجهة ضد كينيا.

3- أن تصدر أوامرها إلى رجال الإدارة الصومالية بالتعاون مع زملائهم الكينيين من أجل العمل على استتباب السلام في الإقليم الشمالي الشرقي.

ورغم جهود الرئيس نيريري فإن محادثات أروشا انتهت إلى طريق مسدود، ولجأت كينيا بعدها إلى إنشاء اتصالات عسكرية مشتركة مع أثيوبيا لتنسيق عمل الدولتين الحليفتين العسكريتين على حدودهما ضد الحكومة الصومالية.(1)

واشتدت هجمات الشفتا على القري الكينية في عام 1966م، فأخذوا يسرقون الماشية ويفجرون الجسور وأماكن وجود المياه، وهاجموا مراكز الشرطة والجيش الكينية، وأخذت المخيمات الصومالية المجهزة بإمداد الشفتا بالأسلحة والمشورة في كل أمر، وجاء رد الفعل الكيني بزيادة القوات العسكرية في منطقة الخلاف مع الصومال.(2)

---

(1) بطرس بطرس غالي: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، المرجع السابق، ص ص291،292.

(2) Department of state: visit of British Foreign Secretary George Brown Kenya-Somalia border problems, 12, Oct, 1966.

وأصدرت الحكومة الكينية في 22 يناير 1966م قرارًا وزاريًا بمنح شركة البترول البريطانية B.D وشركة شل اللذان يكونان شركة واحدة في شرق إفريقيا حق امتياز التنقيب على البترول في الإقليم الشمالي الكيني المعروف بانفدي ومدة هذا الامتياز 7 سنوات وشهر، هذا وقد سبق للحكومة الكينية قبل استقلال البلاد عام 1962م أن منحت نفس الشركة هذا الامتياز ولكن الشركة توقفت عن العمل وذلك نظرًا لعدم استتباب الأمن في المنطقة، على أي حال فقد اشترطت الشركة على الحكومة الكينية ضرورة تزويدها بفرقة من الجيش الكيني لحماية المنشآت وحماية أرواح العاملين، وقد وافقت الحكومة الكينية على هذا الأمر، وقد وصلت المعدات اللازمة للتنقيب في الانفدي إلى كينيا.[1]

وقد قامت الحكومة الكينية في 21 يونيو 1966م بقطع علاقاتها التجارية مع الحكومة الصومالية، كما حظرت على الطائرات الصومالية استخدام المطارات الكينية، وفرضت إخلاء منطقة واسعة من الحدود الكينية

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048566، محفظة 50، رقم 5/2، الادارة الإفريقية، الشئون الاقتصادية، بريطانيا وعلاقاتها مع الدول الإفريقية 1965-1967م، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن منح الحكومة الكينية امتياز خاص لشركة البترول البريطانية B.D، 24 مارس 1966م.

الصومالية من سكانها، واتخذت إجراءات إدارية وبوليسية صارمة استهدفت منع تحركات القبائل الصومالية وهي 25 قبيلة تعيش في الأراضي الكينية عبر الحدود.[1]

وقد عقد وزير الاستعلامات الصومالي مؤتمرًا صحفيًا في 17 أغسطس 1966م، بشأن وصول قوات بريطانية إلى كينيا في منطقة الانفدي، وقد حضره وزير الخارجية الصومالي ومندوبون عن السفارات الأجنبية، وقد تناول المؤتمر الاشتباكات القائمة على الحدود بين القبائل الصومالية والقوات الكينية في الانفدي، وقد احتجت الصومال بشدة على التحركات المعادية في المنطقة خاصة بعد وصول القوات البريطانية إلى هناك بدعوي إجراء مناورات عادية بينهما تهدف إلى محاولة قمع الحركات الثورية في المنطقة خاصة بعد التصريحات التي ألقاها المسئولون الكينيين، وقد أوضح الوزير الصومالي حرص بلاده على اتخاذ الإجراءات الضرورية من جانبها لمواجهة هذه التحركات، وهاجم الوزير الصومالي بريطانيا وسياستها في

---

[1] بطرس بطرس غالي: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، المرجع السابق، ص292.

المنطقة مطالبًا إياها بسحب القوات البريطانية من الانفدي حفاظًا على السلام في شرق إفريقيا.[1]

نشرت صحيفة صوت الصومال التي تصدرها وزارة الاستعلامات الصومالية مقالًا عن منح كينيا لبريطانيا حق التنقيب عن البترول في الانفدي، وأوضحت الصحيفة أن كينيا ترفض حل مشكلة الانفدي رغم كل ما تسببه لها من متاعب وخسائر نتيجة لاستمرار الاغتيالات بين القبائل والقوات الكينية والصومالية.[2]

على أي حال ففكرة التنقيب عن البترول في الانفدي هي أحد أهم أسباب تمسك كينيا بهذه المنطقة، وإعطاء كينيا لبريطانيا حق التنقيب عن البترول في الانفدي التي يدور حولها الخلاف فهو قرار يزيد من هوة

---

(1) دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048566، محفظة 50، ملف 1، رقم 217/511، الادارة الإفريقية، الصحافة والابحاث، بريطانيا وعلاقاتها مع الدول الإفريقية 1965-1967م، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية، 17 أغسطس 1966م.

(2) دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048566، محفظة 50، ملف 1، رقم 17/369/49، الادارة الإفريقية، الشئون الاقتصادية، بريطانيا وعلاقاتها مع الدول الإفريقية 1965-1967م، خطاب لسفارة الجمهورية العربية المتحدة في نيروبي، 22 نوفمبر 1966م.

الصراع بين كينيا والصومال، ويدخل المسألة في طور صعب جدًا من أصعب مراحل النزاع بين الطرفين.

وكانت بريطانيا مهتمة بإقليم انفدي حيث أنه المصدر الحيواني الذي يصدر المواشي إلى بريطانيا وأقطار الكومنولث، فقد كانت تحصل على أعداد ضخمة من المواشي وكميات كبيرة أيضًا من السمن من هذا الإقليم، كما أن بريطانيا كانت تعتقد بأن عودة منطقة انفدي للصومال سيعطل حصولها على الثروة الحيوانية والمعدنية.[1]

وقد عقد في الصومال مؤتمر التضامن الصومالي والذي عقده مجلس الشباب الصومالي في الفترة من 15–20 يناير 1967م، وفي اليوم الثالث لانعقاد المؤتمر تحدث الشيخ عبد القادر حسين رئيس جبهة التحرير الوطنية عن مشكلة انفدي، وأعلن أن إقليم انفدي هو جزء صومالي تحتله كينيا عنوة

---

[1] جمهورية الصومال، وزارة الاستعلامات، انفدي N.F.D مشكلة على الحدود تزرعها بريطانيا بين كينيا والصومال، القاهرة، سجل العرب، ص13.

بوحي من الاستعمار الإنجليزي الذي كان يسيطر على المنطقة، وأوضح أن جميع سكان منطقة انفدي صوماليون لغة وعادات وتقاليد.(1)

على أي حال انتهت المرحلة الحرجة المتوترة من العلاقات الكينية الصومالية بوصول عبد الرشيد على شارماكي(*)إلى رئاسة جمهورية الصومال ومحمد إبراهيم عقال(**)إلى رئاسة وزراء الصومال في يونيو

---

(1) دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 049552-0078، محفظة 131، ملف 2، الادارة الإفريقية، الشئون الثقافية، فرنسا وعلاقاتها مع الدول الإفريقية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن مؤتمر التضامن الصومالي، 25 يناير 1967م.

(*) عبد الرشيد على شارماكي، ولد في أكتوبر 1919م في بلدة هارارديري شمال مركز إقليم مدج في الصومال، وتنحدر أسرته من عشيرة ماجرتين، وقد نشأ في مقديشو، وتلقي تعليمه في الكتاتيب وأتم الإبتدائية في عام 1936م، وبعد ذلك عمل في التجارة ثم كموظف حكومي في الإدارة الاستعمارية الإيطالية، وانضم عبد الرشيد على شاراماكي إلى عصبة الشبيبة الصومالية عند تأسيسه في عام 1943م، ثم دخل الخدمة المدنية في سلطة الإدارة البريطانية في عام 1944م، وقد أكمل شارماكي دراسته الثانوية في عام 1953م، وحصل على منحة للدراسة في جامعة روما سابينزا، وحصل منها على درجة الدكتوراه  في العلوم السياسية، وقد تولي رئاسة مجلس الوزراء في الصومال في الفترة من 12 يوليو 1960م حتى 14 يونيو 1964م، ثم رئيسًا للبلاد في 10 يونيو 1967م حتى اغتيل في 15 أكتوبر 1969م.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%A8%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D8%AF_%D8%B9%D9%84%D9%8A_%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A

(**) محمد إبراهيم عقال، ولد محمد حاجي إبراهيم عقال في 15 أغسطس 1929م في مدينة أودوينه التابعة لولاية توغدير في وسط الصومال، انتقل في طفولته إلى مدينة شيخ التي تلقي فيها تعليم القرآن حتى تخرجه من الثانوية العامة، وبعدها انتقل إلى بريطانيا في عام 1950م لكي يستكمل تعليمه الجامعي، وحصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد، وقع محمد إبراهيم عقال

1967م، وكانت لهما ميول نحو المفاوضات الدبلوماسية كحل لقضية الحدود الصومالية ككل، وقد استجابت الحكومة الكينية للنزعة الصومالية الجديدة تجاه مسألة الحدود، وأصدرت نيروبي كتابًا أصفر أظهر استعداد كينيا للعودة إلى مفاوضات السلام المباشرة مع الصومال، ولكن تحت شروط معينة أهمها إيقاف كل الأنشطة المعادية لكينيا بما فيها إمداد المتمردين في الإقليم الشمالي بالأسلحة والذخيرة، إلا أن الحكومة الصومالية ردت على هذا الكتاب الأصفر بمذكرة رسمية أوضحت فيها عدم قبولها لتلك الشروط المسبقة، هذا وإن كانت أبدت استعدادها لإجراء مفاوضات ثنائية مباشرة مع الحكومة الكينية.[1]

وقد لجأت الحكومة الصومالية من جراء حالة الحرب والمقاطعات بين الصومال وكينيا والأعباء الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تتحملها

---

في عام 1960م على وثيقة استقلال أرض الصومال من الاحتلال البريطاني، وهو أول وزير دفاع في الصومال بين عامي 1960-1962م، ثم تولي منصب وزير التربية في الصومال في عام 1962م حتى 1963م، ثم أصبح رئيسًا للوزراء في الصومال في عام 1967م حتى عام 1969م، وقد توفي محمد ابراهيمي عقال في 3 مايو 2002م في بريتوريا بجنوب إفريقيا أثناء عملية جراحية أجريت له في مستشفى عسكري، وقد دفن في مدينة بربرة الساحلية.

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85_%D8%B9%D9%82%D8%A7%D9%84

[1] بطرس بطرس غالي: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، المرجع السابق، ص ص292،293.

الصومال إلى انتهاج سياسة المصالحة مع كينيا، وتم التفاهم بين الدولتين في اجتماع رؤساء دول منظمة الوحدة الإفريقية في كنشاسا في سبتمبر 1967م وأصدرت الدولتان بيانًا مشتركًا أبديتا فيه رغبتهما في احترام السيادة والوحدة الإقليمية لكل منهما، وشروعهما في إيجاد حل لجميع الخلافات القائمة بينهما، وتعهد كلا الطرفين بحفظ السلام والأمن على جانبي الحدود، والامتناع عن القيام بحملات دعائية مغرضة ضد الطرف الآخر، كما وافقتا على الدعوة التي تكرم بها الرئيس كاوندا(*) رئيس زامبيا بالاجتماع في لوساكا في أواخر أكتوبر عام 1967م لتحسين التعاون بينهما وبحث الوسائل

(*) كينيث ديفيد كاوندا، ولد في 28 أبريل بمحافظة لوبو بروديسيا الشمالية زامبيا الآن، وأصوله من القبائل الملاوية، وكان والده ديفيد كاوندا منصر افريقي كبير تابع لكنيسة اسكتلندا، وتوفي والده وهو في الثامنة من عمره، وكانت والدته معلمة ادخرت المال منأجل تعليمه، درس الثانوية في مدينة لوساكا، ذهب إلى تنجانيقا بحثًا عن العمل ثم عاد لينضم إلى الجيش في لوساكا، وفصل من الجيش بعد يوم واحد من العمل فيه، ثم اشتغل بالسياسة ليناضل ضد الاستعمار، وفي عام 1960 أصبح رئيس حزب الاستقلال الوطني المتحد، ثم أصبح رئيس وزراء روديسيا الشمالية في عام 1964م تحت سيطرة الأقلية البيضاء، وأصر على مساعدة الافارقة ضد البيض، وفي نفس العام بعد منح البلاد الاستقلال أصبح أول رئيس للبلاد.

Ikechukwu Anthony Kanu: Kenneth Kaunda and the Quest for an African Humanist Philosophy, International Journal OF Scientific Research, Nsukka , University of Nigeria ,Vol. 3, No 8, 2014, p.375.

الكفيلة بتدعيم التعاون بين الدولتين[1]، وهذا التفاهم المشترك للبلدين في مؤتمر كينشاسا قد مهد إلى مفاوضات أروشا التي أسفرت عن إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية بين الصومال وكينيا.[2]

وقد اجتمعت الصومال وكينيا في 28 أكتوبر 1967م في أروشا بتنزانيا، وأبرما اتفاقًا جديدًا كان بمثابة تسجيل رسمي لكل بنود الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان في مؤتمر كنساشا للقمة الإفريقي والذي تضمن:

1- الحفاظ على السلم في ضفتي الحدود.
2- وقف الدعاية المغرضة بين البلدين.
3- إنهاء حالة الطوارئ.
4- وأضافت الدولتين بندًا جديدًا وهو تكوين لجنة ثلاثة مشتركة من ممثلين عن كينيا والصومال وزامبيا تكون مهمتها تطبيق نقاط الاتفاق المذكورة، ودراسة طرق ووسائل إنهاء النزاع، وذلك عبر اجتماعات دورية منتظمة بينهما.[3]

---

(1) إيهاب هادي نصار الخالدي: محمد سياد بري ودوره في السياسة الصومالية 1969م-1991م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2016م، ص104.

(2) آمال توفيق إبراهيم: مشكلة الحدود في القرن الإفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1977م، ص174.

(3) بطرس بطرس غالي: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، المرجع السابق، ص294؛ انظر أيضا: علا عبد القادر بهجت: المرجع السابق، ص116.

وقد استأنفت الصومال علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا، واتفقت الصومال مع كينيا في أوائل عام 1968م على تبادل التمثيل الدبلوماسي مرة أخري بينهما، وبعدها أعلنت كينيا العفو عن جميع المعتقلين السياسيين المتهمين في الحركة الانفصالية بإقليم الحدود الشمالية، واتبعت كينيا سياسات الدمج الاجتماعي والاقتصادي تجاه الصوماليين الموجودين فيها، وذلك عن طريق إنشاء المستشفيات والمدارس وتخصيص جزء من ميزانية الدولة لتلك المناطق، كما أنشأت الحكومة الكينية القري النموذجية لهم لربطهم بالأرض ومنع ترحالهم عبر الحدود الدولية في منطقة القرن الإفريقي.[1]

---

[1] بطرس بطرس غالي: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، المرجع السابق، ص294.

وبعد قيام محمد سياد بري(*)، بانقلاب عسكري عرف بانقلاب 21 أكتوبر 1969م(**) في الصومال، اشتدت المطالبة بإصرار باستعادة الأجزاء

(*) محمد سياد بري، ولد في عام 1919م في غرب حراء في مقاطعة لوغ الواقعة في منطقة جوبا العليا وهي منطقة تسمي شيليبو (shiilaapo) بالأوجادين في إحدى المناطق الصومالية التابعة إلى أثيوبيا، وهو ينتمي إلى قبيلة داروت وعشيرة الماريحان، وتضم قبيلة الداروت خمسة فروع وهي ( الماريحان-الأوجادين-المجرتين-الاورسنجلي-الدول بهانتي)، وحصل على الابتدائية في مدينة لوج (lug)، ثم انتقل إلى مقديشو عاصمة بلاده لمتابعة دراسته الثانوية، وفي عام 1941م انخرط في صفوف الشرطة، وتم تعيينه معاون ضابط في مقديشو تحت الإدارة العسكرية البريطانية 1940-1950م، وحينما غادرت القوات البريطانية كان محمد سياد بري قد وصل إلى أعلى رتبه منحت في الصومال وهي مفتش الشرطة، ثم سافر في أول بعثة صومالية من رجال البوليس ترسل إلى روما، وبعد تخرجه من الاكاديمية العسكرية في إيطاليا عاد إلى الصومال ورقي إلى رتبة ملازم، ثم أصبح رئيسًا لمفتشي الشرطة وعمل بقوات الشرطة من عام 1954م حتى 1960م، وبعدها أصبح نائبًا لقائد الجيش الوطني الصومالي الجنرال داوود عند نشأته في عام 1960م، ثم تدرج في المناصب حتى رقي إلى رتبه لواء في عام 1966م، وبعد وفاة قائد الجيش الصومالي الجنرال داوود انحصرت المنافسة بين محمد سياد بري ومحمد إبراهيم إلا أن المنافسة حسمت لصالح محمد سياد بري، وتولي قيادة الجيش وأصبح محمد إبراهيم نائبه، وأخذ كل منهما بجمع الضباط حوله ليقوم بانقلاب عسكري في الصومال لحسابه الخاص. انظر: إيهاب هادي نصار الخالدي: المرجع السابق، ص ص14-17.

(**) انقلاب 21 أكتوبر 1969م، اغتيل الرئيس عبد الرشيد علي شارماكي في 15 أكتوبر 1969م على يد حارسه الشخصي، وقد أحاط اغتياله الغموض، وربط الكثيرين هذا الاغتيال برفض سياسة المهادنة والمصالحة التي انتهجتها حكومة محمد إبراهيم عقال تجاه أثيوبيا، ونشبت عقب اغتيال شارماكي حالة من الفزع السياسي الخطير الذي أعجز مسئولين الحزب الحاكم عن شغله بسبب خلافاتهم الشديدة على من يتولى الحكم خلفًا للرئيس شارماكي، لدرجه أن هذه الخلافات منعت الحكومة من استكمال مراسيم الجنازة لمدة خمسة أيام كاملة إلى أن تم دفنه في 20 أكتوبر 1969م، ونادت بعض الأصوات بالتدخل الغربي لإنقاذ الصومال من الانهيار وكان تعبيرًا عن الإفلاس السياسي الذي وصل إليه نظام الحكم المدني، وهو ما مهد الطريق أمام انقلاب عسكري بقياده الجنرال محمد سياد بري القائد العام للقوات المسلحة، وهو ما دفع الجيش للتحرك في 21 أكتوبر 1969م تحت قيادة محمد سياد بري، وجاء الانقلاب غير دموي، حيث أسقط الحكومة الصومالية في غضون 24 ساعة من دفن الرئيس الصومالي المغتال عبدالرشيد على شارماكي، ووضع حدًا لجهود رجال السياسة المدنية للتوصل إلى اتفاق بشأن انتخاب رئيس جديد، وكان أعضاء الثورة الذين قاموا بالانقلاب 15 عضوًا من القوات المسلحة والشرطة، وأغلقت الجمعية الوطنية وأعلنت عدم

الصومالية المقتطعة والعودة إلى توحيد الوطن الصومالي الكبير بأجزائه الخمسة، هذا الأمر الذي أقلق كينيا بدرجة غير عادية.[1]

وأعلنت الحكومة العسكرية في الصومال أن أهم أولويات سياستها الخارجية إعطاء حق تقرير المصير للشعب الصومالي الذي ما يزال تحت السيطرة الأجنبية، وعلى الرغم من عدم تركيز الصومال على الجانب الكيني وتركيزها على الجانب الأثيوبي إلا أن أجواء العلاقات السياسية بين البلدين سادها التوتر، ويرجع ذلك إلى التوجه الصومالي نحو المعسكر الشرقي وبناء جيش مسلح.[2]

---

الشرعية للأحزاب السياسية الكثيرة التي كانت موجودة، كما أعلن بري أن البلاد سوف يتم حكمها عسكريًا للتخلص من الفساد والقبلية وسيتم استرجاع العدالة والديموقراطية، وأعلن أنه سيحترم كافة الاتفاقيات المبرمة مع حكومات الاتحاد السوفيتي وكينيا وأثيوبيا، وأعلن أنه سيدعم حركات التحرر مع العمل على توحيد الصومال كهدفه الأول، وقوبل انقلاب الجنرال بري بترحيب كبير من جانب قطاعات واسعة من الشعب الصومالي، سواء بسبب الفساد الهائل الذي كان قد شاب تجربة الحكم المدني القصيرة منذ الاستقلال، وتشكل مجلس أعلى للثورة من 25 ضابطًا برئاسة بري وتسلم الحكم في البلاد، ، كما تولي بري رئاسة الحكومة في الصومال. إيهاب هادي نصار الخالدي: المرجع السابق، ص23،27.

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF_%D8%A8%D8%B1%D9%8A

[1] إيهاب هادي نصار الخالدي: المرجع السابق، ص37.

[2] جمال محمد السيد ضلع: النظام السياسي الأثيوبي منذ عام 1960م، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1997م، ص111.

وكادت أن تتأزم العلاقات بين كينيا والصومال في أعقاب الانقلاب العسكري في الصومال عام 1969م على أثر اكتشاف محاولة لقلب نظام الحكم في كينيا، والتي اعتقل فيها غديون مويشو عضو البرلمان الكيني وذلك لعلاقته بمحاولة الانقلاب الفاشلة، وقد اعترف غديون مويشو بعلاقة الصومال بهذه المحاولة الانقلابية في كينيا، إلا أن الحكومة الصومالية نفت وبشكل قاطع وجود أي علاقة لها بمحاولة قلب نظام الحكم في كينيا.[1]

على أي حال فقد ذهب محمد سياد بري في يونيو 1972م في زيارة غير معلنة إلى كينيا والتقي بالرئيس جومو كينياتا في مدينة تاكوره، وفي هذا الاجتماع تم بحث العلاقات بين البلدين، ولكن لم تؤدي هذه المباحثات إلى أي نتائج إيجابية تذكر بشأن النزاع الحدودي القائم بينهما ولم يصدر أي بيان بعد هذه المباحثات.[2]

---

[1] إيهاب هادي نصار الخالدي: المرجع السابق، ص105.

[2] خميس دهام حميد: الصومال ومشكلات الوحدة الوطنية من الممالك القبلية إلى المحاكم الإسلامية، دار الجنان، الخرطوم، السودان، 2011م، ص120.

وبدأت بعض المجموعات الكينية الصومالية في تكوين جبهة أطلق عليها جبهة انفدي، إلا أنه لم يكن لها دور فعال على الساحة، كما أنها لم تجد التأييد من الصوماليين الكينيين، وبعدها أوقف محمد سياد بري دعمه للمعارضة الكينية الصومالية.[1]

على أي حال انتهت حالة الطوارئ بين الصومال وكينيا التي كانت قائمة على الحدود، وسمح للاجئين بالعودة إلى الصومال، كما عادت العلاقات الدبلوماسية بين الصومال وكينيا، وأوقفت أعمال الدعاية المعادية وأزيلت القيود المفروضة على التجارة، ويتبين مما سبق أن الصومال قد تخلت عن المطالبة بحق تقرير المصير وأنها واثقة من أن ممارستها لهذا الحق ستؤدي في النهاية إلى تحقيق مشروع الصومال الكبير، أي أن الاندماج سيتحقق وفقًا لهذه السياسة بطريقة قانونية على نسق ما حدث عند اندماج الصومال الإيطالي والصومال البريطاني فتكونت منهما جمهورية الصومال، ولكن الصومال تري أن سياستها الجديدة هي بمثابة تكتيك جديد يوصلها إلى

---

[1] خالد العقيد عبد الله: الأثر القبلي على السياسة والأمن في الصومال في الفترة من 1960 إلى 2008م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2010م، ص159.

هدفها بوسائل سلمية بعد أن تبين لها أن سياستها الأولي قد ألقت عبئًا ثقيلًا على ميزانيتها وميزانية أطراف النزاع، فضلًا عن عدم حصولها على التأييد الدولي، ويلاحظ أن سياسة المصالحة بشأن الحدود قد قوبلت بمعارضة شديدة من الجماهير الصومالية باعتبارها مهدرة لحق تقرير المصير للصوماليين في كينيا، غير أن هذه السياسة وافق عليها البرلمان الصومالي بعد مناقشة حامية.[1]

ويتضح مما سبق أن مسألة الحدود الكينية الصومالية تكون بالفعل قد انتهت بعقد اتفاق أروشا بتنزانيا في 28 أكتوبر 1967م، والذي ارتضت فيه الصومال بقاء إقليم انفدي تابعًا لكينيا، ودور منظمة الوحدة الإفريقية في تسوية النزاع الصومالي الكيني كان محدودًا للغاية، وذلك بسبب طبيعة النزاع الذي لم يصل إلى حد القتال العسكري العام بين القوات المسلحة النظامية للدولتين، وقرارات مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن النزاع الصومالي الكيني لم تؤد إلى تسوية سلمية، فكان تأثير هذه القرارات مقتصرًا على مجرد فتح طريق المفاوضات بين الدولتين، ولكن

---

[1] بطرس بطرس غالي وآخرون: الخلاف الصومالي الأثيوبي الكيني، المرجع السابق، ص ص251،252.

كان للوساطات الفردية متمثلة في مبادرة الرئيسين نيريري وكاوندا الدور الرئيسي في تقريب وجهات النظر بينهما.

## ثانيًا مشكلة الحدود الكينية الأوغندية

قامت بريطانيا والتي كانت تفرض حمايتها على كينيا وأوغندا بتحديد الحدود الغربية لكينيا، فقامت بضم المحافظة الجنوبية الشرقية وأجزاء من المحافظة الوسطي ومحافظة رودلف وذلك طبقًا لاتفاقية 1902م والتي عدلت في اتفاقية 1910م بنقل أجزاء إضافية من أوغندا، وأخيرًا بضم الجزء المتبقي من مقاطعة رودلف في أوغندا إلى كينيا وذلك طبقًا لاتفاقية 1926م، وبذلك تكون الحدود الكينية قد وصلت إلى بحيرة فيكتوريا.[1]

وتبدأ الحدود الغربية من نقطة ثلاثية تتقابل فيها الحدود السودانية والكينية والأوغندية وتتجه نحو الجنوب الشرقي بوجه عام وإن كانت كثيرة التعاريج وتتقاطع مع منابع عدة أنهار أهمها أوربوا، نابان، ناتابورا، مونين، كانيانجارنج، ناكاتون، وبعد تقاطع الحدود مع هذا النهر الأخير تسير متجهة من الجنوب الغربي حتى تصل الى جبل الجُن فتخرقه الحدود في قوس مائل

---

[1] McEwen, A. C: International Boundaries of East Africa, Oxford Clarendon Press, London, 1971, pp.448-452.

من شماله الشرقي حتى جنوبه الغربي حتى تصل الى نهر مالابا وتستمر في اتجاهها حتى تعبر طريق مابال بوسيا فتكمل سيرها متجهة نحو الجنوب حتى تصل الى نهر سيوفتتمش مع هذا النهر الأخير حتى مصبه على الشاطئ الشمالي لخليج بركلي[1]، وبذلك تكون قد وصلت الى بحيرة فيكتوريا، والحدود هنا تسير قريبة من الشاطئ في اتجاه الجنوب الغربي في منتصف القناة التي تفصل بين جزيرتي سيجالا في الغرب وسبما في الشرق ثم تغير اتجاهها وتسير نحو الجنوب الشرقي حتى تصل الى النهاية الغربية لجزيرة ماجيتا، وعندها تتجه جنوبًا إلى اقصي منوانجان غربًا ثم إلى اقصي غرب جزر ميجينجو ثم تتجه بعدها نحو الجنوب الشرقي حتى تلتقي بنقطة متقاطعة مع خط طول 34 شرقًا بدائرة العرض الأولي جنوبًا وهذه النقطة غرب شبه جزيرة موهورن بقليل وهنا تتقابل حدود أوغندا وكينيا وتنزانيا.[2]

وقد دار الخلاف الحدودي بين كينيا وأوغندا حول جزيرة ميجينجو والتي تقع في بحيرة فيكتوريا، وقد أصبحت الجزيرة ضمن الحدود الكينية في

---

[1] أجية يونان: مشكلات الحدود السياسية في شرق إفريقيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة القاهرة، 1972م، ص ص141،142. انظر الملحق رقم (5).

[2] أجية يونان: المرجع السابق، ص 142.

عام 1926م بموجب نظام المستعمرات البريطاني، وتلامس ميجينجو خط الحدود الغربي لجزيرة بيراميد، ثم تمتد في خط مستقيم إلى الغرب من جزيرة إيليمبا في كينيا، وتبلغ مسافة الربط بين هاتين النقطتين 510 متر غرب جزيرة ميجينجو مما يجعل الجزيرة داخل الأراضي الكينية، ورسمت بريطانيا خريطة بهذه الحدود بين كينيا وأوغندا، ومارست كينيا سيادتها على هذه الجزيرة منذ عام 1926م.(1)

ويدور النزاع والتنافس حول جزيرة ميجينجو بين كينيا وأوغندا حول الموارد السمكية والمياه من قبل مواطني الدولتين، ومع ذلك فإن نشأة النزاع المذكور أكثر من مجرد نزاع حول الموارد السمكية فقد كانت هناك أسباب سياسية وتاريخية.(2)

كما دار النزاع بين كينيا وأوغندا حول منطقة كاراساك غرب نهر تركويل والتي انتزعت من كينيا وأعطيت لأوغندا عام 1931م، نتيجة لاحتكاكات بين جماعة السوك في غرب كينيا والكاراموجا في شرق أوغندا،

---

(1) Gerhard Gitonga Muchege: resolving the Migingo island dispute between Kenya and Uganda under international law, prospects and challenges, M.A, university of Nairobi, 2017, p.1.

(2) Gerhard Gitonga Muchege: Ibid., pp.21-22.

ونظرًا للضغط الشديد من قبل قبائل التركانا في شرق كينيا أخذت تزحف قبائل السوك غربًا نحو أوغندا، ولتقليل الاحتكاك بين القبائل أنشأت بريطانيا خطًا كحد دولي على طول امتداد نهر تركويل، وبذلك ضمت أوغندا معظم منطقة قبائل السوك، ولا تزال هذه المنطقة منطقة اضطرابات.[1]

وكانت الخلافات الأيديولوجية واضحة بين كينيا وأوغندا، حيث سعت أوغندا تجاه الاشتراكية بينما كانت كينيا تؤمن بالرأسمالية، وفي عام 1967م أصبحت ميول أوغندا اليسارية أكثر وضوحًا وتحديدًا، وقد أفصح الرئيس الأوغندي ميلتون أوبوتي رسميًا عن ميوله واتجاهاته وايمانه بالفلسفة اليسارية، مما كان له أكبر الأثر على العلاقات بين البلدين[2]، على أي حال وصل الرئيس عيدي أمين دادا[*]إلى الحكم في أوغندا بعد أن أطاح بالرئيس

---

[1] فيليب رفلة، عز الدين فريد: جغرافية العالم السياسية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1982م، ص ص259،260.

[2] Harry ododa: Continuity and Change in Kenya's Foreign Policy From the Kenyatta to the Moi Government, Journal of African Studies, vol. 13, No. 2, 1986, pp. 47-48.

[*] عيدي أمين دادا، هو الرئيس الثالث لأوغندا 1971–1979م، ولد في عام 1925م بكمبالا في أوغندا، وقد انضم إلى القوات البريطانية العسكرية وبالتحديد في الكتائب الإفريقية والتي تواجدت في شرق إفريقيا في ذلك الوقت، وصل عيدي أمين إلى رتبة لواء

السابق ميلتون أوبوتي في عام 1971م، وقد أدي ذلك إلى تصدع في العلاقات والتعاون بين كينيا وأوغندا وكذلك بين أوغندا وتنزانيا، فقد هرب ميلتون أوبوتي إلى تنزانيا وبدأت القوات الأوغندية التنزانية في تبادل إطلاق النار، ولكن لم يستمر ذلك طويلًا حتى حدث السلام بين أوغندا وتنزانيا بواسطة الرئيس الكيني جومو كينياتا، وقد أثر هذا النزاع على جماعة شرق إفريقيا (EAC) عن طريق:

1- رفض نيريري الجلوس مع عيدي أمين في هذا الوقت، وذلك بسبب إطاحته بالرئيس ميلتون أوبوتي.

2- هذا بالإضافة إلى وجود نزاع بين كينيا وتنزانيا على الحدود، وبعض الخلافات الأخرى.

---

وتولي قيادة الجيش الأوغندي في عام 1946م، وقام عيدي أمين بانقلاب عسكري في يناير 1971م وعزل الرئيس ميلتون أوبوتي، وقد عرف حكم عيدي أمين بانتهاك حقوق الإنسان والقمع السياسي والإعدامات الغير قانونية وطرد الاسيويين من أوغندا، وأصبح في عام 1975م رئيسًا لمنظمة الوحدة الإفريقية حتى عام 1976م، وقد تم إبعاده إلى السعودية بعد سقوط سلطته وعاش في مدينة جدة حيث توفي هناك في عام 2003م.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%8A%D8%AF%D9%8A_%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86

وقد ضمت أوغندا أكثر من جزيرة في بحيرة فيكتوريا إلى أراضيها والتي كانت في السابق ضمن الممتلكات الكينية، فقد استولي الرئيس عيدي أمين دادا على جزيرة سيغولو وهي أكبر وأهم الجزر فقد بلغ عدد سكانها 10،000 الاف نسمة، وأصبح السكان الكينيون في سيغولو يتجنسون بالجنسية الأوغندية، وأصبح لهم ممثلون في الحكومة الأوغندية، وكذلك في السلطات المحلية الأخرى في مقاطعتي ساما بوغوي وبوجيري في شرق أوغندا، وقد قبلت الحكومة الكينية عملية الضم الكامل لهذه الجزيرة للأراضي الأوغندية، ولم تقدم أي احتجاجات دبلوماسية.[1]

أغلقت كينيا الحدود مع أوغندا في أغسطس 1972م لمنع الأوغنديين من الهجرة إلى كينيا[2]، واتهمت كينيا السلطات الأوغندية بمعاملة رعاياها معاملة سيئة، ففي عام 1973م تعرض الطلبة ورجال الأعمال الكينيين المقيمين في أوغندا للمعاملة السيئة، وقد استمرت هذه الخلافات طوال فترة حكم عيدي أمين لأوغندا، فساءت العلاقات بين كينيا وأوغندا في عام

---

[1] Gerhard Gitonga Muchege: op. cit., pp.21-22.

[2] The Times: Kenya seals border with Uganda to keep out expelled Asians, 9, Aug, 1972, p.1.

1975م حينما اتهمت أوغندا كينيا بأنها متورطة في مؤامرة تشترك فيها بريطانيا لغزو أوغندا، وقد ساعد على هذا الاتهام تدخل كينيا لدي أوغندا للتوسط في قضية المواطن البريطاني دنيس هيلز (Denis Hills) الذي حكمت عليه أوغندا حكمًا بالإعدام.[1]

وقد تأثرت الحكومة الكينية بعدم الاستقرار في أوغندا وذلك عن طريق تهديد قوات الأمن الأوغندية لكينيا، وكذلك وصول القوات السوفيتية إلى أوغندا، وكذلك تأثر الوضع اقتصاديًا من خلال الاضطرابات الأوغندية فكينيا هي المنفذ الرئيسي للتجارة الأوغندية، لذا فقد تأثرت العلاقات التجارية وكمية الصادرات إلى أوغندا، وكذلك لأن كينيا تحصل على أموال من خلال عبور البضائع الأوغندية إلى كينيا، وقد زادت العلاقات سوءًا بعد اختفاء العمال والطلبة الكينيين في أوغندا خلال موجات القتل بلا تمييز من قبل القوات الأوغندية، وكذلك فقد تأثرت السياحة في كينيا من خلال تولي عيدي أمين الحكم، وقد تفاقمت العلاقات بين البلدين بعد طلب عيدي أمين من كينيا عودة بعض الأراضي التي تحت النفوذ الكيني إلى أوغندا، وزاد الأمر سوءًا

---

(1) Harry ododa: op. cit., p.50.

وتوترًا في العلاقات بين البلدين بعد اتهام أوغندا لكينيا بتقديمها تسهيلات لإسرائيل في مسألة الرهائن الذين احتجزوا في مطار عنتيبي بأوغندا.[1]

وقد اشترك الكثيرين من مواطني كينيا في مظاهرات اجتاحت نيروبي وسائر أرجاء البلاد في فبراير 1976م، احتجاجًا على تصريحات الرئيس الأوغندي عيدي أمين بأن مساحات كبيرة من كينيا تعتبر جزءًا من أوغندا.[2]

طالب الرئيس عيدي أمين في عام 1976م بإعادة رسم الحدود بين كينيا وأوغندا، وقد طالب بجميع المناطق الكينية التي كانت جزءًا من أوغندا قبل إعادة الترسيم الاستعماري للحدود الإقليمية، وطبقًا لتفسير عيدي أمين لهذا الأمر فإن هذه الحدود تمتد على طول الحدود حتى نيفاشا، وقد ادعي أن هذه المناطق هي مناطق في غاية الخصوبة وقد قدمت لكينيا ثروات ضخمة، وحينها قام الرئيس جومو كينياتا بمنع استيراد أوغندا لأي أغراض عبر ميناء

---

[1] رؤوف راشد خله: المرجع السابق، ص223.

[2] مجلة السياسة الدولية: شهريات، كينيا، مصر، العدد 44، السنة 12، 1976م، ص196.

مومباسا، وعندها تراجع عيدي أمين عن هذه المطالبات الحدودية[1]، على أي حال فبعد الاطاحة بنظام عيدي أمين اختفت كل الادعاءات الحدودية الأوغندية مع كينيا والتي لم يكن لها أساس قانوني.[2]

ويتضح مما سبق أن الاستعمار البريطاني كان هو السبب في نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية بعضها البعض بصفة عامة وكينيا وأوغندا بصفة خاصة، وهذه طبيعة الاستعمار الذي يخلق الخلافات العدائية بين الدول حتى يظل هو مسيطرًا على الوضع في المنطقة، وكلما كانت الدول تعمل على تهدئة الوضع بينهما تشعل الدول الاستعمارية النار بينهما حتى لا يتم الاتفاق وتكون هي المستفيد الوحيد من هذه الخلافات.

**ثالثًا مشكلة الحدود الكينية الأثيوبية**

وقد كان تخطيط الحدود بين كينيا وأثيوبيا قائم على أساس خطوط هندسية إلا في بعض المناطق القليلة، فشمال كينيا وجنوب أثيوبيا تعد منطقة

---

(1) Gerhard Gitonga Muchege: op. cit., p.22.

(2) Ian Brownlie: Kenya-Uganda, African Boundaries, A Legal and Diplomatic, Encyclopaedia, C. Hurst, London, 1979, pp.953-954.

محمد عاشور مهدي: الحدود السياسية والسلامة الإقليمية للدول الإفريقية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1996م، ص293.

واحدة من حيث السطح، لذا فقد تعذر وجود حدود طبيعية في هذه المنطقة إلا في بعض المناطق على النحو الاتي:

1- الجزء الشرقي من الحدود الذي يتمشى مع نهر داوا.

2- الحدود بين ياركفولي وملكاموري تفصل بين قبيلتي الجوري والبورانا فتعتبر حدودًا اثنوجرافية.

3- جزء من الحدود ويمر ببحيرة رودلف وهي حدود طبيعية ولكن لا يزيد طولها على بضعة كيلومترات.

4- الأجزاء التي تسير فيها الحدود مع قمم تلال الديما، وكذلك التي تعبر الحدود فيها بعض التلال المنفردة في سهول كفروولي وديمتو، هذا بالإضافة إلى الجزء التي تتمشي فيه الحدود مع هضبة جورو.[1]

كان لأثيوبيا مصالحها المترابطة مع كينيا، لذلك فقد دعمت كينيا في نزاعها مع الصومال، وكانت أثيوبيا تندد بالدول التي تقدم الدعم الاقتصادي والعسكري للصومال، وخصوصًا الاتحاد السوفيتي والدول العربية، فكينيا وأثيوبيا بينهما حدود مشتركة ولم يكن هناك خلاف بينهما

---

[1] أجية يونان: المرجع السابق، ص139.

على الحدود، ولا أي مطالبات حدودية بين الدولتين، ولكن كانت هناك اشتباكات بين القبائل على الحدود، وكانت تحل هذه المسائل بالطرق السلمية بينهما، على أي حال فتقارب الحدود بين الدولتين أدي إلى زيادة التعاون بينهما.(1)

فاتفاقية 1907م هي التي حددت الحدود بين كينيا وأثيوبيا وأطلق عليها اتفاق ديسمبر 1907م وكانت بين حكومتي أثيوبيا وبريطانيا، ثم عدلت الحدود تعديلًا طفيفًا في اتفاقية 1949م والتي بدورها ألغت اتفاقية ديسمبر 1907م.(2)

ومنذ عام 1963م أظهرت كلٍ من كينيا وأثيوبيا اهتمامًا كبيرًا بتحسن العلاقات التجارية بينهما، مع الأخذ بعين الاعتبار التعاون الإقليمي بين دول شرق إفريقيا بوجه عام، وقد وقعت كينيا وأثيوبيا في عام 1963م اتفاقية تعاون فيما بينهما أكدت الدولتين فيها على ضرورة التشاور الوثيق فيما بينهما بخصوص التعاون التجاري الاقتصادي فيما بين الدول الإفريقية

---

(1) Oduogo Cyprine Onyango: Kenya – Ethiopia relations, A study of the significance of economic and political factors contributing to co-operation 1963-1991, M.A, university of Nairobi, 1995, pp.162-195.

(2) أجية يونان: المرجع السابق، ص134.

وذلك لمواءمة خطط التنمية الوطنية الخاصة بهم في النضال ضد الاستعمار الاقتصادي الجديد، وفي شهر يونيو عام 1964م زار الامبراطور هيلا سلاسي(*) كينيا، وقد أكد الرئيس جومو كينياتا على ضرورة الحاجة إلى

(*) هيلا سلاسي، ولد الامبراطور هيلا سلاسي الأول في يوليو 1892م في مقاطعة هرر وعرف قبل توليه العرش باسم الرأس تفري مكنن، ثم اختار لنفسه اسم هيلا سلاسي الأول الذي يعني قوة الثالوث وهو ابن الرأس مكنن الذي كان مستشاراً للامبراطور منليك، وقد كانت حياته مليئة بالمصاعب والاحزان ففي طفولته غرق اخوته واخواته العشر في بحيرة، ولم ينج إلا الرأس تفري، ثم أمضي 7 سنوات في أوروبا وتعلم اللغة الفرنسية، وقد توفي والده وهو في سن 17 سنة، وبعد ذلك بقليل مات الوصي على مقاطعة تسمار مسمومًا، ثم عين الرأس تفري حاكمًا لمقاطعة هرر 1910م ثم سلالي، ولم تخل حياته من المصائب، فقد توفي أربعة من أولاده، ولم يعش له سوي اثنين فقط، وفي عام 1924م سافر الرأس تفري إلى أوروبا، واكتسب العديد من الأصدقاء، واستوعب أساليب الحكم الحديثة، وعاد ليجد الامبراطورة زاوديتو ابنة الامبراطور منليك، محاطة بحلقة من المؤامرات في القصر، وقد خلصها من كل هذه المؤامرات وسيطر على جميع القوي الداخلية، وبعدها عينت الامبراطورة الرأس تفري ابن عم الامبراطور السابق وصيًا على البلاد، وبعد وفاة الملكة زاوديتو تولي الرأس تفري الحكم في 2 نوفمبر 1930م وتوج باسم هيلا سلاسي الأول ملك الملوك وأسد يهوذا القاهر، وظل يحكم أثيوبيا حتى خلعه القادة العسكريون في عام 1974م، وقد توفي في 28 أغسطس 1975م.انظر: عبد الحميد عبد النبي: القادة الإفريقيون، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1964م، ص ص149،150؛ وانظر أيضا: صالح محمد عمر: علاقة مصر بدول حوض النيل في ضوء الصحافة المصرية، أثيوبيا-الأهرام نموذجًا 1952-1971م، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، القاهرة، 2016م، ص8.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D9%8A%D9%84%D8%A7_%D8%B3%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%8A

تحسين التجارة فيما بينهما، وفي نهاية الزيارة عقد بيان مشترك للرئيسين تم فيه موافقة الدولتين على إنشاء لجنة استشارية تهدف إلى تنسيق سياسات الدولتين في المجتمع الدولي والإفريقي، وقد شكلت هذه اللجنة في أواخر عام 1964م، على أي حال فقد هجم مائة أثيوبي في 25 أكتوبر 1965م على قرية تابعة لقسم شرطة مارسبيت وقتلوا 14 مواطنًا كينيًا والعديد من الجرحى، إلا أن مشكلة غارات الحدود هذه لم تؤثر على العلاقات بين البلدين، فكانت البلدين تحل مثل هذه المشكلات بالطرق السلمية، وفي نفس العام ناقش البرلمان الكيني الهجمات الأثيوبية وأكد انه سيتخذ التدابير اللازمة لنزع سلاح القبائل الأثيوبية التي تنفذ الغارات على الأراضي الكينية، وأكدت أثيوبيا على أنها ستتخذ كافة التدابير لإلقاء القبض على المتورطين في الهجمات على كينيا.(1)

وقد زار وزير الخارجية الكيني مورمبي ووزير التجارة والصناعة الكيني كيانو أثيوبيا في عام 1965م، وقد أعلن في بيان رسمي في أديس أبابا أن البلدين يجب أن يتخذوا خطوات أكثر جدية في تحسين التجارة بين

---

(1) Oduogo Cyprine Onyango: op. cit., pp.63-64, 196.

البلدين، وخلال المباحثات مع المسئولين في أثيوبيا تم التركيز على ضرورة اكمال طريق نيروبي–أديس أبابا الذي يربط بين البلدين، وقد عبر وزير الخارجية الكيني عن مدي أهمية هذا الطريق في زيادة التجارة بين كينيا وأثيوبيا، ووافق الطرفان على اكمال الطريق المذكور، وقد اكتمل بناء هذا الطريق في السبعينيات، وقد ساهمت التجارة بين كينيا وأثيوبيا في تقوية العلاقات التعاونية بين البلدين، وفي عام 1966م زار وفد كيني أثيوبيا وخلال تلك الزيارة اتفق البلدان على تحسين التواصل بينهما، وقد زار الرئيس جومو كينياتا أثيوبيا في أكتوبر 1967م وقد اتفق كينياتا مع الامبراطور هيلا سلاسي على تكثيف التعاون الثنائي بين البلدين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وشددوا على ضرورة تكثيف الاتصالات بين البلدين[1]، وفي أكتوبر عام 1969م قام وفد تجاري أثيوبي بزيارة إلى كينيا، وقد دعا وزير الصناعة الأثيوبي كيباكي رجال الأعمال الكينيين الذين اعتادوا على استيراد البضائع من أوروبا أن يركزوا اهتمامهم على الأسواق في إفريقيا، وأكد كيباكي على أهمية الزيارات المتبادلة بين

(1) Oduogo Cyprine Onyango: Ibid., pp.64-65.

البلدين، وأكد كيباكي على أن الغرض الأساسي من الزيارة هو فتح مجالات تجارية وصناعية أكثر بين البلدين.[1]

وقد زادت العلاقات التجارية بين البلدين ففي عام 1970م زار الامبراطور هيلا سلاسي كينيا، وخلال هذه الزيارة تعهد هيلا سلاسي وجومو كينياتا بمواصلة التعاون الاقتصادي بين البلدين، وأكدوا من جديد على ضرورة تعزيز التعاون الثقافي والاقتصادي والتقني بينهما، وأعلن هيلا سلاسي أن البلدين يتقاسمان حدودًا مشتركة وكذلك المشاكل المشتركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى الطرفين المساعدة في حل هذه المشكلات، وخلال هذه الزيارة وقع الرئيس جومو كينياتا والامبراطور هيلا سيلاسي اتفاقًا لترسيم الحدود بينهما، وأعلن الامبراطور بعد توقيع الاتفاقية أنها انتصارًا للتفاهم والانسجام بين البلدين، وبعد زيارة الامبراطور هيلا سلاسي تبعها اجتماع للجنة الاستشارية لكينيا وأثيوبيا، وقد عقد هذا الاجتماع في أديس أبابا في 1972م وتم مناقشة تعزيز العلاقات التجارية وقضايا الأمن وقضايا التواصل بين البلدين، وأعلن الأعضاء الكينيين في اللجنة الاستشارية

---

[1] Oduogo Cyprine Onyango: Ibid., pp.65-66.

أن كينيا ستبذل كل ما في وسعها لتحسين التجارة مع أثيوبيا وضمان عدم وجود المزيد من الاشتباكات الحدودية بين القبائل التي تعيش في الحدود المشتركة بينهما، على أي حال شهد عام 1974م الإطاحة بالإمبراطور هيلا سلاسي، ورغم ذلك لم تتأثر العلاقات بين البلدين، على عكس ما توقع به الكثيرين من أن العلاقات بين كينيا وأثيوبيا سوف تتأثر، وأن التعاون القائم بين البلدين سينتهي، وقد زادت الصادرات الكينية إلى أثيوبيا بعد عام 1974م ووصلت إلى الضعف.[1]

ويتضح من خلال تحليل العلاقات بين كينيا وأثيوبيا أن العلاقات التجارية بين البلدين والتعاون كانت أهم سمات العلاقات بينهما، رغم وجود بعض الاشتباكات الحدودية بين قبائل البلدين إلا أنها لم تؤثر على العلاقات بينهما.

---

[1] Oduogo Cyprine Onyango: op. cit., pp.66-69.

## رابعًا مشكلة الحدود الكينية التنزانية

بدأ تحديد الحدود باتفاقية عام 1886م والتي تفصل بين النفوذ الألماني جنوبًا والنفوذ البريطاني شمالًا[1]، ويبدأ خط الحدود الكيني التنزاني من الساحل عند مدينة فانجا على الضفة الشمالية لنهر الأومبا، ويتجه في خط مستقيم نحو الشمال الغربي حتى يصل عند نقطة على الشاطئ الشرقي لبحيرة جيبي، فيتبع شاطئها الشرقي نحو الشمال ويدور حول شاطئها الشمالي، ثم يعبر نهر لومي فيصل إلى ميل كليمنجارو، ثم يحف خط الحدود بالقاعدة الشمالية لهذا الجبل، أي أن جبل كليمنجارو يدخل ضمن حدود تنزانيا، ويتجه خط الحدود بعد ذلك باستقامة نحو الشمال الغربي فيتمشى مع الشاطئ الشمالي لبحيرة ناترون، أي أن البحيرة كلها تدخل ضمن نفوذ تنزانيا، ويستمر في اتجاهه الشمالي الغربي حتى يصل إلى بحيرة فيكتوريا، ثم تتمشي الحدود إلى نقطة تتقابل فيها الحدود الكينية الأوغندية وحدود تنزانيا[2]، ويبلغ طول الحدود بين كينيا وتنزانيا نحو 478 ميلًا.[1]

---

[1] McEwen, A. C: op. cit., pp.148-150.

[2] أجية يونان: المرجع السابق، ص ص140،141.

كانت هناك الكثير من الخلافات الأيديولوجية الواضحة بين كينيا وتنزانيا، فقد كانت كينيا تؤمن بالنظام الرأسمالي كأساس لاقتصاد البلاد، بينما كانت تنزانيا تؤمن وتسعي باتجاه الاشتراكية.[2]

فقد واجهت سياسة كينيا الخارجية وعلاقاتها تجاه تنزانيا مشكلة كبيرة وهي مشكلة الماساي، والماساي من أهم القبائل المقسمة في شرق إفريقيا، وقد جاءت قبائل الماساي من الشمال تحت قيادة زعيم يدعي ماسنتا، وقبل دخول الاوروبيين كانت مساحة أراضي قبيلة الماساي أكثر اتساعًا مما عليه هو الآن، فقد كانت القبيلة منتشرة نحو الغرب حتى بحيرة فيكتوريا ونحو الشرق حتى تصل إلى المنطقة الساحلية، أما الشمال فتصل إلى مرتفعات كينيا، وتقدر أراضي كينيا بنحو 41 ألف ميل من الاخدود الشرقي، كما يبلغ عدد الماساي نحو 191000 نسمة ويقع منها 15 الف ميل في كينيا، ويعيش فيها نحو 88 الف من الماساي بينما المساحة المتبقية وقدرها 26 الف ميل والتي يعيش فيها 103 الف نسمة من الماساي تقع ضمن حدود

---

[1] محمد عاشور مهدي: المرجع السابق، ص 292؛ انظر أيضا: محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، التاريخ المعاصر شرقي إفريقية، الجزء السادس عشر، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص187.

[2] Harry ododa: op. cit., p.48.

تنزانيا وهذا الإقليم بدوره مقسم بين كينيا وتنزانيا بخط مستقيم[1]، ولقد رفض الماساي خط الحدود ولم يبالوا بخط الحدود لأنهم رعاه يعيشون في إقليم غير خصب[2]، ويمدهم بالمياه فقط نهران دائمان نهر روفو ونهر ايواسو نجيرو، وتلجأ قبائل الماساي إلى هذه الأنهار في فصل الجفاف، ثم يبتعدون نحو المراعي في فصل الصيف، وقد ظلت أرض الماساي دون مشكلات لمدة طويلة من الزمن لعدم تدخل السلطة سواء في كينيا أو تنزانيا في تحركاتهم، اللهم إلا إذا انتشرت أوبئة الماشية كالطاعون أو السل البقري.[3]

ظهرت مشكلة الماساي بين كينيا وتنزانيا بعد استقلال كينيا وخشية الماساي من قبائل الكيكويو والكامبا الزراعية، والتي تركزت في يدها السلطة بعد الاستقلال وهاتان القبيلتان تعانيان من نقص حاد في الأرض، وقد كان الماساي يشغلون كل الهضبة المرتفعة من كينيا حتى بحيرة رودلف، وقد قلت ماشيتهم نتيجة لانتشار الطاعون والجدري بكثرة في هذه المنطقة، والمجتمع الماساي مجتمع رعوي والغارات بالنسبة له وسيلة لاقتناء الماشية بدون قتل

---

[1] محمد عبدالغني سعودي: الجغرافيا والمشكلات الدولية، دار الرائد للطباعة، القاهرة، 1974م، ص ص140، 141.

[2] McEwen, A. C: op. cit., p.148.

[3] أجية يونان: المرجع السابق، ص230.

العدو، وكانت الاشتباكات بين الماساي وقبائل الكيكويو متكررة بشكل دائم، وقد طالب الماساي مرارًا بوحدة أراضي الماساي واستقلالها منذ الاستعمار البريطاني، وذلك قبل حصول كينيا وتنزانيا على استقلالهما.[1]

وقد قامت لجنة مشتركة من الجانبين في عام 1956-1957م بمسح وتخطيط الحدود بين كينيا وتنزانيا لمسافة تقرب من 130 ميلًا.[2]

على أي حال أصبحت تنزانيا رسميًا في عام 1967م دولة اشتراكية، وبالتالي فلم تكن كينيا قريبةً فكريًا من تنزانيا، في الوقت الذي كان فيه حزب المعارضة الكيني وهو حزب الاتحاد الشعبي الكيني بزعامة أودينجا يتجه فكريًا إلى أيديولوجية يسارية مشابهة لأيديولوجية تنزانيا.[3]

كما أن العلاقات بين كينيا وتنزانيا قد أصيبت وتأثرت وذلك بسبب:

1- الأحداث الجارية في أوغندا.

2- بسبب جماعة شرق إفريقيا وانهيارها.

---

[1] محمد عبدالغني سعودي: الجغرافيا والمشكلات الدولية، المرجع السابق، ص ص141،142.

[2] محمد عاشور مهدي: المرجع السابق، ص292.

[3] Harry ododa: op. cit., pp.51-52.

وقد أصيبت العلاقات بين البلدين لعقد من الزمن وكانت أوغندا سببًا في هذه المشكلة، ففي عام 1971م عندما تولي عيدي أمين الحكم في أوغندا أعطي نيريري رئيس تنزانيا آنذاك حق اللجوء إلى الرئيس السابق لأوغندا ميلتون أوبوتي، وقد رفض نيريري بعد ذلك مقابلة عيدي أمين وتأثرت العلاقات الكينية التنزانية بسبب تأثر العلاقات الأوغندية التنزانية، وقد أراد الرئيس جومو كينياتا المحافظة على جماعة شرق إفريقيا ولكن كان هذا الأمر بالغ الصعوبة، فقد أظهرت تنزانيا استيائها من سيطرة كينيا على تلك الجماعة، ولذلك سمحت كينيا بمرور الأسلحة إلى أوغندا عبر أراضيها[1]، كما احتفظت كينيا بعلاقاتها مع أوغندا، على أي حال ففي عام 1977م أصبحت تنزانيا بدون خطوط طيران وذلك بسبب انهيار منظمة الطيران لشرق إفريقيا، وقد أدي هذا الأمر إلى إغلاق تنزانيا الحدود مع كينيا، وقد قامت الشاحنات الثقيلة التابعة لأوغندا بالمرور عبر الأراضي التنزانية بالرغم من تحذير تنزانيا لأوغندا بعدم المرور بهذه الشاحنات الكبيرة عبر أراضيها، وفي نهاية الأمر بدأت تنزانيا في الاستيلاء على الشاحنات وبعض

---

[1] رؤوف راشد خله: المرجع السابق، ص225؛ انظر أيضا: محمد عاشور مهدي: المرجع السابق، ص 292.

الطائرات ورفضت الافراج عنها، فتأزمت العلاقات وزادت سوءًا على سوئها بين كينيا وتنزانيا وكذلك بين تنزانيا وأوغندا.[1]

**خامسًا مشكلة الحدود الكينية السودانية**

تجاور كينيا السودان بخط حدود يبلغ طوله 232 كيلومتر ويشكل نسبة 3% من مجموع أطوال الحدود السودانية[2]، وفي عام 1914م قامت بريطانيا بترسيم الحدود بين كينيا والسودان، والذي تضمن على خط حدودي مؤقت بين الدولتين.[3]

قامت بريطانيا والتي كانت تحتل كل من السودان وأوغندا وكينيا بضم مقاطعة التركانا الواقعة شرق أوغندا إلى كينيا، وبذلك أصبح الخط الحدودي لأوغندا لسنة 1914م والذي كان ينظم الحدود بين السودان وأوغندا، خطًا للحدود الدولية بين السودان وكينيا، وهو حد هندسي يسير

---

[1] رؤوف راشد خله: المرجع السابق، ص ص 225–226؛ انظر أيضا: محمد عاشور مهدي: المرجع السابق، ص 292.

[2] سلسلة دراسات سودانية: علي يوسف احمد، العلاقات السودانية الكينية وخلاف الحدود الكيني السوداني، معهد الدراسات الإفريقية والاسيوية، جامعة الخرطوم، السودان، العدد 17، 1991م، ص154. انظر الملحق رقم (6).

[3] محمد عاشور مهدي: المرجع السابق، ص291.

بخط مستقيم وقد ترك لأوغندا المراعي التقليدية لقبيلة التركانا، وقد عمل هذا الخط الحدودي على شطر قبائل التركانا ولوه وتوبوسا ما بين السودان وكينيا.[1]

وقد بدأ النزاع بين كينيا والسودان حول مثلث إليمي ( Elemi Trigale) والذي تبلغ مساحته نحو 3458 كيلومتر، والذي بمقتضي خط الحدود في عام 1914م كان تابعًا للسودان[2]، هذا بخلاف المشاكل التي كانت قائمة بين القبائل على جانبي الحدود بين الدولتين، فقد كانت قبيلة التركانا تتحرك من كينيا نحو الجزء الجنوبي الشرقي من السودان في هجرتها بحثًا عن الماء والمرعى كثيرًا ما تتعرض لهجمات القبائل الأثيوبية والقبائل السودانية مما أدى الى احتجاج حكومة كينيا وطلبت من السودان أن يوقف هذه الهجمات، وقد زاد من نزاع الجانبين حول هذا المثلث غناه بالمعادن والمراعي، لذا فقد كانت ترتاده القبائل من الدول الثلاث، ولهذا تحدث صدامات ومنازعات بين تلك القبائل حول المراعي، وما يزيد من

---

(1) علي يوسف احمد: المرجع السابق، ص154.

(2) محمد عاشور مهدي: المرجع السابق، ص ص291،292.

مشكلة هذه المنطقة الاعتقاد بوجود ارسابات أساسية للبترول، ليشكل فيما بعد أبرز التحديات الحدودية للسودان وكينيا.[1]

وقد بدأت كينيا تتحدث عن وسائل لحماية مواطنيها من هجمات القبائل الأثيوبية عبر الأراضي السودانية، وعقد اجتماع في لندن لبحث الخطوات التي يمكن أن تتخذها حكومة السودان لملء الفراغ الإداري في مثلث إليمى وفي حالة عدم قدرتها على الوصول للمثلث تتكفل بدفع مبلغ 25500 جنيه استرليني كنفقات إدارية لكل من حكومة أوغندا وكينيا، وقد اختارت حكومة السودان المساهمة المالية على أن تقوم كينيا نيابة عنها بإدارة مثلث إليمى السوداني[2]، وقد سمحت السودان لكينيا بإدارة المنطقة للأسباب التالية:

1- عدم وجود سكان مستديمين.

2- العوامل الطبيعية في المنطقة.

---

(1) قاسم محمد عبيد: التنوع الاثني لسكان السودان وأثره في قوة الدولة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2007م، ص181.

(2) https://akhawat.islamway.net/forum/topic/319775-%D9%86%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D9%85%D9%84%D8%A1-%D8%A3%D9%85-%D9%85%D9%84%D8%A6%D8%9F

3- بعدها عن مركز السلطة.

4- وعورة الطرق المؤدية إليها.

5- التكاليف العالية للإدارة.[1]

ولكن لم تتوقف هجمات القبائل الأثيوبية على المثلث لذلك بدأ الحديث عن إعادة ترسيم الحدود بين السودان وكينيا وأثيوبيا، وفي عام 1938م بدأت لجنة مشتركة من الحكومة الكينية والسودانية بوصف وترسيم الخط الشمالي للمراعي التقليدية لقبيلة التركانا داخل الأراضي السودانية بتفويض من الحكومة البريطانية التي اشترطت أن تتم العملية وفق معادلة جديدة ومتوازنة يعاد بموجبها ترسيم الحدود بين الدول الثلاث ( كينيا- السودان- أثيوبيا)، وكان المقصود من الترسيم ضم جزء كبير من مثلث إليمى لإيطاليا التي كانت تحتل أثيوبيا مقابل تنازلها عن المنطقة المعروفة بنتوء البارو التابعة لأثيوبيا للسودان، وتكتمل المعادلة بضم جزء من الأراضي السودانية شمال خط سنة 1914 لكينيا، وقد فرغت اللجنة

---

[1] بدرية محمد زين محمد سعيد: النزاعات الحدودية بين السودان ودول الجوار مشكلة مثلث حلايب بين مصر والسودان نموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة أم درمان الإسلامية السودان، 2010م، ص38.

المشتركة من ترسيم الحدود في يونيو 1938م ولكن فشل المفاوضات البريطانية الإيطالية أفرز إشكالية قانونية عطلت تنفيذ الاتفاق وفق الأسس المقبولة من كل الأطراف، وهنا استفسرت حكومة السودان من الخارجية البريطانية عن إمكانية إظهار خط الحدود الجديد في خريطة تزمع الحكومة إصدارها في الخرطوم، فردت الخارجية البريطانية أنه وبعد التشاور مع مكتب المستعمرات رؤى الإشارة للخط الجديد شمال خط سنة 1914م كخط مؤقت وذلك بالنظر لحساسية الحكومة المصرية تجاه كل المسائل المتعلقة بسيادة السودان[1]، على أي حال فقد قررت بريطانيا التي كانت تحكم كينيا والسودان في ذلك الوقت منح سلطة الحكم الإداري على منطقة مثلث إليمي لكينيا.[2]

ولكن التطور الذي حدث بعد ذلك هو مطالبة كينيا بأن يكون لها حزام أمني داخل الأراضي السودانية وموافقة الحكومة السودانية عام 1941م على قيام نقاط بوليس كينية خارج الخط الإداري المؤقت مما يعني

---

(1) https://akhawat.islamway.net/forum/topic/319775-%D9%86%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D9%85%D9%84%D8%A1-%D8%A3%D9%85-%D9%85%D9%84%D8%A6%D8%9F/

(2) محمد عاشور مهدي: المرجع السابق، ص ص291،292.

ثبات الموقف السوداني وتأكيده بأن الخط الإداري المؤقت يمثل إجراءً مؤقتًا تدير بمقتضاه كينيا جزءًا من الأراضي السودانية بالوكالة لحين انقضاء الأسباب.[1]

استمر ذلك الوضع حتى حصل السودان على استقلاله في عام 1956م ثم تبعته كينيا بعد ذلك بسبع سنوات، وحينما بدأت الدولتان في رسم خرائطهما الخاصة ظهر مثلث إليمي في الخريطتين، الأمر الذي خلق أزمة بين البلدين، وهي أزمة كامنة تثور بين الحين والآخر، خاصة في ظل عدم استقرار الأوضاع في السودان، واتهام الخرطوم للحكومة الكينية بالمساعدة في عدم استقرار السودان.[2]

بدأت كينيا في عام 1965م في إسقاط الخط المستقيم من خرائطها وإظهار الحد الإداري لعام 1938م كحد دولي بينما تري الحكومة السودانية أن خط أوغندا 1914م هو الخط المستقيم والحد الفاصل والنهائي بين البلدين

---

(1) https://akhawat.islamway.net/forum/topic/319775-%D9%86%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D9%85%D9%84%D8%A1-%D8%A3%D9%85-%D9%85%D9%84%D8%A6%D8%9F

(2) مجلة كلية الآداب: مني حسين عبيد، العلاقات السودانية الكينية 1989–2005م، جامعة بغداد، العراق، العدد 98، 2011م، ص22؛ انظر أيضا: مجلة السياسة الدولية: هانئ رسلان، الحدود الجنوبية للوطن العربي، مصر، العدد 112، السنة 29، 1993م، ص89.

وأن قبيلة التركانا قد توغلت شمالًا داخل الأراضي السودانية بعد عام 1914م لعدم وجود الإداري لحكومة السودان في ذلك الجزء، وفي عام 1973م عقدت لجنة وزارية مشتركة بين السودان وكينيا اجتماعها الأول في نيروبي، وقد أصدرت بيانًا مشتركًا أمنت فيه على ضرورة مد السودان لكينيا بالوثائق الحدودية بين الطرفين، كما نص البيان على الحفاظ على الوضع الراهن دون أي مساس للاتفاقيات وحقوق كل من الطرفين، وفي عام 1976م طالبت كينيا أيضًا إعطائها الفرصة لدراسة الوثائق، وفي هذه الفترة كان التعاون والهدوء يسود الحدود المشتركة، وهنا يبدو واضحًا عدم جدية كينيا في مناقشة مسألة الحدود خوفًا من فقدها لمراعي التركانا.[1]

وقد ظل هذا المثلث الناجم عن التفرقة بين الحدود الإدارية والحدود السياسية بين الدولتين مصدرًا للمشكلات بين الجانبين، لاسيمًا في لحظات تصاعد الخلاف بين الأنظمة الحاكمة في البلدين.[2]

وبعد أن انتهي الحديث في الفصل الثالث عن سياسة كينيا الخارجية تجاه مشكلات الحدود مع دول الجوار، والذي يتناول مشكلة الحدود الكينية

---

[1] بدرية محمد زين محمد سعيد: المرجع السابق، ص ص 38،39.

[2] محمد عاشور مهدي: المرجع السابق، ص 292.

الصومالية، ومشكلة الحدود الكينية الأوغندية، ومشكلة الحدود الكينية الأثيوبية، ومشكلة الحدود الكينية التنزانية، ومشكلة الحدود الكينية السودانية، سوف ينتقل الحديث عن الفصل الرابع سياسة كينيا الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والصين وغرب أوروبا، والذي يشمل على سياسة كينيا الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، ثم ينتقل الحديث عن سياسة كينيا الخارجية تجاه الصين، وبعدها ينتقل الحديث إلى سياسة كينيا الخارجية تجاه غرب أوروبا، ومنها بريطانيا كنموذج، ثم ينتقل الحديث إلى سياسة كينيا الخارجية تجاه ألمانيا الغربية كنموذج أيضًا.

# الفصل الرابع

# سياسة كينيا الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والصين وغرب أوروبا

# الفصل الرابع

# سياسة كينيا الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

# والصين وغرب أوروبا

اولًا سياسية كينيا الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

ثانيًا سياسية كينيا الخارجية تجاه الصين

ثالثًا سياسة كينيا الخارجية تجاه غرب أوروبا:

1. سياسة كينيا الخارجية تجاه بريطانيا

2. سياسة كينيا الخارجية تجاه ألمانيا الغربية .

## أولًا سياسة كينيا الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

قامت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار جهودها لاكتساب نفوذ لها في كينيا وفي إطار مخططها لكي تحل محل الإمبراطورية البريطانية المتهاوية في شرق إفريقيا، بتخصيص قرض يبلغ 50 ألف جنيه إسترليني عن طريق هيئة المعونة الدولية في عام 1954م، ووجهت هذا القرض لتنمية صغار الصناع.[1]

وانتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة حصر التوسع السوفيتي، فأدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن سيطرتها على منطقة شرق إفريقيا بوجه عام وكينيا بوجه خاص ستؤدي إلى حصر توسع واندفاع الاتحاد السوفيتي نحو منابع البترول في الشرق الأوسط ومناطق البحار الدفيئة على سواحله المتسعة، كما أدركت خطر التوسع السوفيتي على دول حلف الاطلنطي في غرب أوروبا.[2]

---

[1] Peter Marris: the African entrepreneur, African publishing corporation, New York, 1972, pp.10-12.

[2] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-036462، محفظة 278، ملف رقم 1، الأمانة العامة للمحفوظات، إدارة الشئون الإفريقية، مذكرة مرفوعة إلى الأمانة العامة للمحفوظات، أهداف السياسة الأمريكية في إفريقيا، 4 مارس 1957م.

وقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خاصة تجاه إفريقيا بوجه عام وكينيا بوجه خاص، ذات بواعث محددة وتتمثل هذه البواعث في الآتي:

1- البواعث الاستراتيجية:

ويرجع الخبراءُ العسكريون والسياسيون الأمريكيون أهمية القارة الإفريقية من الناحية الاستراتيجية إلى أربع أسباب رئيسية:

أ- الموقع الجغرافي لإفريقيا، وأهمية القواعد العسكرية الموجودة فيها.

ب-ثراء إفريقيا بالمواد الخام اللازمة للكثير من الصناعات الهامة.

ت-ضخامة الإمكانيات البشرية للقارة.

ث-ما يمكن أن يقوم بها من صناعات مدنية وعسكرية. [1]

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048412، محفظة 37، ملف 5، ملف رقم 2/1/1، إدارة أمريكا الشمالية، الشئون الإفريقية، العلاقات السياسية بين الدول الإفريقية والدول الأمريكية، مذكرة، تقدير عام للاتجاهات الأمريكية في إفريقيا ومؤتمر أكرا الاخير، 10 نوفمبر 1965م.

أما بالنسبة للموقع الجغرافي وأهمية القواعد العسكرية فمن أبرز ما قيل في هذا المجال شهادة الادميرال شارلز برجن أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي عام1951م، من أن أوروبا لا تتنفس بدون إفريقيا، وبالفعل اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بالإبقاء على حلقة القواعد الجوية والبحرية في شمال إفريقيا وشرقها، باعتبار تلك الحلقة خط الدفاع الطبيعي عن أوروبا، وفي الصراع الدائم بين الدول الكبرى ما يشير إلى محاولات عديدة لتحقيق مكاسب استراتيجية في إفريقيا، وخاصة محاولات التقارب التي يبذلها كل من الاتحاد السوفيتي والصين، سواء مع الدول الإفريقية حديثة الاستقلال أو حركات التحرر الناشئة.[1]

2- البواعث السياسية:

يمكن إجمالها بوجه عام في النقاط التالية:

أ- الحيلولة دون تسرب الشيوعية إلى القارة.

ب-إحلال النفوذ الأمريكي محل النفوذ الأوروبي المتقلص.

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048412، محفظة 37، ملف 5، ملف رقم 2/1/1، المصدر نفسه.

ت-كفالة قدر من الاستقرار السياسي في إفريقيا، حتى يمهد لخلق نظم ديموقراطية على النمط الغربي، ولعل ذلك ما يفسر معارضة أمريكا لنظم الحكم القائمة على الحزب الواحد، وخصوصًا التي تبدي ميولًا اشتراكية.

ث-كسب عدد أكبر من أصوات الدول الإفريقية، خاصة حديثة الاستقلال في الأمم المتحدة، الأمر الذي له أهمية عند التصويت على المشاكل المعروفة في المنظمة.

3- البواعث الاقتصادية:

أ- يؤكد خبراء الاقتصاد الأمريكي أن الأهمية الاقتصادية لإفريقيا بالنسبة لأمريكا آخذه في الازدياد خلال السنوات الأخيرة خاصة في مجال الخامات. [1]

ب- تحتاج أمريكا لاستيراد خمس احتياجاتها من المواد الأولية اللازمة لمواجهة طلبات الصناعة الأمريكية سواء في مجال البترول أو الحديد أو البو كسيت أو اليورانيوم أو الكوبالت أو المطاط.

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048412، محفظة 37، ملف 5، ملف رقم 2/1/1، المصدر السابق.

ت-سيترتب على المساعدات الاقتصادية الأمريكية لإفريقيا عن طريق الوكالات الأمريكية، ازدياد التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا.

ث-لا تقتصر الأهمية الاقتصادية لإفريقيا على العائد على أمريكا ذاتها فحسب بل هناك مصالح أمريكية أخري غير مباشرة، تتمثل في الدور الكبير الذي تلعبه إفريقيا في اقتصاديات الحلفاء الغربيين.

ج-تعمل أمريكا على تشجيع رأس المال الأمريكي الخاص على الاستثمار في إفريقيا، رغم تخوفها من عمليات التأميم التي تلجأ إليها الدول الإفريقية، لذات تحاول الولايات المتحدة عند استثمار المال الأمريكي الحصول على ضمانات وامتيازات لهذه الاستثمارات.[1]

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قبل استقلال كينيا تهدف إلى لعب دور الوسيط بين الاستعمار البريطاني والقوي الوطنية في كينيا، فكانت

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 048412-0078، محفظة 37، ملف 5، ملف رقم 2/1/1، المصدر السابق.

الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد الاستعمار البريطاني في كينيا وفي الوقت نفسه تتظاهر بأنها تدعم قضية الاستقلال الكيني.[1]

بدأت سياسة المصالح الاقتصادية بين كينيا والولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلال كينيا، وبدأت كينيا في استيراد السلع من الولايات المتحدة الأمريكية ففي عام 1963م بدأت واردات كينيا من بريطانيا في الانخفاض وعلى العكس تزداد مع الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

كانت سياسة كينيا الخارجية متماشية مع سياسة عدم الانحياز، وحافظت كينيا في علاقاتها الدولية على هذا المبدأ، مما أثار غضب الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير على كينيا، وهدد هذا الأمر العلاقات بينهما بالقطع.[3]

شن حزب كانو الحزب الحاكم في كينيا هجومًا مريرًا على الولايات المتحدة الأمريكية في 19 مايو 1967م، عشية وصول نيكولاس كاتزينباخ

---

[1] Okoth Pontian Godfrey: united states policy toward Kenya 1952-1969, PhD, university of California, Los Angeles, 1987, p.169.

[2] Bosire R. Moegi: Kenya-U.S. relations, an interplay of national 1963-1991, M.A, university of Nairobi, 1993, p.169.

[3] Okoth Pontian Godfrey: op. cit., p.181.

(Nicholas Katzenbach) وكيل وزارة الخارجية الأمريكية إلى نيروبي، وقد تحدث أحد مسئولي الحزب عن المعارضة العنيفة في الكونجرس الأمريكي على المساعدات المالية الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لكينيا، كما أوضح أن كينيا ممتنة لما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية من مساعدات لكينيا، إلا أن فحوي المناقشات في الكونجرس الأمريكي حول هذه المساعدات لكينيا، أظهرت أن هناك جهلًا كبيرًا بشأن الظروف والاحوال في كينيا، كما تطرق إلى أن كثير من المشرعين الأمريكيين وحتى بعض المسئولين الأمريكيين يفكرون في المساعدات المالية لكينيا من منظور ضيق جدًا، وأوضح أن كينيا لن تبادل الحرية باستعمار جديد من أجل الدولارات الأمريكية أو الامبريالية الأمريكية، وهاجم محاربة الولايات المتحدة الأمريكية للدول الإفريقية وقادتها التي تؤيد الشيوعية أو الموالية للغرب، وانتقد حزب كانو تصريحات الولايات المتحدة الأمريكية حول الوضع في إفريقيا، وشرح الحزب في بيان له أن مشاكل القارة الإفريقية بما فيهم كينيا لم تنشأ من الشيوعية ولكن من الرأسمالية والامبريالية والفقر والجشع المفرط من الدول الغنية، فهذه المشكلات تنشأ من الصراع

على السلطة وسباق التسلح المجنون، وما تمليه الدول الغنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الفقيرة.[1]

على أي حال تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من ضم توم مبويا إلى صفوفها، كما قامت بمنح كثير من البعثات الدراسية لكثير من الشباب الكيني حتى يصبحوا من رجالها بعد الاستقلال، ومن أهم الشخصيات الكينية الذين تربوا في الولايات المتحدة الأمريكية الدكتور سنجاي وزير الدفاع وأخوه المستر تبيدي جيروجي احد السكرتيرين المساعدين بوزارة الخارجية، وغيرهم من الذين يشغلون المناصب السياسية في الدولة الكينية، وبدأت السلطات الأمريكية في دفع الدولارات لتوم مبويا من أجل إرضاء جميع أعضاء حزب كانو في سبيل انتخابه سكرتيرًا عامًا للحزب ضد منافسه المستر موليروا، وبالفعل تمكن توم مبويا من الفوز بهذا المنصب بفضل الدولارات الأمريكية.

---

(1) The Times: Kenya says U S view of Africa is naive, 20, May, 1967, p.1.

وقد كانت هناك عوامل ساعدت على تغلغل النفوذ الأمريكي الواسع في شتي مرافق الدولة الكينية يمكن ايجازها فيما يلي[1]:

1- نقص الخبرة الكينية وسداد أمريكا لهذا النقص بواسطة رجال فرق السلام الأمريكية الذين لا يتقاضون أجور من السلطات الكينية في حين أن أي موظف انجليزي يكلف الدولة الكينية ما يزيد عن 3 آلاف جنية سنويًا.

2- نقص عدد المدرسين الكينيين وإرسال أمريكا مدرسين أمريكيين يعملون مجانًا في جميع المؤسسات التعليمية.

3- المنح الدراسية العديدة التمي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية للشباب الكيني. [2]

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 048566-0078، محفظة 50، ملف 1، ملف رقم 217/511، رقم فرعي 18/2، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، بريطانيا وعلاقاتها مع الدول الإفريقية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن الصراع بين النفوذين الأمريكي والانجليزي في كينيا، 1 يونيو 1967م.

[2] دار الوثائق القومية: وثائق الخارجية المصرية، كود 048566-0078، محفظة 50، ملف 1، ملف رقم 217/511، رقم فرعي 18/2، المصدر السابق.

4- تلبية أمريكا لأي طلب أو معونة من كينيا، بحيث تصل هذه المعونات في أسرع وقت، كما حدث عند ظهور المجاعة في كينيا، وزودت كينيا بحبوب الذرة الصفراء، وهذا غذاء الشعب الرئيسي.

5- الدعوات المجانية التي كانت تقدمها الولايات المتحدة للوزراء والمسئولين الكينيين، والتي كانت تتراوح من شهرين إلى ثلاثة أشهر، لتعرفيهم بالحضارة الأمريكية.

6- المساعدات المالية التي كانت تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لأغلب أعضاء مجلس النواب الكيني ولجميع المؤسسات والمنظمات الثقافية والاجتماعية.

وقد بلغ النفوذ الأمريكي من الدرجة بحيث أصبح الرئيس جومو كينياتا وحكومته لا يرفضون أي طلب للسفير الأمريكي في نيروبي، كما حدث عندما طلب السفير الأمريكي حق نزول شركة الطيران الأمريكي البان أمريكان في مطار نيروبي، فأجابه الرئيس كينياتا إلى طلبه، مخالفًا بذلك قوانين مؤسسة طيران شرق إفريقيا المشتركة. (1)

---

(1) دار الوثائق القومية: وثائق الخارجية المصرية، كود 048566-0078، محفظة 50، ملف 1، ملف رقم 217/511، رقم فرعي 18/2، المصدر السابق.

**على أي حال طرأ فتور على العلاقات الكينية الأمريكية في عام 1967م، وذلك بسبب:**

1- ظهور كتاب السود والحمر (The Reds and the Blacks) الذي كتبه سفير أمريكا السابق في نيروبي السفير ويليام أتوود ( William Attwood)، والذي فضح فيه بعض خبايا السياسة الكينية وتصرفات المسئولين الكينيين.

2- الاعتقاد الراسخ لدي المسئولين الكينيين بأن أمريكا تحاول بأن يخلف أحد رجالها في كينيا مثل توم مبويا الرئيس جومو كينياتا بعد وفاته في رئاسة الجمهورية، وأن أمريكا تغدق أموالها عليه على اعتباره النجم الصاعد.

3- تحذيرات بريطانيا لكينياتا وانصاره من ازدياد نشاط رجال المخابرات الأمريكية في كينيا. [1]

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048567، محفظة 50، ملف رقم 2، رقم فرعي 16/2، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، بريطانيا وعلاقاتها مع الدول الإفريقية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن اتجاه حكومة كينيا إلى الموازنة بين النفوذين الإنجليزي والامريكي، 16 نوفمبر 1967م.

4- تحدث جومو كينياتا كثيرًا في خطاباته عن محاولات بعض الدول الغربية في استمالة بعض أفراد الشعب الكيني.

5- قيام حزب كانو بشن هجومًا على السياسة الأمريكية في الكثير من بياناته التي أصدرها.

6- اهتمام المسئولين بوزارة الخارجية الكينية بحصر نشاط رجال المخابرات الأمريكية المركزية في كينيا، بعد ظهور الوثيقة السرية التي تظهر نشاط الأمريكان السري في كينيا.[1]

على أي حال قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات مالية بقيمة 84،000 دولار لكينيا من أجل تطوير مشروعات كينيا المائية.[2]

أرسل الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون[*] في 6 فبراير 1970م رسالة إلى جومو كينياتا يعبر له فيها عن ارتياح الولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048567، محفظة 50، ملف رقم 2، رقم فرعي 16/2، المصدر السابق.

[2] Daily Mail: U. S. helps Kenya, 26, Nov, 1968, p.1.

[*]ريتشارد ميلوس نيكسون: ولد في 9 يناير 1913م، في مدينة يوربا ليندا بولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية، ومذهبه الديني الخشوع والرهبة، حصل على ليسانس الحقوق من جامعة ديوك بولاية كارولاينا الشمالية في عام 1937م، تزوج من ثيلما كاثرين راين ولديه ولدان، حصل على منصب في دائرة مراقبة الأسعار في

لسياسة كينيا الخارجية الحكيمة والبناءة، وقد أوضح نيكسون عن رغبته في زيادة الاستثمارات الأمريكية في كينيا للمساهمة في التنمية الاقتصادية الكينية.[1]

وقد تفاوضت الحكومة الكينية مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1972م لتوقيع اتفاقية تزود بمقتضاها الولايات المتحدة الأمريكية الجيش الكيني بأسلحة يصل ثمنها إلى 8،000،000 مليون دولار، تخصص لشراء سرب طائرات امريكي من طراز أ.ف 50، على أي حال فقد كان للثورة الأثيوبية في عام 1974م أثرها على تغيير السياسة الأمريكية في إفريقيا، حيث أدت تلك الثورة إلى تغيير نظام الحكم في أثيوبيا، واعتماد رئيسها

---

واشنطن، ثم بعدها بأشهر قليلة دخل البحرية الأمريكية، وبعد 4 سنوات من الخدمة دون حرب في جنوب المحيط الهادي سُرح عام 1946م وهو برتبة رائد، دخل مجلس الشيوخ في عام 1950م وكان عمره آنذاك 37 عامًا، وقد تولي نيكسون رئاسة جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 20 يناير 1969 حتى 9 أغسطس 1974م، وهو الرئيس السابع والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية. انظر أودو زاوتر: رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789 حتى اليوم، الطبعة الأولي، دار الحكمة، لندن، 2006م، ص ص 261-267.

(1) White House: No.35/5, President Richard M. Nixon's letter to Kenyan President Jomo Kenyatta expresses hope that Secretary of State William Roger's trip to Kenya will solidify U.S.-Kenyan relations, 6, Feb, 1970.

منجستو مبادئ يسارية وكان حليفًا للسوفييت، بينما كان هيلا سلاسي حليفًا للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فقدت أمريكا حليفًا قويًا، واتجهت بعد ذلك نحو كينيا، لتكون حليفًا لها، وقد جرت حينها محادثات بين الرئيس جومو كينياتا وأمريكا حول منح كينيا تسهيلات عسكرية في ميناء مومباسا للولايات المتحدة الأمريكية، وحينها وافقت كينيا على استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للميناء.[1]

حصلت مجموعة أمريكان فاكتورز اسوشايتد " American Factors Associated" الأمريكية على حق تشغيل وإدارة مصانع السكر في كينيا، كما حصلت بعض الشركات الأمريكية الأخرى على تجميع وصناعة آلات الخياطة في كينيا، وأنشأت شركة كاليفورينا بيكرز "California Bakers" مصانع لتعليب الفاكهة والخضار في مناطق زراعتها بكينيا، وأهم ما تقوم بتعليبه هو الأناناس وبعد ذلك تصدره إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.[2]

---

[1] رباب محمود عبد الحميد سلام: المرجع السابق، ص ص 324،325.

[2] أندريه أوزادوفسكي: الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا، ترجمة عماد حاتم، أمانة البحث العلمي، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، سبها، ليبيا، 1986م، ص ص 64-66.

قام رجل الأعمال الأمريكي كليروركس "Claywork LTD" في عام 1975م بإنشاء شركة للبناء والتشييد في كينيا، وكان ذلك بواسطة شركة جيما للاستثمار "Gema Investment Company".(1)

وقعت الولايات المتحدة الأمريكية وكينيا في 20 أغسطس 1975م اتفاقية ائتمانية بقيمة 5 مليون دولار، على أن تستخدم هذه الأموال في شراء الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية أو تنفق على التدريبات العسكرية بقيادتها.(2)

زادت الاستثمارات الأمريكية في كينيا بشكل مطرد، فقد انطلقت هذا العام 1976م في كينيا شركة جنرال موتورز General motors company الأمريكية لتجميع السيارات، هذا بخلاف زيارة البحرية الأمريكية لميناء مومباسا على فترات تتراوح من ثلاثة أشهر إلى أربعة أشهر، كما أجرت الولايات المتحدة الأمريكية تدريبات عسكرية مشتركة مع

---

(1) Nicola Swainson: State and Economy in Post-Colonial Kenya 1963-1978, Canadian Journal of African Studies, Vol. 12, No. 3,1978, p.373.

(2) The Daily Telegraph: Kenya gets £2m credit for American ،weapons, 20, August, 1975, p.4.

البحرية الكينية، وقد كان هناك تطابق كبير بين وجهات النظر الأمريكية والكينية حول القضايا الدولية، فقد صوتت كينيا مع الولايات المتحدة الأمريكية مرتين وامتنعت سبع مرات في تسع قرارات من أهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.[1]

أرسل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جيرالد رودولف فورد[*] رسالة إلى جومو كينياتا في 20 أكتوبر 1976م، يؤكد فيها دعم بلاده للقيادة الكينية برئاسة جومو كينياتا وحكومته، وأعرب فورد عن تطلعه لاستمرار

---

[1] Peter Samson, Edward C. Keefer: Foreign Relations of the United States 1969–1976,, Washington, United States Government Printing Office, Documents on Africa 1973–1976, Telegram 3976 From the Embassy in Kenya to the Secretary of State's Delegation in transit to Africa and the Embassy in the United Kingdom, 24, Apr, 1976, Volume E–6, 2006, P.1.

[*] جيرالد رودولف فورد، ولد في 17 يوليو 1913م، في مدينة أوهاما بولاية نيبراسكا في وسط غرب الولايات المتحدة الأمريكية، ومذهبه الديني الكنيسة الأسقفية الانغليكانية، تطوع فورد في سلاح البحرية وعمل برتبة ملازم في المحيط الهادي وترك البحرية وهو برتبة نقيب، انتقل إلى العمل السياسي في عام 1948م، تزوج من إليزابيث بلومر ولديه أربعة أبناء، اختاره الرئيس ريتشارد نيكسون نائبًا له في عام 1973م، وعندما استقال الرئيس نيكسون تولي فورد رئاسة جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 9 أغسطس 1974 حتى 20 يناير 1977م، وهو الرئيس الثامن والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية.انظر أودو زاوتر: المرجع السابق، ص ص 270–273.

العلاقات الودية والاقتصادية في جميع المجالات مع كينيا، كما أوضح أن بلاده تأمل في زيادة العلاقات التجارية ودعم بلاده لأهداف كينيا التنموية من خلال برنامج المعونة الأمريكية، ورحب الرئيس فورد بمواصلة النقاش مع كينيا حول القضايا الدولية المختلفة، وأكد على دعم الولايات المتحدة الأمريكية لقدرات كينيا الدفاعية وبالتالي التخفيف إلى حد كبير من الأعباء العسكرية على كينيا.(1)

زار وزير الدفاع الأمريكي كينيا في 13 يونيو 1977م، وقد وقع مع كينيا صفقة أسلحة أمريكية بقيمة 12 مليون دولار إلى كينيا، وتتكون الصفقة من 70 طائرة من طراز F-5.(2)

بحلول عام 1978م كانت الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر مستثمر في كينيا بعد بريطانيا، حيث بلغت استثماراتها في هذا العام 110 مليون دولار.(1)

---

(1) Peter Samson, Edward C. Keefer: Foreign Relations of the United States 1969–1976, Washington, United States Government Printing Office, Documents on Africa 1973–1976, Letter From President Ford to Kenyan President Kenyatta, 20, Oct, 1976, Volume E–6, 2006, P.1.

(2) International Herald Tribune: U. S. Sends Frigate, Plane on Kenya Visit, 13, July, 1976, p.1.

استلمت كينيا شحنة من الطائرات الحربية الأمريكية F-5، في إطار أكبر صفقة عسكرية عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع دولة إفريقية، وبسبب الأحداث والمشاكل الحدودية التي كان لها أثرها في منطقة شرق إفريقيا، أسرعت الولايات المتحدة الأمريكية بتسليم سرب الطائرات إلى كينيا، مع قطع غيار بلغت قيمتها 75 مليون دولار، وأرسلت كينيا طياريها إلى الولايات المتحدة الأمريكية لأخذ التدريب اللازم على هذه الطائرات.[2]

**ويتضح أن قوام السياسة الأمريكية في شرق إفريقيا وخصوصًا كينيا يتلخص في الآتي:**

1- إنشاء قواعد بحرية في إفريقيا.

2- محاربة الشيوعية بتهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق الرخاء العام في المنطقة عن طريق مشروعات التنمية الاقتصادية واتفاقات المعونة الفنية والاقتصادية.

---

(1) Guy Arnold: Modern Kenya, Longman press, London, 1981, p.117.

(2) International Herald Tribune: Kenya Receives Shipment of U.S. Warplanes, 12, Apr, 1978, p.1.

3- اتفاقات المعونة الأمريكية غرضها الظاهر مساعدة البلاد المتخلفة، وتقدمها أمريكا للبلاد التي تخشي من تغلغل النظام الشيوعي فيها، وهي تتمثل في اعتمادات هزيلة الغرض منها سد العجز في موارد المنطقة والسيطرة عليها عن طريق الفنيين والخبراء الأمريكيين الذين يستنفذون جزءًا كبيرًا من تلك الاعتمادات.[1]

كما يتضح أن الولايات المتحدة الامريكية اتبعت أسلوب تقديم المنح والقروض إلى كينيا، حتى تسيطر على منطقة شرق افريقيا، مما يؤدي إلى حصر توسع الاتحاد السوفيتي نحو منابع البترول في الشرق الأوسط، ويتضح أيضاً أن الولايات المتحدة الامريكية كانت تراعي مصالحها بشتى الطرق، فمن أجل الحفاظ على علاقاتها الودية مع بريطانيا، كانت تؤيد الاستعمار البريطاني في كينيا، وفي نفس الوقت كانت تتظاهر بدعمها للاستقلال الكيني، حتى تكون علاقاتها مع كينيا جيدة في حالة استقلال كينيا عن بريطانيا.

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-036462، محفظة 278، ملف رقم 1، الأمانة العامة للمحفوظات، إدارة الشئون الإفريقية، مذكرة مرفوعة إلى الأمانة العامة للمحفوظات، أهداف السياسة الأمريكية في إفريقيا، المصدر السابق.

على أي حال يتبين أن الولايات المتحدة الامريكية قد قدمت مساعداتها إلى كينيا من أجل أن تمد سيطرتها على كينيا، فقد قامت العديد من الشركات الامريكية ببناء فروع لها في كينيا، مما ينتج عنه تدخل هذه الشركات والحكومة الأمريكية في سياسة كينيا الخارجية.

## ثانيًا سياسة كينيا الخارجية تجاه الصين

قامت عقيدة الحزب الشيوعي الصيني منذ تأسيسه في عام 1921م، على تقديم المفهوم الوطني على الأممي، ولكن بعد ماو تسي تونغ تغيرت نظرة الصين إلى العالم الخارجي وتوجهت نحو آفاق المصالح وخدمة مشروعها النهضوي الوطني، وبعد انتهاء الحرب الكورية 1950-1953م، انشغلت جمهورية الصين الشعبية بالسعي للحصول على اعتراف دول العالم بها، وباتت الصين الشعبية في سنواتها الأولى، تتخذ مواقف شبيهة بمواقف حليفها الاتحاد السوفيتي في القضايا العالمية، بما في ذلك قضايا التحرر في

الدول الخاضعة للاستعمار الأوروبي، وقد بنت الصين الشعبية سياستها على أساس الدعوة للتعايش السلمي، والتعاون مع الدول الاشتراكية والإفريقية[1].

رأت الدول الإفريقية ومنها كينيا الاستفادة من القوي غير الغربية لمساعدتها اقتصاديًا وعسكريًا، علاوة على ما واجهته دول القارة الإفريقية من استعمار غربي، لذا كانت دول إفريقيا مدفوعة لتحقيق الآتي:

اولًا تعزيز استقلال الدول الإفريقية اقتصاديًا وسياسيًا.

ثانيًا كانت مدفوعة بتوجه وطني لتحقيق الاستقلال دون توجه عقائدي متبلور كما هو الحال في الصين، وهذا العامل قد يكون من أسباب ضعف حركة السياسة الخارجية الصينية في تحقيق أهدافها في المنطقة.[2]

---

(1) هاشم بهبهاني: سياسة الصين الخارجية في العالم العربي 1955-1975م، الطبعة الأولي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1984م، ص28؛ انظر أيضا: سامر خير أحمد: العرب ومستقبل الصين، دار البيروني للنشر والتوزيع، الأردن، 2012م، ص ص160-176.

(2) محمد يوسف صالح درادكه: دراسة في السياسة الخارجية الصينية 1980-1996م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 1998م، ص89.

على أي حال قدمت الصين نفسها لإفريقيا التي كانت تواجه الاستعمار الأوروبي في أجزاء واسعة من أرجائها، على أنها تمثل حلقة مهمة في النضال لمقاومة الاستعمار والهيمنة، وكنموذج لحركة تحررية شعبية.[1]

فاتبعت الصين الشعبية سياسة إنشاء علاقات دبلوماسية مع جميع الدول الإفريقية، لذا فبالنظر إلى السياسة العامة التي تنتهجها الصين الشعبية مع دول القارة الإفريقية نجدها تتمثل في التوسع في إنشاء علاقات دبلوماسية مع كافة هذه الدول، بعد أن تشارك وتساهم في الحركات التحررية التي كثيرًا ما تنتهي باستقلال تلك الدول فتسارع الصين بالاعتراف بها وتبادل التمثيل السياسي معها، والصين الشعبية في فترة الستينيات وهي فترة استقلال معظم الدول الإفريقية توالت اعترافاتها بدول إفريقيا اولًا بأول، هادفة من وراء ذلك

---

[1] المجلة العربية للعلوم السياسية: مني حسين عبيد، السياسة الصينية تجاه دول شرق إفريقيا السودان أنموذجًا، لبنان، العدد 29، 2011م، ص74.

تسللها إلى داخل القارة الإفريقية، وكسب أصوات تلك الدول إلى جانبها في أي قضية في الأمم المتحدة.[1]

وتوالت الصين الشعبية في أنشطتها الاقتصادية داخل القارة الإفريقية، عن طريق عقد الاتفاقيات الاقتصادية معها وبناء بعض المشروعات الصناعية التي تنص عليها تلك الاتفاقيات المعقودة[2]، وقد اتبعت الصين الشعبية نظام الائتمان الاقتصادي والقروض للدول الإفريقية ومن بينها كينيا، رغبة في إظهار الصين الشعبية كدولة صديقة للدول الإفريقية المستقلة، وكانت تهدف من وراء ذلك نشر نفوذها بين الدول الإفريقية التي اعتبرتها الصين منطقة صالحة لنمو أفكارها ومبادئها السياسية، وخاصةً أن تلك الشعوب كانت تحت الاستعمار مما يجعلها تستقبل المخططات الصينية بشكل جيد، بما يوفر للصين ركائز سياسية مع الشعوب

---

(1) دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048413، محفظة 37، ملف 6، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، سياسة خارجية الدول الآسيوية عامة، التقرير الشهري للسفارة عن سياسة الصين الشعبية على ضوء أحداث شهر نوفمبر 1964م.

(2) دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048413، محفظة 37، ملف 6، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، سياسة خارجية الدول الآسيوية عامة، المصدر نفسه.

الإفريقية يجعلها تؤيد سياتها وأيديولوجياتها، والدول الإفريقية كانت في أشد الحاجة إلى المساعدات المالية والفنية أيًا كان مصدرها، وهكذا اختلفت المعونات والقروض حسب نظام الحكم في كل دولة إفريقية من وجهة النظر الصينية، وما ساعد الدول الإفريقية على قبول تلك القروض ما أعلنته الصين من أنها وهي تقدم تلك المعونات تحترم سيادة الدول المستفيدة ولا تضع شروطًا أو تطالب لنفسها بامتيازات علاوة على إعفاء الدول الإفريقية من الفائدة في سداد تلك القروض خلال فترة طويلة[1] ، هذا بالإضافة إلى فترات سماح كانت تصل إلى 10 سنوات، وكان شرط الصين في هذه القروض أن تستخدم في مشروعات تأتي بنتائج سريعة، مما يحقق زيادة ملحوظة في الدخل القومي للدول الإفريقية، وقد تعهدت الصين بتوريد أرقي المواد والمعدات وبأسعار السوق العالمية مع التزام خبرائها بأن تكون معيشتهم في الدول الإفريقية على نفس مستوي الدول المستفيدة، وطبقًا لهذه المبادئ أنشأت الصين عدة مشروعات هامة في دول إفريقيا، كانت نموذجًا للمشروعات المتكاملة، وقد أمكنها هذا الأمر من تغطية معظم احتياجات الدول الإفريقية

---

(1) رباب محمود عبد الحميد سلام: المرجع السابق، ص313،314.

من السلع، مما اعتبر دعاية جيدة للمنتجات الصينية في إفريقيا[1] ، كما قامت الصين الشعبية بتبادل الزيارات والوفود مع القادة الأفارقة، وذلك من أجل التقرب إلى حكام الدول الإفريقية وتحقيق مكاسبها معهم، وتبادل هذه الزيارات ونجاحها يدل على سير الصين في مخططها العام نحو التقارب مع دول القارة الإفريقية.[2]

بدأت كينيا في اتخاذ سياسة خارجية متوازنة مع كل دول العالم بصفة عامة والدول الكبرى بصفة خاصة، وفي ظل الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية كانت كل من القوتين تسعي لإيجاد موطئ قدم لها في الدول الإفريقية المستقلة، وفي ذلك الوقت ظهرت الصين الشعبية كدولة كبري تسعي إلى تطبيق أيديولوجياتها في دول العالم الثالث[3]، وتحقق في نفس الوقت عدة أهداف رئيسية:

---

[1] رباب محمود عبد الحميد سلام: المرجع السابق، ص 314.

[2] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048413، محفظة 37، ملف 6، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، سياسة خارجية الدول الآسيوية عامة، المصدر السابق.

[3] رباب محمود عبد الحميد سلام: المرجع السابق، ص312.

1- رغبة الصين في احتلال الصدارة في سائر المسائل الدولية.

2- أرادت الصين أن تقوم بدور الزعامة على نطاق أوسع من الدور الذي قامت به اليابان من 1930 إلى 1945م وخصوصًا بعد أن دخلت عهد التسلح النووي في 1964م.

3- الحصول على الدعم الإفريقي من أجل تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة.[1]

4- منافسة الاتحاد السوفيتي على قيادة حركات التحرر الوطني في القارة الإفريقية.

5- شعور الصين بأهمية إفريقيا خصوصًا بعد توجه بريطانيا وفرنسا نحو مستعمراتهما في إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية لاستغلال مواردها.

6- محاولة الصين قيادة العالم الثالث حيث أعلنت أنها دولة عالم ثالث في بداية الستينيات.

7- تقليص نفوذ قادة مجموعة عدم الانحياز الهند –يوغسلافيا–مصر.

8- كسب تعاطف الافارقة في صراعها مع الهند.

---

(1) مجلة السياسة الدولية: سمعان بطرس فرج الله، تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة، مصر، العدد 20، السنة 6، 1970م، ص ص 62-63.

9- السعي لمساعدة الدول الإفريقية التي لم تدخل في الأمم المتحدة على الدخول فيها.

10- السعي للوصول إلى الأسواق والمواد الغذائية والمعادن في القارة الإفريقية.[1]

11- مناوئة الصين للولايات المتحدة الأمريكية داخل القارة الإفريقية.

فالصين الشعبية في سياستها الخارجية إزاء إفريقيا إنما دائمًا وأبدًا تركز في هجومها على الاستعمار والامبريالية الأمريكية، وتحاول جاهدة في كل البيانات أن تلقي المسئولية على الاستعمار الأمريكي في كافة المناطق الإفريقية التي مازالت تحت السيطرة الغربية.[2]

على أي حال فقبل استقلال كينيا كانت هناك علاقات ثنائية وتجارية بين الصين وكينيا، فقد كانت هناك صلات تجارية بين البلدين، فبحلول عام 1963م بلغت صادرات الصين إلى كينيا 326 ألف جنيه، ومن ناحية أخري كانت قيمة صادرات كينيا إلى الصين في عام 1963م قد بلغت 364 ألف

---

[1] محمد يوسف صالح درادكه: المرجع السابق، ص90.

[2] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048413، محفظة 37، ملف 6، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، سياسة خارجية الدول الآسيوية عامة، المصدر نفسه.

جنيه، على أي حال بدأت العلاقات التجارية بين الصين وكينيا في 1964م في ارتفاع معدل التجارة بينهما، والجدول التالي يوضح الصادرات والواردات بينهما بالألف جنيه إسترليني خلال الفترة 1960–1969م[1]:

| العام | قيمة صادرات كينيا إلى الصين | قيمة واردات كينيا من الصين | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| 1960 | 351 | 26 | 325 |
| 1961 | 54 | 9 | 45 |
| 1962 | 170 | 46 | 124 |
| 1963 | 364 | 326 | 38 |
| 1964 | 394 | 696 | −302 |
| 1965 | 628 | 954 | −326 |
| 1966 | 931 | 1944 | −1013 |
| 1967 | 1092 | 876 | 216 |
| 1968 | 437 | 1592 | −1155 |
| 1969 | 477 | 1151 | −674 |
| المجموع | 4898 | 7620 | −3722 |

(1) Edward Omari Mogire: from conflictive to cooperative interaction, a study in Kenya- China relations 1963-1991, M.A, university of Nairobi, 1993, pp.30-61.

وقد قامت بين كينيا والصين علاقات وثيقة بين البلدين فقد كان الطلبة الكينيون يذهبون إلى الصين من أجل الدراسة.[1]

وقد بدأت العلاقات بين كينيا والصين تصبح أقوي بعد استقلال كينيا، فقد حضر وزير خارجية الصين تشن تي حفل استقلال كينيا[2]، وخلال الاحتفال أكد وزير الخارجية الصيني على أن الصين لن تقيم علاقات دبلوماسية مع كينيا فحسب، بل ستوفر أيضًا الظروف اللازمة لتوثيق التبادل الاقتصادي والثقافي، وكذلك المساعدة والتعاون الاخوي المتبادل والعمل من اجل المصلحة المشتركة للشعبين الصيني والكيني، هذا بالإضافة إلى دعم الصين للحكومة الكينية ضد الامبريالية والسياسات الاستعمارية والعدوان من أجل الدفاع عن السلام العالمي.[3]

---

(1) Edward Omari Mogire: Op, Cit., pp.59-61.

(2) Elizabeth Abuya Aullo: Kenya-China bilateral foreign relations 1963-2012, M.A, institute of diplomacy and international studies, university of Nairobi, 2010, p.14.

(3) Ninah Nasimiyu Nandaa: an analysis of China's relations with sub-Saharan Africa, a case study on Kenya-China bilateral relations 1963-2009, M.A, university of Nairobi, 2010, p.49.

ورغم ذلك كانت كينيا ذات ميول غربية أكثر من الشرق، على أي حال تم تعيين وانغ يوتيين سفيرًا للصين في كينيا في فبراير 1964م، ولكن ظهرت الخلافات بين كينيا والصين حول الأيديولوجيات السياسية، ومن ثم تم تخفيض التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى مستوي القائم بالأعمال ولاحقًا قطع العلاقات بين البلدين.[1]

ولكن العلاقات التجارية بين البلدين لم يكن لها علاقة بالخلاف السياسي القائم بينهما، فرغم هذا الخلاف إلا أن معدلات التجارة بينهما زادت في فترة الصراع، هذا بالإضافة إلى رغبة الدولتين في زيادة التجارة بينهما، مما شجع على المزيد من التعاون في المجال الاقتصادي، لذا يمكن القول إنه خلال هذه الفترة كانت المصالح الاقتصادية لها الأسبقية على الاعتبارات السياسية، فقد كانت الصين في حاجة ماسة إلى القطن الكيني، كما أنه في عام 1964م عقدت بينهما اتفاقية المساعدة الاقتصادية والتقنية بين البلدين، وفي حقيقة الأمر أن المساعدة الاقتصادية والتقنية في هذه الاتفاقية ليست نقدية ولكن في السلع والمعدات.[2]

---

(1) Elizabeth Abuya Aullo: op. cit., p.14.

(2) Edward Omari Mogire: op. cit., pp.62-63.

وبلغت قيمة المساعدات التي قدمتها الصين لكينيا منذ استقلالها حتى 1967م إلى 22 مليون دولار بينما حصلت دول أخري اعتبرتها الصين أكثر ثورية اسمتها الدول التقدمية من بينها مصر والجزائر وغانا على النصيب الأكبر من المعونات حتى عام 1967م.[1]

أعلنت كينيا في عام 1967م أن القائم بالأعمال الصينية لي تشيه في كينيا شخصية غير مرغوب فيها، ومن ثم تم قطع العلاقات بين البلدين، وبعدها هاجمت الصين كينيا في خطاب شديد اللهجة، وهاجمت شخصيات كينية منها توم مبويا الذي كان وزيرًا في الحكومة الكينية، واتهمته بوضع الإمبريالية الأمريكية على قدم المساواة مع جمهورية الصين التي كانت دائمًا تعارض الامبريالية الأمريكية، كما اتهمته بتحويل انتباه الشعب الكيني من مناهضة الولايات المتحدة إلى زرع الفتنة بين الشعوب الصديقة لكينيا مثل الصين.[2]

---

(1) رباب محمود عبد الحميد سلام: المرجع السابق، ص314.

(2) Elizabeth Abuya Aullo: op. cit., pp.14-15.

على أي حال تحسنت الأجواء بين كينيا والصين في أوائل السبعينيات وتم تبادل الوفود رفيعة المستوي بينهما، وكانت على مستوي رؤساء الوزراء والوزراء رفيعي المستوي وكبار المسئولين الحكوميين ورجال الأعمال الذين عملوا على تعزيز العلاقات بين الدولتين (1)، وقد تم توقيع اتفاقية بين الصين وكينيا في عام 1971م لتوريد القطن الكيني إلى الصين، وكان العقد بينهما لبيع 755،000 ألف بالة من القطن الكيني.(2)

وقد قامت الدول الإفريقية ومن بينها كينيا بدور رئيسي في التصويت لصالح قبول الصين الشعبية في منظمة الأمم المتحدة في عام 1971م، وقد صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح الصين الشعبية في 26 أكتوبر 1971م بأغلبية 76 صوتًا ومعارضة 35 دولة وامتناع 17 دولة من أعضاء الجمعية عن التصويت، وعلى إثره تم استبعاد تايوان من الأمم المتحدة، وأصبحت الصين الشعبية عضوًا دائمًا في الأمم المتحدة، وعضوًا دائمًا في مجلس الأمن الدولي، وتتمتع بحق الفيتو، واعترفت 47 دولة إفريقية على رأسهم كينيا من أصل 48 دولة بجمهورية الصين الشعبية،

(1) Ninah Nasimiyu Nandaa: Ibid., p.54.

(2) Edward Omari Mogire: op. cit., p.64.

وبذلك استطاعت الصين الشعبية بفضل الدعم الإفريقي من إزاحة تايوان عن مقعد الصين في الأمم المتحدة.[1]

وأصبحت العلاقات التجارية بين الصين وكينيا في تزايد مستمر ويوضح الجدول التالي الاتجاهات التجارية بين كينيا والصين من عام 1970 حتى 1978م بالألف جنيه استرليني:

| العام | قيمة صادرات كينيا إلى الصين | قيمة واردات كينيا من الصين | التوازن التجاري |
|---|---|---|---|
| 1970 | 619 | 1213 | -594 |
| 1971 | 1876 | 1435 | -559 |
| 1972 | 1618 | 1219 | 399 |
| 1973 | 3070 | 1677 | 1393 |
| 1974 | 1785 | 4627 | -2742 |
| 1975 | 1395 | 1471 | -76 |
| 1976 | 413 | 3055 | -2642 |
| 1977 | 1460 | 5814 | -4354 |
| 1978 | 2698 | 5103 | -2405 |
| المجموع | 13954 | 25614 | -11660 |

(2)

(1) مني حسين عبيد: المرجع السابق، ص76.

(2) Edward Omari Mogire: op. cit., pp.63-64.

ويتضح من الجدول السابق أن إجمالي التجارة بين الدولتين من عام 1970 حتى 1978م بلغ 39،568،000 مليون، كما يوضح الجدول أيضًا ارتفاع معدل صادرات كينيا إلى الصين والتي بدأت من عام 1970م واستمرت حتى عام 1973م، حيث ارتفعت من 619،000 ألف جنيه إلى 3،070،000 مليون جنيه في عام 1973م، وبدأت في الانخفاض من عام 1974م حيث بلغت 1،785،000مليون جنيه وصولًا إلى مستوي أكثر انخفاضًا في عام 1976م حيث بلغت 413،000 ألف جنيه، ثم بدأت صادرات كينيا إلى الصين في التحسن في عام 1977م فبلغت 1،460،000 مليون جنيه وفي عام 1978م بلغت 2،698،000 مليون جنيه.(1)

ويعزي انخفاض صادرات وواردات كينيا من الصين منذ عام 1975م إلى أزمة الطاقة التي اجتاحت العالم في عام 1973م، بسبب ارتفاع أسعار النفط من عام 1973-1974م، ولذا اضطرت كينيا إلى استخدام المزيد من النقد الأجنبي لديها في شراء النفط، مما أدي إلى انخفاض واردات كينيا من الصين.(2)

---

(1) Edward Omari Mogire: op. cit., pp.64-65.

(2) Edward Omari Mogire: Ibid., pp.64-65.

كان على الصين من جهة أخري للحفاظ على التوازن التجاري أن تخفض وارداتها من كينيا، ثم تحسنت الصادرات الكينية إلى الصين، وخصوصًا بعد الحظر الذي فرض على البن لعامي 1976 و1977م، مما أدي إلى ارتفاع أسعار البن، ومن ثم دفعت الصين مبالغ أكبر في شراء البن الكيني، مما أدي إلى تحسين وضع الصادرات الكينية إلى الصين، وتحسن في العلاقات الاقتصادية بين البلدين.[1]

ويتضح أن العلاقات الثنائية بين كينيا والصين كانت تتمثل في جميع العلاقات الدولية، ولكن بدرجة أكبر في العلاقات التجارية والاقتصادية وهذا التعاون المتزايد بين الطرفين كان في إطار المنفعة المتبادلة بين الدولتين، وكانت كينيا تريد الحفاظ على علاقاتها مع الصين لكي تحافظ على علاقاتها السياسية والاقتصادية معها في المستقبل، مما يحقق المصالح الوطنية للبلاد والعمل على زيادة الإنتاج والتصدير وتحرك عجلة التنمية في البلاد نحو تحقيق التنمية المستديمة.

---

(1) Ninah Nasimiyu Nandaa: op. cit., p.76.

كما يتضح أن الصين باعتبارها شريكًا قويًا للكثير من البلدان الإفريقية ومنها كينيا، فقد كانت تحترم سيادة الدول ولا تتدخل في الشئون الداخلية لها، وهذا ما أكسبها ثقة كينيا واحترام قادتها، والصين في علاقاتها مع الدول لا تولي اهتمامًا كبيرًا لقضايا الاستقرار السياسي، فهي تتعامل مع معظم الدول دون شروط طالما هناك مكاسب ومصالح وطنية.

## ثالثًا سياسة كينيا الخارجية تجاه غرب أوروبا:

### 1. سياسة كينيا الخارجية تجاه بريطانيا

اتبعت كينيا سياسة عدم الانحياز وحتى يؤكد جومو كينياتا بعد استقلال البلاد على عدم تبعية كينيا لبريطانيا قام بقطع العلاقات مع بريطانيا، وطالب بريطانيا بإغلاق القواعد العسكرية البريطانية في كينيا، واستخدم كينياتا المنشآت العسكرية البريطانية أماكن للمدارس.(1)

وقد توطدت العلاقات الكينية البريطانية فيما بعد إلى الحد الذي لجأت فيه الحكومة الكينية إلى بريطانيا لمواجهة حالة التمرد العسكري في 24

---

(1) Njagi Arthur Munene: the colonial legacy Kenya-British military 1963-2005, M.A, school of humanities and social science, Kenyatta University, 2013, p.69.

يناير 1964م، حيث حدث تمرد ضد الضباط البريطانيين في إحدي المعسكرات الكينية، وعلى الفور نقلت الفرق الأربعة من العاصمة والمراكز الرئيسية وحلت محلها فرق الكوماندوز البريطانية، ومن ناحية أخري فإن قوات بريطانية جديدة قد نزلت في مومباسا، ونقلت على الفور إلى نيروبي بناءً على طلب الحكومة الكينية، واعلن كينياتا قرار تشكيل لجنة لبحث شكاوي واقتراحات الجنود الإفريقيين.[1]

ثم ظلت بريطانيا بعد ذلك الدولة الرئيسية التي تزود كينيا بالمنح والقروض اللازمة للاستثمارات، كما اعتبرت الدولة الأولي في الأعمال التجارية مع كينيا سواء فيما يتعلق بالاستيراد أو التصدير، وأيضًا كانت بريطانيا المصدر الرئيسي للمعدات العسكرية لكينيا.[2]

---

(1) دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 048409-0078، محفظة 37، ملف 2، الإدارة العامة للأبحاث، إدارة المعلومات، الشئون الإفريقية، الدول الإفريقية –علاقات مع الدول الإفريقية، مذكرة للعرض على السيد وكيل وزارة الخارجية، تقرير عن الأحداث الأخيرة في شرق إفريقيا، 29 يناير 1964م.

(2) Njagi Arthur Munene: op. cit., p.69.

رباب محمود عبد الحميد سلام: المرجع السابق، ص323.

بعد التدخل البريطاني في هذا التمرد العسكري الكيني، أصبحت العلاقات بينهما في حالة جيدة، وهذا الأمر يوضح مدي اعتماد كينيا على بريطانيا حتى بعد الاستقلال، وفي مقابل هذه المساعدات العسكرية، سمحت كينيا لبريطانيا باستمرارية الوصول إلى مطارات نيروبي وميناء مومباسا، وفي 12 مارس 1964م زار وزير المستعمرات البريطاني دنكان سانديز كينيا، وتم التوصل إلى اتفاق مع كينيا على تدريب القوات الكينية الجوية، ونقل بعض المعدات الهامة إلى كينيا، وفي المقابل تسمح كينيا بدخول الطائرات البريطانية العسكرية إلى المطارات والمرافئ الكينية، وفي الواقع فإن بريطانيا ستستفيد من التعاون العسكري مع كينيا ببيع الأسلحة إليها، وقد ساعدت السلطات البريطانية كينيا على تأسيس جيش مسلح ومتدرب بأعلى التدريبات العسكرية، ومنحت كينيا الموارد التي تحتاجها لإنشاء قوات الدفاع الكينية، وبالتالي أصبحت بريطانيا أكبر مورد للأسلحة في كينيا.[1]

[1] Njagi Arthur Munene: op. cit., pp.71-72.

كان لبريطانيا في كينيا شخصيات تعتبرها مقربة، وكانت على اتصال دائم بهم بشكل خاص، ومن هذه الشخصيات بروس ماكنزي[*] وتشارلز نجونجو[**]، فقد كانوا مقربين من الحكومة البريطانية[1].

---

[*] بروس ماكنزي، ولد بروس في جنوب إفريقيا، انتقل إلى كينيا في عام 1964م، انضم بروس إلى حزب كانو وأصبح وزيرًا للزراعة في عام 1963م، وكان صاحب نفوذ كبير في كينيا حيث كان مدير أكثر من 20 شركة في كينيا وعدد غير معروف من الشركات الأجنبية، تقاعد عن منصب الوزير في عام 1970م لأسباب صحية، وهنا عبرت بريطانيا عن فقدها لصديق عزيز في الحكومة الكينية، وحتى بعد خروجه من الحكومة الكينية كان يحوز على ثقة الرئيس في كثير من المفاوضات والأمور، وصفه البريطانيون بوزير ما وراء الكواليس لأنه كان بالفعل يدخل في كثير من المباحثات والأمور الخاصة بكينيا رغم خروجه من الوزارة، وكانت كينيا ترسله للتفاوض على شراء المعدات العسكرية من بريطانيا لأنه كان صاحب اتصالات ونفوذ في بريطانيا، وكان بروس على علاقة وثيقة بالمخابرات البريطانية، كما كان له علاقاته مع الموساد الإسرائيلي لذا نظر إليه البعض على أنه كان جاسوسًا للمخابرات البريطانية والإسرائيلية، مات مقتولًا في عام 1978م.

Cullen Catriona Poppy, Kenya is no doubt a special case, British policy towards Kenya 1960-1980, PhD, Durham University, 2015, pp.85-87.

[**] تشارلز نجونجو، تعلم في بريطانيا وأصبح محاميًا، ثم أصبح المدعي العام في كينيا، ومستشارًا مقربًا من الرئيس جومو كينياتا، كان البريطانيون يعتقدون أنه من مؤيديهم وحليفًا لهم، وكان شخصًا ذكيًا وعلى اتصال دائم ببريطانيا سواء الاتصال الرسمي أو غير الرسمي، التقي بالعديد من الوزراء البريطانيين ورئيس الوزراء، وكان شخصًا محبوبًا في بريطانيا. انظر: عبدالستار أبو الحسن عدوي غريب: المرجع السابق، ص481.

وعلى الرغم من ذلك كان هناك شخصيات لا تحبذ التعامل مع بريطانيا، فتوم مبويا صرح أكثر من مرة بأنه لا مكان للقواعد العسكرية البريطانية في كينيا، وكان ينتقد وبشدة وجود هذه القواعد، حتى أنه قد عرض الأمر على البرلمان الكيني لمناقشته.[2]

على أي حال كانت كينيا دائمًا حاضرة في مؤتمرات دول الكومنولث البريطاني، فقد حضر وفد كينيا مؤتمر دول الكومنولث الذي عقد في لاجوس في يناير 1966م لمناقشة مسألة استقلال روديسيا، وطلب كينياتا من مورمبي وزير الخارجية أمام أعضاء الحكومة أن ينوب عنه في حضور الاجتماع، ولكن مورمبي قد اعتذر، حيث سبق له الحضور في اجتماع أديس أبابا لوزراء الخارجية، وقد أيد باسم كينيا قطع العلاقات مع إنجلترا في حالة استمرار وجود حكومة ايان سميث في موعد أقصاه 15 ديسمبر 1965م، ولكن إنجلترا لم تتخذ أي إجراء ضد حكومة ايان سميث، ولم تقطع كينيا علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا، رغم قرار مجلس الوزراء الإفريقي،

---

Cullen Catriona Poppy: op. cit., pp.88-90.

(1) Cullen Catriona Poppy: Ibid., pp.88-90.

(2) Njagi Arthur Munene: op. cit., p.65.

وعلى ذلك فانه لا يستطيع مواجهة مثل هذا الموقف وحضور اجتماع الكومنولث، وقبل كينياتا الاعتذار واختار رجيشورو لوفد كينيا، وهنا يتضح أن:

1- كينيا تخاذلت عن السير في ركب الدول الإفريقية المتحررة.

2- خذلت كينيا وزير الخارجية مورمبي ولم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إنجلترا تحت ضغط حاجتها إلى المعونات والقروض، وارتباط اقتصادها كليًا مع بريطانيا. [1]

3- الواضح تمامًا أن سياسة كينيا الخارجية أصبحت تابعة وتخضع تمامًا لسياسة إنجلترا خاصة والسياسة الغربية عامة.

4- قدم مورمبي استقالته إلى كينياتا بعد 15 ديسمبر، وذلك بعد الحرج الشديد الذي وقع فيه لعدم قطع الحكومة علاقاتها مع إنجلترا، ولكن كينياتا رفض قبولها وأكد له ثقته فيه ورغبته في استمرار التعاون

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 048566-0078، محفظة 50، ملف 1، ملف رقم 217/511، رقم فرعي 37/2، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، بريطانيا وعلاقاتها مع الدول الإفريقية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن تشكيل وفد كينيا إلى مؤتمر الكومنولث المنعقد في لاجوس في يناير 1966م، 8 فبراير 1966م.

معه، واعتذر عن عدم قطع العلاقات مع إنجلترا بأن الظروف التي تمر بها كينيا تحتم عليها عدم الاقدام على هذا الإجراء.

5- أصبح موقف مورمبي في الحكومة ضعيفًا للغاية، وأصبحت الحكومة تتخذ قراراتها بأغلبية الأصوات في السياسة الخارجية، وأحيانًا بدون علمه ويقرأها في الصحف والنشرة الحكومية الرسمية.[1]

ورغم كل هذه الأمور إلا أن كينيا كانت تحرص على حضور مؤتمرات الكومنولث، فقد حضر وفد كينيا برئاسة نائب الرئيس الكيني مؤتمر رؤساء حكومات دول الكومنولث المنعقد في لندن في 6 سبتمبر 1966م[2].

على أي حال فخلال الاجتماع السري للبرلمانيين الكينيين من أعضاء حزب كانو تحت رئاسة جومو كينياتا في منتصف شهر مايو 1967م، انتقد بعض الأعضاء موقف الحكومة الكينية المسالم تجاه المستوطنين الانجليز

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 048566-0078، محفظة 50، ملف 1، ملف رقم 217/511، رقم فرعي 37/2، المصدر نفسه.

[2] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 048566-0078، محفظة 50، ملف 1، ملف رقم 217/511، رقم فرعي 13/3، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، بريطانيا وعلاقاتها مع الدول الإفريقية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن مؤتمر رؤساء حكومات دول الكومنولث المنعقد في لندن، 3 أكتوبر 1966م.

الذين يخربون الأراضي الزراعية قبل تسليمها للحكومة الكينية لتوزيعها على صغار الزراع، وحقيقة هذه المسألة تتلخص في الآتي:

1- من خلال القروض التي منحتها إنجلترا لكينيا، اشترطت الحكومة البريطانية تخصيص حوالي 4 مليون جنيه لشراء أراضي المستوطنين البيض الذين يرغبون في بيع أراضيهم والتخلص منها، على أن يتلقوا ثمنها بالجنيه الإسترليني في لندن.

2- إلا أن وزير الزراعة الكيني وهو انجليزي الأصل ومن المستوطنين البيض، يقوم باتخاذ الإجراءات الآتية عند إعلان أحد المستوطنين البيض بيع أرضه للحكومة الكينية[1]:

أ- يحرر معه عقد البيع ويدفع له الثمن فورًا في لندن.

ب- يعين هذا الشخص بعد تخليه عن أرضه مفتش زراعة على نفس المزرعة التي تخلى عنها، على أن يتقاضى مرتبًا شهريًا من

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048566، محفظة 50، ملف 1، ملف رقم 217/511، رقم فرعي 2/2، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، بريطانيا وعلاقاتها مع الدول الإفريقية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن غضب الرئيس كينياتا على تصرف المستوطنين الانجليز، 26 مايو 1967م.

الحكومة نظير اشرافه على الزراعة وارشاد الفلاحين الذين قسمت عليهم الأرض وهو مرتب كبير نسبيًا.

وبالرغم من جميع هذه الإرضاءات غير المقبولة للمستوطنين البيض التي يقدمها لهم وزير الزراعة الكيني، إلا أن بعض هؤلاء المستوطنين قاموا بتخريب الأراضي قبل تسليمها للحكومة، مما أدي إلى انتقاد النواب لموقف الحكومة المسالم إزاء تصرفات المستوطنين البيض، وطالب كثير من النواب بضرورة وقف وزير الزراعة الكيني الإنجليزي الأصل، هذا وقد أبدى الرئيس كينياتا امتعاضًا شديدًا تجاه تصرفات المستوطنين البيض.[1]

وهذه الواقعة وغيرها من تصرفات المستوطنين البيض في كينيا، بالإضافة إلى تدخلات الحكومة البريطانية في الأمور الكينية الداخلية، إنما يدل على مقدار السيطرة الاستعمارية البريطانية على الحكومة الكينية.

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048566، محفظة 50، ملف 1، ملف رقم 217/511، رقم فرعي 2/2، المصدر نفسه.

وقد كانت بريطانيا قلقة بشأن اعتلال صحة الرئيس جومو كينياتا، وخوف السلطات البريطانية من الرئيس القادم أن يكون تابعًا لأي قوة معادية لها وينفذ سياساتها في كينيا ومنطقة شرق إفريقيا.[1]

على أي حال أصدرت بريطانيا قرارًا بخفض الجنيه الإسترليني في 19 نوفمبر 1967م، مما أدي إلى اضطراب كبير في الدوائر الرسمية والاقتصادية الكينية نظرًا للآتي:

1- الارتباط الوثيق بين الشلن الكيني والشلن الإنجليزي، وذلك لأن جزء كبير من العملة الكينية عبارة عن إسترليني.

2- ارتباط الاقتصاد الكيني بالاقتصاد البريطاني إلى درجة كبيرة، حيث تعتبر بريطانيا المستورد الرئيسي لبعض الصادرات الكينية الهامة مثل اللحوم والفواكه والخضروات.

---

(1) دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048566، محفظة 50، ملف 1، ملف رقم 217/511، رقم فرعي 18/2، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، بريطانيا وعلاقاتها مع الدول الإفريقية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن الصراع بين النفوذين الأمريكي والانجليزي في كينيا، المصدر السابق.

3- تعتبر كينيا ضمن دول الكومنولث التي تكفل لأعضائها بعض الامتيازات والافضليات في العلاقات التجارية بينهم، فتتأثر اغلب دول هذه المجموعة بما يطرأ على الاقتصاد البريطاني. [1]

وما أن صدر قرار تخفيض الجنيه حتى سارع البنك المركزي الكيني بإغلاق أبوابه، ودعي جميع البنوك التجارية إلى إيقاف التعامل حتى تتخذ الحكومة قرارًا نهائيًا في هذا الشأن، بعد التشاور مع حكومتي تنزانيا وأوغندا، وبالفعل قام وزراء مالية الدول الثلاث بالاجتماع في نيروبي، وبعد عدة مباحثات أصدروا قرارًا في مساء يوم 20 نوفمبر 1967م يتضمن عدم تخفيض عملتهم، وعلى إثر ذلك حدد البنك المركزي الكيني سعر صرف الجنيه الإسترليني بما يعادل 17 شلن كيني، وعلى إثر إعلان الحكومة الكينية عدم تخفيض العملة الكينية، قام وزير التجارة والصناعة بتحذير التجار من اللجوء إلى رفع اسعارهم، بل وطالبهم بتخفيض أسعار البضائع الإنجليزية، كما قام وزير المالية أمام الجمعية الوطنية بشرح الأسباب التي دعت

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 048567-0078، محفظة 50، ملف رقم 2، رقم فرعي 5/6، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، بريطانيا وعلاقاتها مع الدول الإفريقية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن أثر تخفيض الجنيه الإسترليني في كينيا، 19 ديسمبر 1967م.

الحكومة الكينية إلى عدم تخفيض عملتها، وأنهي بيانه بأن الفوائد التي ستجنيها كينيا من عدم التخفيض أكثر مما لو سارت وراء مبدأ التخفيض، كما أشار إلى ضرورة اجتماع دول شرق إفريقيا لاتخاذ قرار جماعي، كما أشار عند استعراضه لمساوئ التخفيض إلى أن كينيا اتبعت نظرة أدق للمستقبل بالنسبة لقرار التخفيض، ومنذ صدور قرار كينيا بعدم تخفيض عملتها والصحف تعج في أعدادها ببيان الفوائد والخسائر التي ستترتب على مثل هذا القرار[1]:

**اولًا الفوائد:**

1- تبلغ مديونية كينيا لبريطانيا حوالي 45 مليون جنيه، وعدم تخفيض كينيا لعملتها سينقص هذا الدين بنسبة 14،3%.
2- تبلغ نسبة البضائع التي تستوردها كينيا من بريطانيا حوالي 40% من مجموع وارداتها، وخفض قيمة الجنيه الإسترليني سيؤدي إلى إمكان كينيا من الحصول على هذه البضائع بأسعار رخيصة، وبذلك يستفيد المستهلك الكيني.
3- تكسب كينيا من بيع صادراتها إلى بريطانيا والدول التي خفضت عملتها.

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048567، محفظة 50، ملف رقم 2، رقم فرعي 5/6، المصدر نفسه.

4- حوالي 75% من مجموع الصادرات الكينية تذهب إلى دول لم تخفض عملتها، وعدم تخفيض كينيا لعملتها سيجعلها تحصل على نفس الأسعار السابقة.

**ثانيًا الخسائر:**

1- نقص رصيد العملة الكينية الموجودة في لندن بنسبة تخفيض الجنيه الإسترليني.

2- نقص عدد السائحين من الدول التي خفضت عملتها[1].

3- تأثر بعض الصادرات الكينية إلى بريطانيا بدرجة كبيرة لاسيما وأن بريطانيا تستورد 25% من مجموع الصادرات الكينية وعلى الأخص الشاي واللحوم المحفوظة والبن والفواكه والخضروات، ويمكن لبريطانيا الحصول على نفس السلع من دول خفضت عملتها.

4- زيادة البطالة في القطاع الزراعي في حالة تخفيض بريطانيا لمشترياتها من الفواكه والخضروات الكينية.

5- إحجام الدول التي خفضت عملتها من استثمار رؤوس أموالها في كينيا.[1]

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048567، محفظة 50، ملف رقم 2، رقم فرعي 5/6، المصدر نفسه.

وقرار تخفيض الجنيه الإسترليني كان علامة على وصول الأزمة النقدية في بريطانيا إلى ذروتها، كما كانت أزمة النظام النقدي الغربي بأسره، فقد أصبح الغرب يعاني من العجز الذي أصيب به ميزان المدفوعات البريطاني، فحاولت بريطانيا التقليل من ذلك العجز عن طريق تصدير رأس المال وعلى نطاق واسع إلى منطقة الإسترليني.[2]

على أي حال فقد كان من المتوقع أن تحذو كينيا حذو بريطانيا، وأن تجري تخفيضًا على عملتها لأنه بالرغم من الفوائد التي ستجنيها كينيا من جراء عدم التخفيض، إلا أن أضرار عدم التخفيض تفوق وتتعدي هذه الفوائد بإجماع كثير من الاقتصاديين، وهذه الاضرار ستظهر في المستقبل القريب، ولعل هذا هو الذي دفع وزير المالية إلى التصريح بأن كينيا تنظر للموضع نظرة أدق في المستقبل، وأشيع في الدوائر المالية بأن كينيا كانت راغبة في تخفيض عملتها وأن الذي منعها من اتخاذ هذا القرار هو إصرار تنزانيا على

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048567، محفظة 50، ملف رقم 2، رقم فرعي 5/6، المصدر نفسه.

[2] مجلة كلية التربية: رغد فيصل عبد الوهاب، بريطانيا دراسة في الأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية 1964-1970م، جامعة واسط، العراق، العدد 29، 2017م، ص204.

عدم التخفيض، ولم يكن لكينيا أن تنفرد باتخاذ قرار من جانب واحد، نظرًا لاشتراكها مع تنزانيا وأوغندا في سوق شرق إفريقيا المشتركة.[1]

على أي حال فموقع كينيا المتميز في القارة الإفريقية ووجود ميناء مومباسا فيها الذي يعتبر بوابة شرق إفريقيا للدول غير الساحلية، جعل بريطانيا توليها الاهتمام المستمر حتى بعد الاستقلال، ولذا يتضح من كل ما سبق أن أهداف بريطانيا الرئيسية في كينيا هي:

1- تأمين بريطانيا لمستعمرتها في كينيا بربطها بروابط اقتصادية، مما أتاح لها بعد استقلال كينيا الوصول السهل إلى السيطرة الاقتصادية والسياسية للمنطقة برمتها، وبذلك تكون قد ضمنت بقاء كينيا ومنطقة شرق إفريقيا حليفًا اقتصاديًا لبريطانيا والغرب.

2- الحفاظ إلى حد كبير على القواعد العسكرية البريطانية في كينيا.

3- تأمين كينيا ومنطقة شرق إفريقيا كموطن للسكان الأوروبيين الذين كانوا على استعداد دائم للاستقرار في كينيا.

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048567، محفظة 50، ملف رقم 2، رقم فرعي 5/6، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، بريطانيا وعلاقاتها مع الدول الإفريقية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن أثر تخفيض الجنيه الإسترليني في كينيا، المصدر السابق.

## 2. سياسة كينيا الخارجية تجاه ألمانيا الغربية(*)

بدأت ألمانيا الغربية في أوائل الخمسينيات الاهتمام من جانبها بتحريك رؤوس الأموال الألمانية تجاه الدول النامية، وكان من ضمن دائرة الاهتمام الألماني الدول الإفريقية، وقد أعلن وزير الاقتصاد الألماني لودفيج إيرهارد (Ludwig Erhard) (*) في مارس 1958م أن حكومته لا تنتهج

---

(*) ألمانيا الغربية، أسفرت الحرب العالمية الثانية عن انقسام ألمانيا، فعرفت المناطق الغربية التي سيطرت عليها فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في مايو 1949م بجمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية)، وعرفت المناطق الشرقية التي كانت تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي في أكتوبر 1949م بجمهورية ألمانيا الديموقراطية (ألمانيا الشرقية).

Joel Imbisi Mukilima: development assistance in Kenya, an evaluation of German donor aid in post independent Kenya 1963-2003, PhD, school of humanities and social sciences, Kenyatta university, 2015, p.66.

(*) لودفيج إيرهارد، سياسي واقتصادي ألماني، ولد في 4 فبراير 1897م، وملقب بمنقذ ألمانيا، حصل على الدكتوراه في الاقتصاد في عام 1924م، وكان محاضرًا للاقتصاد في معهد الاقتصاد الألماني في نورمبرج، وقد وضع خطة بكيفية إعادة بناء الاقتصاد الألماني في حالة الهزيمة من الحلفاء، وعندما حدث ما توقعه واستولي الحلفاء على الشطر الغربي من ألمانيا تبنوا أفكاره التي كانت بعيده عن الفكر النازي، وتم تعيينه في منصب اقتصادي مرموق لولاية بافاريا، ثم أصبح وزيرًا للاقتصاد الألماني في حكومة المستشار الألماني كونراد آديناور في عام 1949م وظل في منصبه حتى 1963م، وقد تم اختياره مستشارًا لألمانيا خلال الفترة من عام 1963م حتى نهاية عام 1966م، وكان لودفيج يشجع

سياسة تقديم القروض من الحكومة الألمانية إلى أي حكومة نامية، ولكن تشجع الاستثمارات الخاصة، بالإضافة إلى المساعدات الأخرى في الصحة والتعليم[1]، على أي حال فقد أظهرت ألمانيا الغربية الاهتمام بمساعدة الدول النامية بشكل كبير اعتبارًا من عام 1960م، فقد قررت تقديم ائتمان حكومي طويل الأجل لتمويل مشروعات إنمائية محددة مع عدد من الدول النامية، إلا أن ما قدمته ألمانيا من مساعدات لإفريقيا قدر بمبلغ 375 مليون دولار في الستينيات، وهو قدر يعد قليلًا إذا ما قورن بإجمالي التسهيلات المالية التي قدمتها للدول الأخرى، على الرغم من حاجة دول إفريقيا إلى هذ المعونات الاقتصادية، وقد اشترطت بون[*] عند تقديم المساعدات للدول الإفريقية عدم الاعتراف بتقسيم ألمانيا، وأبلغت سفراء الدول الإفريقية برغبتها في أن تتفهم

---

العلاقات الاقتصادية مع الدول النامية، وقد توفي في 5 مايو 1977م. انظر: عرفه محمود مصطفي محمد: الحياة النيابية في ألمانيا الاتحادية 1949-1990م، رسالة دكتوراه غير مشورة، كلية الآداب، جامعة أسوان، 2014م، ص57؛ انظر أيضا: الوطن الاقتصادي: عدد 10875، النهضة الألمانية بين الطموحات وتحدي الصعاب، 18 مايو 2013م، ص7.

[1] عرفه محمود مصطفي محمد: المرجع السابق، ص57.

[*] بون، مدينة تقع في جنوب ولاية شمال الراين وستفاليا في غرب ألمانيا، تبعد عن مدينة كولونيا 18 كيلومتر، كانت حتى عام 1990م عاصمة جمهورية ألمانيا الاتحادية.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%88%D9%86

تلك الدول موقف ألمانيا، وعلى هذا فان الدول الإفريقية التي حصلت على المعونات الألمانية ومن بينها كينيا لم تعترف بحكومة ألمانيا الشرقية، وقد أرسلت ألمانيا الغربية ما يطلق عليه المتطوعون إلى كينيا وهي المساعدات التي تهتم بون بتقديمها إلى الدول النامية ومهامهم موضع شك في الدول الإفريقية، إلا أن ألمانيا تري فيهم أنهم يستطيعون عن طريق الوسائل العلمية تحقيق التقدم السياسي والاقتصادي باعتبار ان عملهم مساوٍ للعمل من أجل السلام.[1]

وعلى ما يبدو أن هدف هؤلاء المتطوعين معاونة السلطات الحاكمة في إدارة شئون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث تنتهي سياسة الدولة إلى سياسة متوازنة مع السياسة الألمانية، ويمكننا القول أن هؤلاء هم مستشارون في الشئون السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها، وهذا ضمان لتبعية تلك الدول سياسيًا لألمانيا، على أي حال قطعت ألمانيا الغربية علاقاتها الدبلوماسية مع تنزانيا على إثر اقامتها لعلاقات دبلوماسية مع

---

[1] رباب محمود عبد الحميد سلام: المرجع السابق، ص ص 315-316.

جمهورية ألمانيا الديموقراطية، كما قطعت علاقاتها بمصر على إثر استقبالها لسكرتير أول الحزب الشيوعي الألماني الديموقراطي.[1]

وهنا يمكن القول أن علاقة كينيا في تلك الفترة بألمانيا الغربية علاقة تشوبها الشوائب، حول الأهداف التي يرمي كل من الطرفين إلى تحقيقها من وراء هذا التعاون خاصة فيما يتعلق منها بأحداث القارة نفسها وما سادها من توترات داخلية وأزمات سياسية.[2]

زار كينيا في 9 يناير 1961م وفد ألماني مكون من خبير زراعي ومهندس ومصرفي، وكان اهتمامهم بالإمدادات المائية للقري في كينيا، وكان يدخل ضمن برنامج زيارتهم تقديم المساعدة في مجال الصحة العامة.[3]

كانت ألمانيا الغربية مؤيدة لحقوق الشعوب الإفريقية في كفاحها من أجل الاستقلال الكامل، وكذلك كانت تؤيد سياسة عدم الانحياز وعدم التدخل

---

(1) مجلة السياسة الدولية: نذيرة الأفندي، بون والمساعدات العسكرية والاقتصادية لإفريقيا، مصر، العدد 27، السنة 8، 1972م، ص151.

(2) نذيرة الأفندي: المرجع نفسه، ص152.

(3) Joel Imbisi Mukilima: op. cit., p.132.

في الشئون الداخلية للدول الأخرى، وأن السلام الدائم هو الضمان الوحيد للتطور الطبيعي في إفريقيا.[1]

على أي حال فقبل حصول كينيا على استقلالها قدمت ألمانيا الغربية في عام 1962م مساعدات مالية طويلة الأجل إلى كينيا وقد بلغت 35 مليون مارك ألماني، وقد تم استخدام 27،5 مليون مارك ألماني كتمويل لبعض المشروعات منها توطين 12000 ألف أسرة كينية في وادي ريفت والمحافظات الوسطي، وتطوير زراعة الشاي في نيانزا والمحافظات الوسطي والساحلية، وكذلك بناء المصانع، ومعالجة مياه الصرف الصحي في مدينة نيروبي وناكورو وكيسومو، وكان على كينيا أن تدفع فائدة هذا القرض بنسبة 3،5% سنويًا، وقد كان هذا الأمر في عهد الاحتلال البريطاني لكينيا، وكان أحد المكونات الرئيسية لهذا الإطار الاستعماري هو استبقاء الخبراء الأوروبيين في بيروقراطية الدولة الكينية، مما نتج عنه فساد الزراعية في

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048901، محفظة 77، ملف 1، رقم 3/301/2، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، علاقات مع الدول الإفريقية ألمانيا الغربية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن زيارة نائب رئيس جمهورية الداهوس لألمانيا الاتحادية.

كينيا[1]، وعندما اقتربت كينيا من الاستقلال في عام 1963م كان هناك خوف عام من بقاء هذا الفساد الاستعماري، وهنا قام وزير الزراعة بروس ماكينزي بطلب البيطريين والمهندسين الزراعيين وموظفي الإدارات والفنيين والخبراء من ألمانيا الغربية حتى يحلوا محل الخبراء والفنيين البريطانيين بعد استقلال كينيا، وبعد الاستقلال قامت حكومة ألمانيا الغربية في عام 1964م برعاية 8 ضباط كينيين وأعطتهم دورات تدريبية في إدارة الحكم المحلي، علاوة على ذلك في نفس العام أعطت ألمانيا الغربية لكينيا 13000000 مليون مارك ألماني لكي يتم استخدامها في مخطط استصلاح مليون فدان للزراعة، وقد تم توطين 35000 ألف شخص في ماسكن ومنحهم قروض مالية وذلك في محاولة لتحسين أوضاع المزارع الكيني، وقدم الفنيون الألمان الارشاد والدورات الزراعية لهؤلاء المزارعين، كما قدمت ألمانيا الغربية المزيد من المال لكينيا من أجل الإغاثة من المجاعة، وبناء مدرسة للطب في نيروبي، كما ساهم البنك الألماني (KFW) في زراعة الشاي من خلال

---

(1) Joel Imbisi Mukilima: op. cit., pp.123-124.

قرض قيمته 538000 ألف جنيه إسترليني، وتم استخدام هذا المبلغ في تطوير الحقول والمزارع ورصف الطرق وبناء المباني.(1)

وخلال الفترة من عام 1960 حتى 1964م استوردت كينيا من ألمانيا الغربية المشروبات والتبغ والمواد الخام والمعادن والوقود ومواد التشحيم وبعض الحيوانات والنباتات والزيوت النباتية وبعض الدهون والكيماويات والعديد من السلع المصنعة وبعض الآلات وعربات النقل، وقدرت قيمة كل ما استوردته كينيا من ألمانيا خلال عام 1960م بحوالي 5094000 جنيه إسترليني، وفي عام 1961م استوردت كينيا من ألمانيا الغربية ما قيمته 3472000 جنيه إسترليني، وفي عام 1962 استوردت كينيا ما قيمته 4107000 جنيه إسترليني من ألمانيا الغربية، وفي عام 1964 استوردت كينيا من ألمانيا الغربية بضائع تقدر قيمتها بحوالي 5 مليون جنيه إسترليني، وتراوحت صادرات كينيا إلى ألمانيا الغربية خلال نفس هذه الفترة إلى ما يقارب 6 مليون جنيه، وكانت ألمانيا الغربية تستورد من كينيا الحمضيات والفواكه والجلود والصوف والقطن الخام، وفي نفس

---

(1) Joel Imbisi Mukilima: op. cit., p.124.

العام 1964م دخلت كينيا مع ألمانيا في اتفاق تعاون تقني مكونين فريقًا للتعاون تحت اسم الفريق الزراعي الألماني GAT، وكانت تجربة GAT تجربة ناجحة في مساعدة كينيا في تنميتها الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي للسكان، وكانت كينيا تنظر إليها على أنها تجربة جديرة بالثناء في الاعداد لمشاريع قابلة للتطبيق ولها أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية للبلاد، وكانت نتائجها ملحوظة في هذا الصدد وخصوصًا في إدارة المزارع والبساتين والعلوم البيطرية والإنتاج الحيواني.[1]

قام رئيس جمهورية ألمانيا الغربية لوبكه[*] بزيارة إلى كينيا في فبراير 1966م، ولم تكن هذه الزيارة هي الأولي من نوعها فقد زار كينيا في

---

[1] Joel Imbisi Mukilima: Ibid., pp.132-137.

[*] كارل هاينريش لوبكه، سياسي ومهندس ولد في 14 أكتوبر 1894م بإنكهاوزين في الإمبراطورية الألمانية، كان عضوًا في حزب الوسط من عام 1930 حتى 1933م، ثم في حزب الاتحاد الديموقراطي المسيحي من عام 1945 حتى وفاته، وقد أصبح وزيرًا للزراعة، ثم رئيسًا لجمهورية ألمانيا الغربية من عام 1959 حتى 1969م، وتوفي في 6 أبريل 1977م في مدينة بون.

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8%A7%D9%8A%D9%86%D8%B1%D9%8A%D8%B4_%D9%84%D9%88%D8%A8%D9%83%D9%87

مارس 1959م[1]، على أي حال فقد وصل نيروبي في 21 فبراير 1966م وهو في طريقه إلى القيام بزيارة رسمية لجمهورية مدغشقر، حيث أمضي بنيروبي 24 ساعة استقبل خلالها استقبالًا رسميًا من الحكومة الكينية، ونزل في ضيافة الحكومة الكينية، أجري خلال فترة 24 ساعة مباحثات هامة مع الرئيس جومو كينياتا، ووجهت إليه الحكومة الكينية دعوة رسمية لزيارتها في طريق عودته من جمهورية مدغشقر، وبالفعل لبي الدعوة وحضر إلى نيروبي في 26 فبراير 1966م وكان بصحبته وزير الاقتصاد وعدد كبير من المسئولين الألمان، وفي خلال المدة التي قضاها أعددت له الحكومة الكينية برنامجًا لزيارة بعض المعالم السياحية، كما زار المنزل الريفي للرئيس جومو كينياتا بجاتندو وتبرع بمبلغ ألف جنيه إسترليني للمستشفى التي أقامها أهالي مدينة جاتندو، وأيضًا أكمل المباحثات التي قد بدأها مع الرئيس جومو كينياتا يوم 21 فبراير، وقد أشاد جومو كينياتا في خطابه بعد الغداء الرسمي الذي أعده لضيفه بعظمة الشعب الألماني ووجه الشكر له

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 048901-0078، محفظة 77، ملف 1، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، علاقات مع الدول الإفريقية ألمانيا الغربية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن زيارة رئيس ألمانيا الغربية لبعض الدول الإفريقية، 21 فبراير 1966م.

على المساعدات التي تتلقاها كينيا من ألمانيا الغربية، كما أشاد بعلاقات الصداقة الوطيدة بين الشعبين، وفي نهاية الحفل الرسمي تبادل الرئيس كينياتا مع ضيفه بعض الهدايا، وقد صرح الرئيس لوبكه بأن مباحثاته مع الرئيس كينياتا كانت مثمرة للغاية، وأن ألمانيا الغربية على أتم الاستعداد لمعاونة الدول النامية في سبيل إنماء اقتصادها، وأنه تلقي من الحكومة الكينية قائمة بالمشروعات الصناعية والزراعية التي تزمع إقامتها للنهوض باقتصاد البلاد، وأن جميع هذه المشروعات قد أحسن اختيارها[1]، ولكن يبدو لأول وهله أن هناك صعوبات تقف أمام تحقيقها ولكن بالتعاون المشترك مع الأصدقاء يمكن تحقيقها، كما أشاد بمشروع الست سنوات الذي أعدته الحكومة الكينية، وشكر الرئيس الكيني وحكومته على موقف كينيا من وحدة الشعب الألماني، وفي نهاية الزيارة طلب المسئولون في كينيا من رئيس جمهورية ألمانيا الغربية والوفد المرافق له زيادة مساهمة ألمانيا الغربية في المشروعات الصناعية والزراعية التي أعدتها الحكومة الكينية، والتي أهمها مشروع ري 134 ألف

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048901، محفظة 77، ملف 1، رقم 21/2، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، علاقات مع الدول الإفريقية ألمانيا الغربية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن زيارة رئيس ألمانيا الغربية لكينيا، 3 مارس 1966م.

فدان في منطقة وسط وجنوب نيانزا، كما طلب المسئولون في كينيا حصولهم على قرض يمكنهم من شراء جزء من أراضي المستوطنين البيض، وقد أبدي المسئولون الألمان رغبتهم في المساعدة المشتركة بعد دراسة جميع المشروعات التي طلب منهم المساهمة في إنشاءها، وفي نهاية الأمر تعتبر هذه الزيارة مكسب كبير لكينيا نظرًا لما تأمل فيه من زيادة مساعدات ألمانيا الغربية في النواحي الاقتصادية ومشروعات التنمية، وقد غادر الرئيس لوبكه نيروبي ظهر يوم الاثنين 28 فبراير 1966م.[1]

ويحتل النفوذ الألماني في كينيا مركزًا متميز وذلك نظرًا لما يأتي:

1- شتي المساعدات المالية والفنية التي قدمتها لكينيا بعد استقلالها، كان منها قرض مالي قيمته 5،5 مليون جنيه إسترليني، دفع منها حوالي 3 ملايين نقدًا والباقي خصص لإنشاء مصنع للسكر.

2- قيام بعض المؤسسات الألمانية بإنشاء مساكن شعبية في مدينة نيروبي.

3- مساهمة ألمانيا الغربية في بناء بعض المصانع الحيوية.

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 048901-0078، محفظة 77، ملف 1، رقم 21/2، المصدر نفسه.

4- تزويد كينيا بحوالي 100 خبير في شتي الميادين الزراعية والصناعية والري والطب البشري والطب البيطري.

5- تعتمد كينيا اعتمادًا كليًا على ألمانيا الغربية في تصريف محصولها الرئيسي وهو البن، حيث تصدر لألمانيا الغربية سنويًا ما يزيد عن نصف المحصول، علاوة على بعض المحاصيل الزراعية الأخرى.[1]

ويتضح مما سبق أنه لم يكن هناك دعوة رسمية من قبل الحكومة الكينية لرئيس جمهورية ألمانيا الغربية، إلا أن الحكومة الكينية عندما علمت برغبته في زيارة نيروبي وهو في طريقه إلى مدغشقر سارعت باستقباله رسميًا، ووجهت له الدعوة رسميًا لزيارتها، وهنا تتضح الرغبة الكينية في زيارة لوبكه لنيروبي، وذلك من أجل زيادة مساعدات ألمانيا الغربية لها، وهو ما تحقق بالفعل، ومع ذلك فقد كانت هناك رغبة من قبل لوبكه في زيارة كينيا، وذلك من اجل أن تتبع كينيا سياسات تتوافق مع سياسات ألمانيا الغربية

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048901، محفظة 77، ملف 1، رقم 21/2، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، علاقات مع الدول الإفريقية ألمانيا الغربية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن زيارة رئيس ألمانيا الغربية لكينيا، المصدر نفسه.

في إفريقيا، وتأكيد الدعم الكيني لوحدة الشعب الألماني، وذلك بسبب معرفة الرئيس لوبكه لأهمية كينيا في شرق إفريقيا، بل والقارة الإفريقية كلها.

عقدت بين كينيا وألمانيا الغربية اتفاقية تعاون تقني في أغسطس 1966م، وفيها وافقت ألمانيا على إنشاء مراكز تدريب فنية ومؤسسات نموذجية من خلال توفير المعلمين والفنيين الألمان والمعدات التقنية الحديثة[1]، بما في ذلك قطع الغيار والاستبدال، علاوة على ذلك كان على الحكومة الألمانية توفير الخبراء والاستشاريين للمشاريع الحكومية، فقد كان على ألمانيا أن تقدم الدورات التدريبية للمتدربين الكينيين في المؤسسات الصناعية الألمانية، ومن ثم توظيفهم في المؤسسات المعنية الكينية، وفي المقابل كان على كينيا توفير الأراضي اللازمة للمشاريع في كينيا، وعلاوة على ذلك يتعين على الحكومة الكينية أيضًا تحمل تكاليف تشغيل وصيانة المشاريع، وكذلك رواتب الموظفين الكينيين والفنيين الألمان والمترجمين الفوريين من اللغة الإنجليزية أو الألمانية إلى اللغة السواحيلية والعكس، كما يتعين على الحكومة الكينية توفير السكن اللائق للمعلمين والفنيين والخبراء

(1) Joel Imbisi Mukilima: op. cit., p.124.

الألمان، حسب المعيار المقدم من الحكومة الكينية للضباط الكينيين الذين يتمتعون بوضع مماثل للخبراء والمعلمين والفنيين الألمان وكذلك أسرهم، كما تتحمل تكاليف صيانة هذه الخدمات المقدمة، وعلاوة على ذلك يدخل الخبراء الألمان كينيا ويخرجون مجاناً مع اعفائهم من أي ضرائب بما في ذلك السيارات التي يتم استيرادها إلى كينيا، ومن ثم فإن الحكومة الكينية ستضمن بعد فترة زمنية استبدال المعلمين والفنيين والتقنيين الألمان بمواطنين كينيين مناسبين.[1]

تم توقيع اتفاق بين ألمانيا الغربية وكينيا، وقد وقعه عن ألمانيا القائم بأعمال سفارة ألمانيا الغربية في نيروبي وعن كينيا وزير المالية الكيني في 8 ديسمبر 1966م، وتمنح بمقتضاه حكومة ألمانيا الغربية قرضًا قدره 900000 ألف جنيه إسترليني للحكومة الكينية، وصرح وزير المالية الكيني أن نصف هذا القرض سينفق فيما ستخصصه الحكومة للمؤسسات التجارية الصناعية الكينية والتي تتولي في الوقت الحاضر القيام بعدة مشروعات صناعية، منها إنشاء ما يسمي بالأحياء الصناعية على نمط ما هو مطبق في

---

[1] Joel Imbisi Mukilima: op. cit., p.124.

الهند، والمبلغ المتبقي سيخصص نصفه للإنماء الزراعي والنصف الآخر للنهوض بالمشروعات السياحية، وقد تعهدت حكومة ألمانيا الغربية علاوة على هذا القرض بدفع ربع مليون جنيه إسترليني لزيادة مساهمتها في الشركة الكينية الإنجليزية الألمانية التي أنشئت منذ استقلال كينيا، لإنشاء وتنمية عدة صناعات حيوية منها صناعة السكر.[1]

وصل إلى كينيا في عام 1966م عدد من دفعات المتطوعين من المهندسين والممرضات، وكان على الحكومة الكينية أن تدفع لهم فواتير الإسكان والمياه والكهرباء، كما كان لهؤلاء المتطوعين بعض الامتيازات كإعفائهم من رسوم استيراد احتياجاتهم الشخصية أو المعدات والمواد الخاصة بتنفيذ المشاريع المختارة للدعم الألماني، ولكن الحكومة الكينية لم تكن راضية عن كل هذه الشروط الألمانية المفروضة على المساعدات المقدمة للحكومة الكينية، كما وصل إلى كينيا خبراء المساعدات الفنية الألمانية في مجال التجارة والزراعة والصناعة، وفي عام 1972م حصلت كينيا على

---

[1] دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048901، محفظة 77، ملف 1، رقم 21/2، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، علاقات مع الدول الإفريقية ألمانيا الغربية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن حصول كينيا على قرض قدره 900000 جنيه من حكومة ألمانيا الغربية، 23 ديسمبر 1966م.

مساعدة فنية من ألمانيا في شكل 27 منحة دراسية في ألمانيا، فقد كان قطاع التعليم في كينيا غير مؤهل عمومًا للمعونة الألمانية إلا في ألمانيا نفسها وخصوصًا مجال التعليم الفني[1]، وفي عام 1976م دخلت كينيا وألمانيا في مفاوضات ثنائية حول مساعدات بون لكينيا، وتم الاتفاق على أن تكون خطط التنمية في كينيا طويلة الأجل، وأن يتم التركيز على القطاع الريفي ودعم الجهود نحو التصنيع، وتعزيز القدرة على التخطيط، وفي هذا السياق تم الاتفاق فيما بينهما على أن تقدم ألمانيا لكينيا 80 مليون مارك ألماني، وفي الفترة من عام 1977حتى عام 1978م منحت ألمانيا 50 منحة إلى كينيا، كان 15 منحة منهم باللغة الألمانية، وشملت هذه المنح مجال التليفزيون والسياحة وتدريب المهندسين والزراعيين.[2]

على أي حال فتقديم المعونات للدول الفقيرة ليس بالأمر الكافي، وزيادة الاستثمارات وحدها ببساطة ليست هي مفتاح النمو الاقتصادي، والطريقة الوحيدة التي تفيد الاقتصاد وتحسن من مستواه عندما يخصص

---

(1) Joel Imbisi Mukilima: op. cit., pp.125-127.

(2) Joel Imbisi Mukilima: op. cit., p.127.

رأس المال لاستخدامه في الصناعات الأكثر إنتاجية والتي يمكن أن تسهم في رفع اقتصاد البلاد، وتحقيق التنمية المستديمة على المدي الطويل.

توفي الرئيس جومو كينياتا في 22 أغسطس 1978م، وقد خسرت كينيا بوفاته شخصية كان لها دورها في تاريخها الحديث والمعاصر، فقد قادها في ظروف متناهية الصعوبة حتى نالت الاستقلال، وكان صاحب سياسة حكيمة في كينيا، أكسبتها الكثير من المنح والقروض، وحافظ على سلامة أراضي البلاد.(1)

وبعد أن انتهي الحديث في الفصل الرابع عن سياسة كينيا الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والصين وغرب أوروبا، والذي يشمل على سياسة كينيا الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، ثم ينتقل الحديث عن سياسة كينيا الخارجية تجاه الصين، وبعدها ينتقل الحديث إلى سياسة كينيا الخارجية تجاه غرب أوروبا ومنها بريطانيا كنموذج، ثم ينتقل الحديث إلى سياسة كينيا الخارجية تجاه ألمانيا الغربية كنموذج أيضاً، وبذلك تكون الدراسة قد وصلت إلى الخاتمة.

---

(1) The White House: No. 9/5-9/17/78, memorandum for Dr. Brzezinski, 22, Aug, 1978.
شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: رواد التحرر الوطني الإفريقي، المرجع السابق، ص102.

# الخاتمة

## وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

**اولًا:** يتضح أن بريطانيا أرادت السيطرة على كينيا لأهميتها، فموقعها متميز ومع وجود ميناء مومباسا فيها الذي يعتبر بوابة شرق إفريقيا للدول غير الساحلية، هذا بخلاف جودة أراضيها الصالحة للزراعة، فضلًا عن اعتدال مناخها، وكذلك خيراتها الأخرى، جعل بريطانيا توليها الاهتمام المستمر حتى بعد الاستقلال.

**ثانيًا:** يتبين أن بريطانيا رغم انتهاجها لأسلوب الحكم غير المباشر في كينيا، إلا أنها مارست على الشعب الكيني سياسة عنصرية جعلت من الأهالي عبيدًا في أرضهم، وحرمتهم من حقوقهم السياسية والمدنية، ومع ذلك كانت تدعي أنها جاءت لتؤهلهم لحكم بلادهم، وقد صمم قادتها السياسيين وعلى رأسهم جومو كينياتا على بلوغ هدفهم وهو الاستقلال الذي تجسد على أرض الواقع عندما أعلن عن استقلال البلاد رسميًا في عام 1963م.

**ثالثًا:** يتضح أنه كما كان للعوامل الخارجية أهمية في سياسة كينيا الخارجية، كان للعوامل الداخلية مثل القيادة الكينية والرأي العام القوة العسكرية

والبرلمان والأحزاب والعوامل الاقتصادية أهمية بالغة ومؤثرة جدًا في سياسة البلاد الخارجية، فيتبين مدي أهمية عامل القيادة الكينية متمثل في الرئيس جومو كينياتا، فقد كان هو المحرك الرئيسي لسياسة البلاد الخارجية.

**رابعًا:** أن السياسية الخارجية الكينية تتسم بالرغبة في جذب المساعدات الاقتصادية، فعامل الاقتصاد كان عاملًا هامًا في السياسة الخارجية الكينية.

**خامسًا:** تدخل بريطانيا في الخلاف الحدودي بين كينيا والصومال حول منطقة انفدي، ووقوفها إلى جوار كينيا في هذا النزاع، كان من أجل الحفاظ على قواعدها العسكرية في كينيا، هذا بالإضافة إلى أنه المصدر الحيواني الذي يصدر المواشي إلى بريطانيا وأقطار الكومنولث، وكانت تعتقد بريطانيا أن عودة منطقة انفدي للصومال سيعطل حصولها على الثروة الحيوانية والمعدنية، وهذا التدخل زاد من حدة الخلافات بين الدولتين، وجعل المسألة تدخل في طور صعب جدًا من أصعب مراحل النزاع بين الطرفين.

**سادسًا:** تبين أن الصومال قد تخلت عن المطالبة بحق تقرير المصير في إقليم انفدي، وأصبحت تري أن سياستها الجديدة الرامية إلى تحقيق أهدافها

بوسائل سلمية، هي الحل البديل عن سياستها الأولي التي ألقت عبئًا ثقيلًا على ميزانيتها وميزانية أطراف النزاع.

**سابعًا:** أهمية ميناء مومباسا لكينيا والدول المجاورة، فعندما أغلقت كينيا الميناء في وجه الواردات الأوغندية، تراجع عندها الرئيس الأوغندي عيدي أمين عن مطالباته الحدودية وفكرة إعادة ترسيم الحدود بين كينيا وأوغندا.

**ثامنًا:** رغم الخلاف الحدودي بين كينيا وأثيوبيا إلا أن أثيوبيا بسبب مصالحها المترابطة مع كينيا، قامت بدعم كينيا في نزاعها مع الصومال، ونددت بالدول التي تقدم الدعم الاقتصادي والعسكري للصومال.

**تاسعًا:** يتضح أن الخلافات بين كينيا وتنزانيا وكذلك بين كينيا وأوغندا لم تكن خلافات حدودية فحسب، ولكن كانت هناك خلافات أيديولوجية واضحة، فقد كانت كينيا تؤمن بالنظام الرأسمالي كأساس لاقتصاد البلاد، بينما كانت تنزانيا وأوغندا تؤمن وتسعي باتجاه الاشتراكية.

**عاشرًا:** يتضح أن المساعدات المالية التي كانت تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لكينيا هدفها محاربة الشيوعية.

**الحادي عشر:** رغم وجود خلافات قوية بين الصين وكينيا في فترات معينة إلا أن هذا الأمر لم يؤثر على التعاون والعلاقات الاقتصادية فيما بينهما، فالعلاقات التجارية بين البلدين لم يكن لها علاقة بالخلاف السياسي القائم، لذا يمكننا القول أن كينيا في سياستها مع الصين كانت تراعي المصالح الاقتصادية على الاعتبارات السياسية.

**الثاني عشر:** يتضح أن الصين باعتبارها شريكًا قويًا للكثير من البلدان الإفريقية ومنها كينيا، فقد كانت تحترم سيادة الدول ولا تتدخل في الشئون الداخلية لها، وهذا ما أكسبها ثقة كينيا واحترام قادتها، والصين في علاقاتها مع الدول لا تولي اهتمامًا كبيرًا لقضايا الاستقرار السياسي، فهي تتعامل مع معظم الدول دون شروط طالما هناك مكاسب ومصالح وطنية.

**الثالث عشر:** نتيجة لارتباط الاقتصاد الكيني بالاقتصاد البريطاني، فقد خذلت كينيا وزير خارجيتها مورمبي ولم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إنجلترا تحت ضغط حاجتها إلى المعونات والقروض.

**الرابع عشر:** يتضح أن هدف بريطانيا من المساعدات التي قدمتها إلى كينيا، هو الحفاظ على قواعدها العسكرية في كينيا، وضمان بقاء كينيا ومنطقة

شرق إفريقيا حليفًا اقتصاديًا لها وللغرب، وتأمين كينيا كموطن للسكان الاوروبيين.

**الخامس عشر:** يتبين أن هدف ألمانيا الغربية من مساعداتها إلى كينيا هو انتشار اللغة الألمانية في كينيا ونشر الثقافة الألمانية وما يدل على ذلك أن بعض المنح والتدريبات المقدمة لكينيا كانت مقدمة باللغة الألمانية وليس اللغة السواحيلية.

**السادس عشر:** تقديم المعونات للدول الفقيرة ومنها كينيا ليس بالأمر الكافي، وزيادة الاستثمارات وحدها ببساطة ليست هي مفتاح النمو الاقتصادي، والطريقة الوحيدة التي تفيد الاقتصاد وتحسن من مستواه عندما يخصص رأس المال لاستخدامه في الصناعات الأكثر إنتاجية والتي يمكن أن تسهم في رفع اقتصاد البلاد، وتحقيق التنمية المستديمة على المدي الطويل.

# الملاحـــــــق

# فهرس الملاحق

| الموضوع | رقم الملحق |
| --- | --- |
| خريطة لكينيا. | 1 |
| خريطة لشرق إفريقيا. | 2 |
| خريطة توضح الإقليم المتنازع عليه بين الصومال وكينيا المعروف باسم انفدي. | 3 |
| خريطة توضح الإقليم المتنازع عليه بين الصومال وكينيا المعروف باسم انفدي. | 4 |
| خريطة لكينيا وأغندا. | 5 |
| خريطة لكينيا والسودان. | 6 |

# ملحق رقم (1)





(1)

[1] Central Intelligence Agency, SC No. 00621 / 63B, Independent Kenya's Prospects under Jomo Kenyatta ,special Report, office of current intelligence, 6, Dec, 1963.

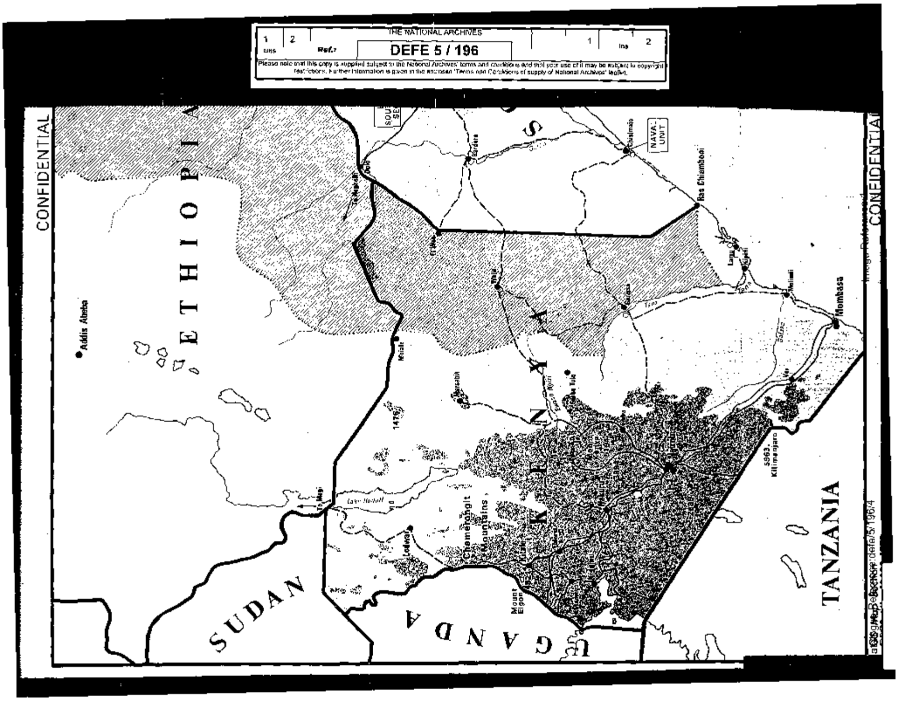
# ملحق رقم (2)

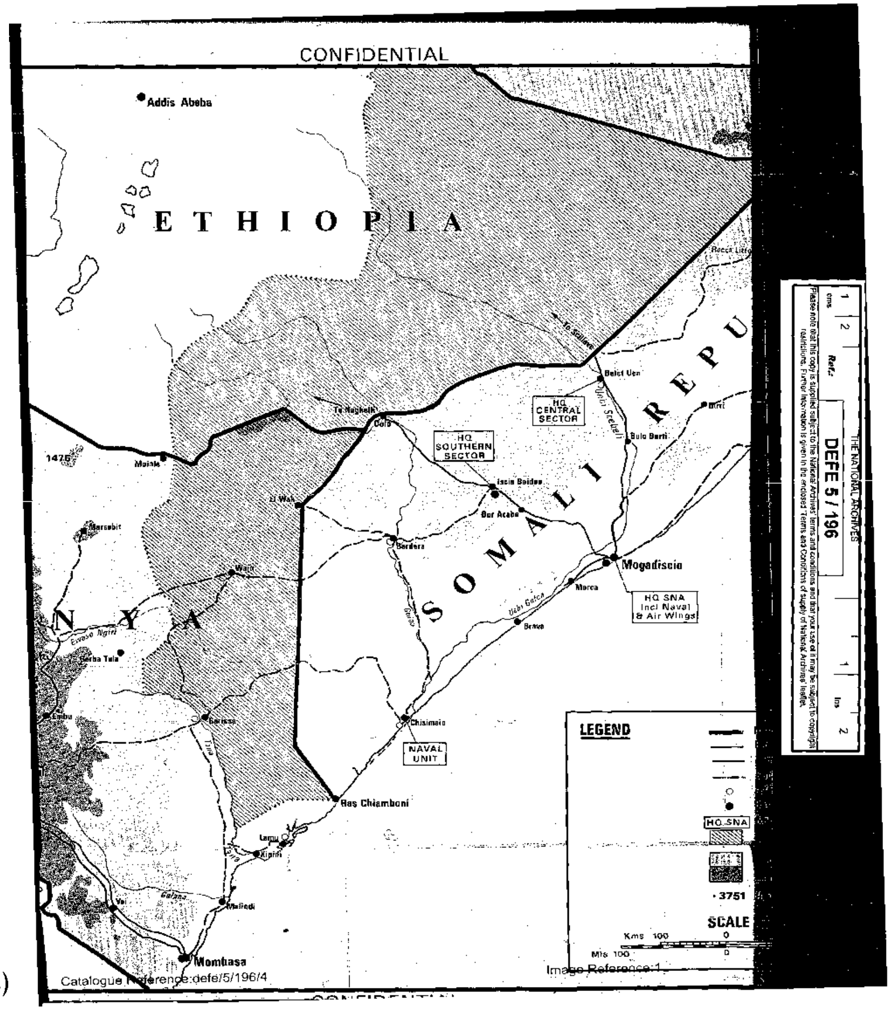


[1]

[1] S.D, MPGG 1/190, East Africa protectorate, general plan, the Survey Department, East Africa Protectorate, 1912.

# ملحق رقم (3)

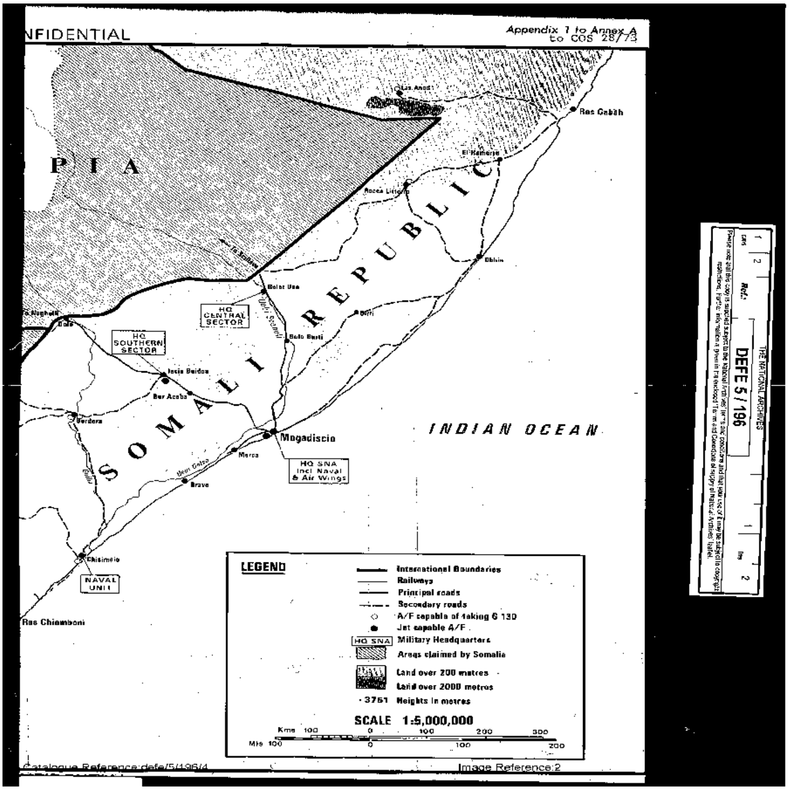

THE NATIONAL ARCHIVES
DEFE 5 / 196
CONFIDENTIAL
SUDAN
TANZANIA
UGANDA
Addis Ababa
Mombasa
Ras Chiamboni
Kilimanjaro
Mount Elgon
CONFIDENTIAL

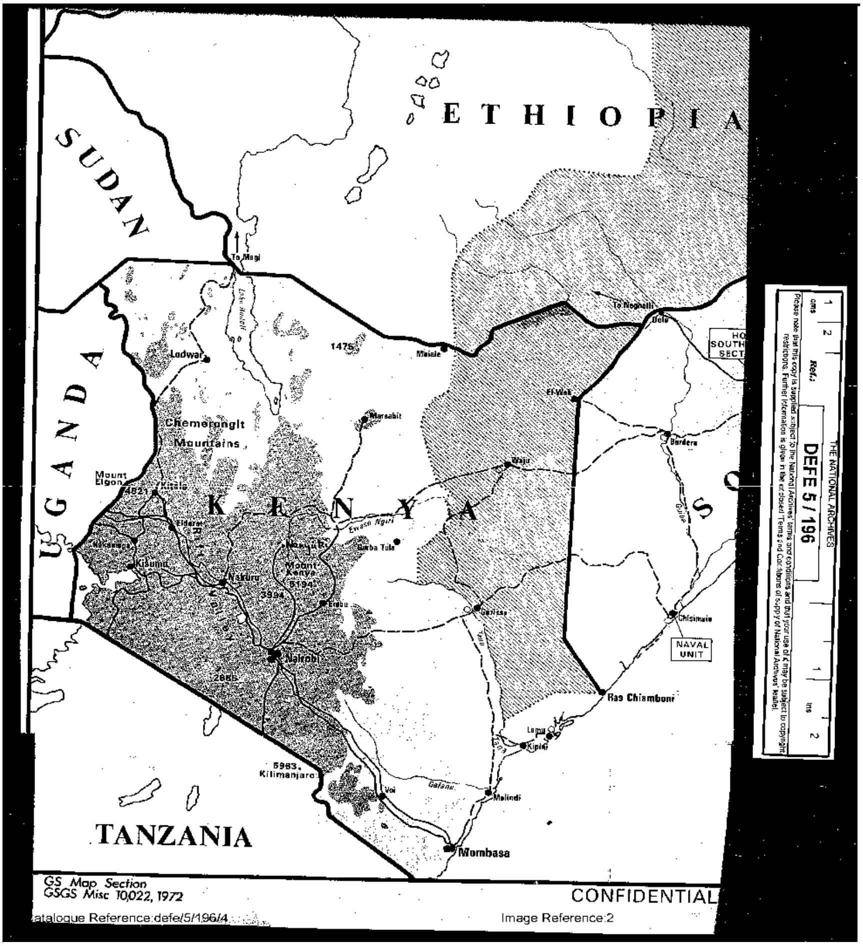



(1)

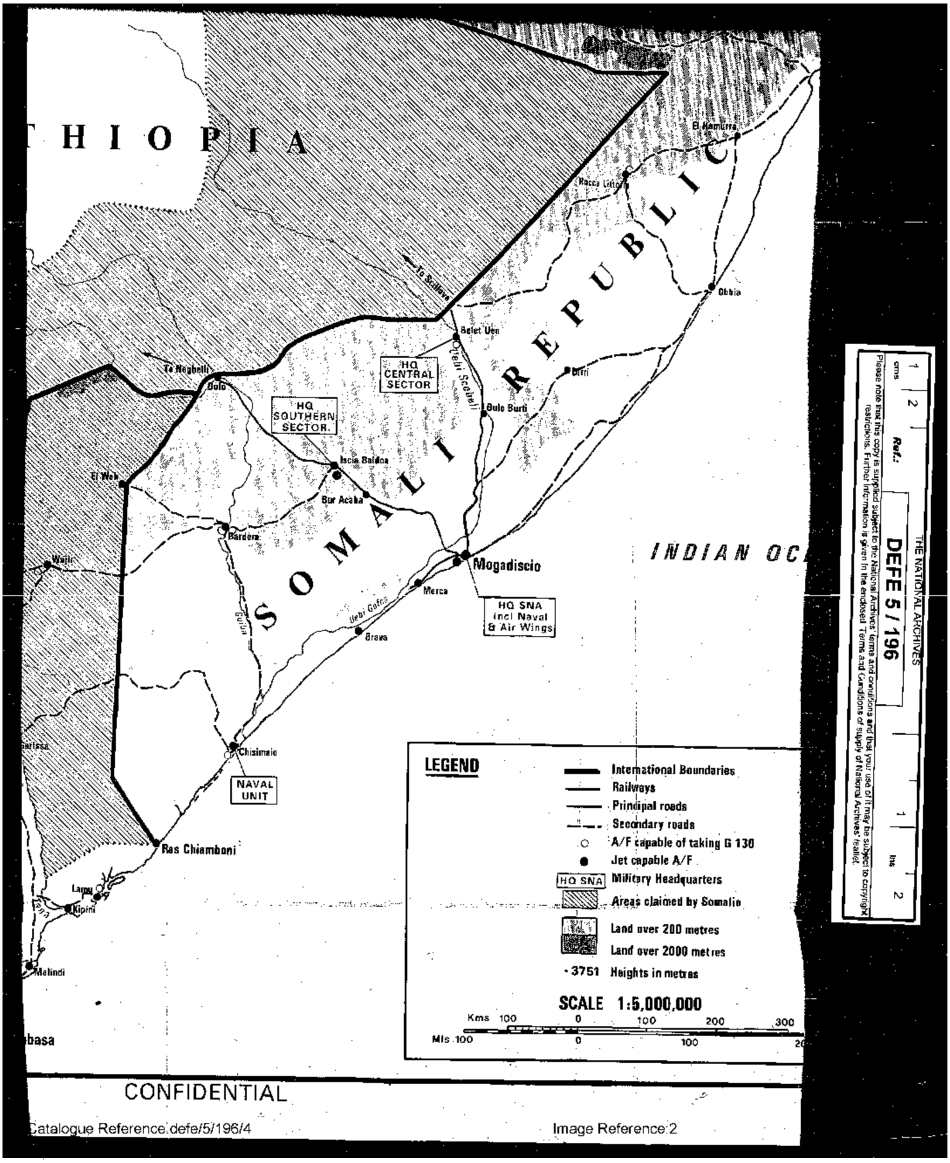
(1) DEFE.5/196/4/1, British military assistance to Kenya in the event of Somali aggression, Ministry of Defense, 14, June, 1973.

# ملحق رقم (4)

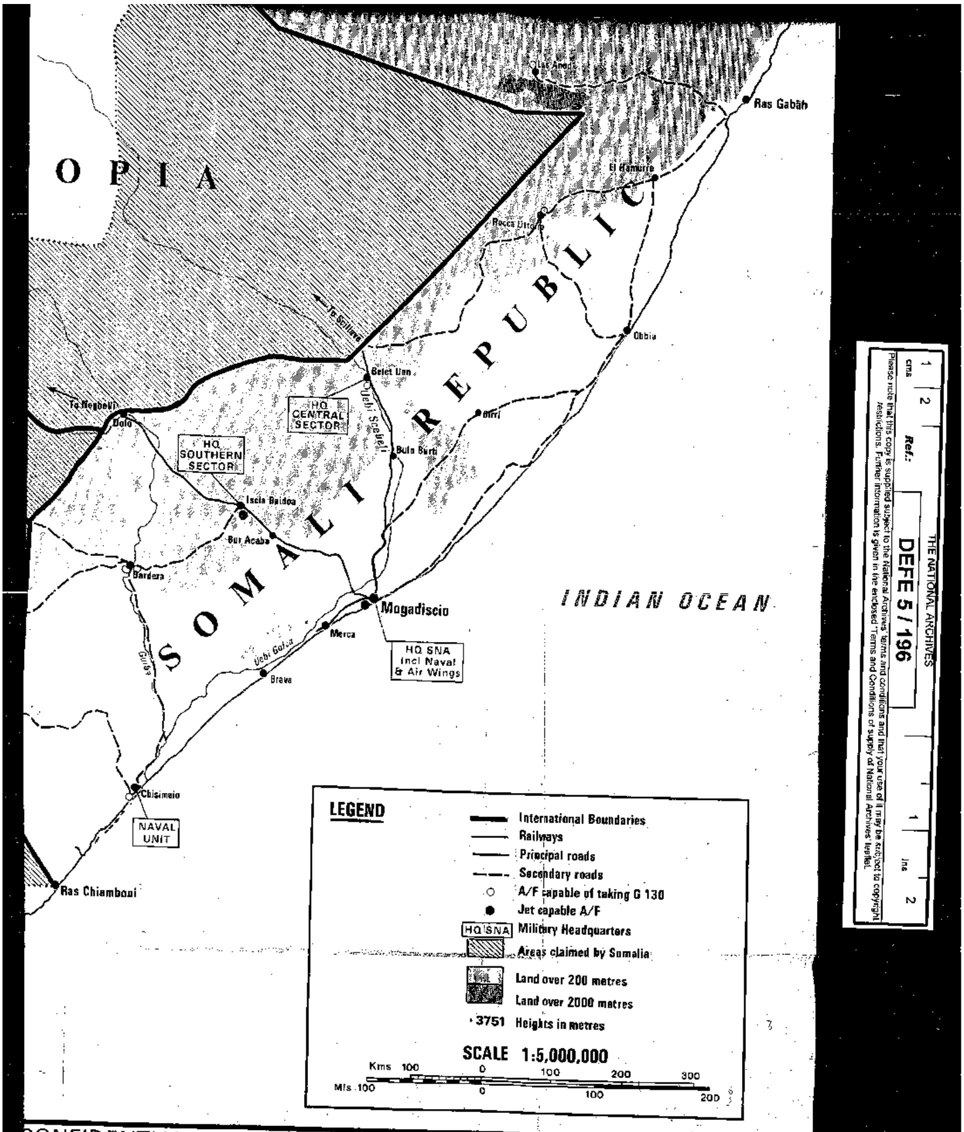

NFIDENTIAL
Appendix 1 to Annex A
to COS 28/73
P I A
Las Anod
Ras Gabah
El Hamurre
Rocca Littorio
Obbia
SOMALI REPUBLIC
Belet Uen
HQ CENTRAL SECTOR
Uebi Scebeli
Bulo Burti
Bulo Burti
HQ SOUTHERN SECTOR
Dolo
Iscia Baidoa
Bur Acaba
Bardera
Mogadiscio
Merca
HQ SNA Incl Naval & Air Wings
Uebi Giuba
Brava
Chisimaio
NAVAL UNIT
Ras Chiamboni
INDIAN OCEAN
LEGEND
International Boundaries
Railways
Principal roads
Secondary roads
A/F capable of taking C 130
Jet capable A/F
HQ SNA Military Headquarters
Areas claimed by Somalia
Land over 200 metres
Land over 2000 metres
· 3751 Heights in metres
SCALE 1:5,000,000
Kms 100 0 100 200 300
Mls 100 0 100 200
Catalogue Reference:defe/5/196/4
Image Reference:2
THE NATIONAL ARCHIVES
Ref.: DEFE 5/196



SUDAN
ETHIOPIA
UGANDA
KENYA
TANZANIA
To Magi
Lodwar
1475
Moiale
To Neghelli
Dolo
El Wak
Marsabit
Chemorongit Mountains
Mount Elgon
4321
Kitale
Bardera
Wajir
Eldoret
Ewaso Ngiro
Garba Tula
Kisumu
Nakuru
Mount Kenya
5194
3994
Embu
Garissa
Chisimaio
NAVAL UNIT
Nairobi
Ras Chiamboni
Lamu
Kipini
5963
Kilimanjaro
Voi
Galana
Malindi
Mombasa
GS Map Section
GSGS Misc 10,022, 1972
CONFIDENTIAL
THE NATIONAL ARCHIVES
Ref.: DEFE 5 / 196
Please note that this copy is supplied subject to the National Archives' terms and conditions and that your use of it may be subject to copyright restrictions. Further information is given in the enclosed Terms and Conditions of Supply of National Archives' leaflet.
Catalogue Reference:defe/5/196/4
Image Reference:2

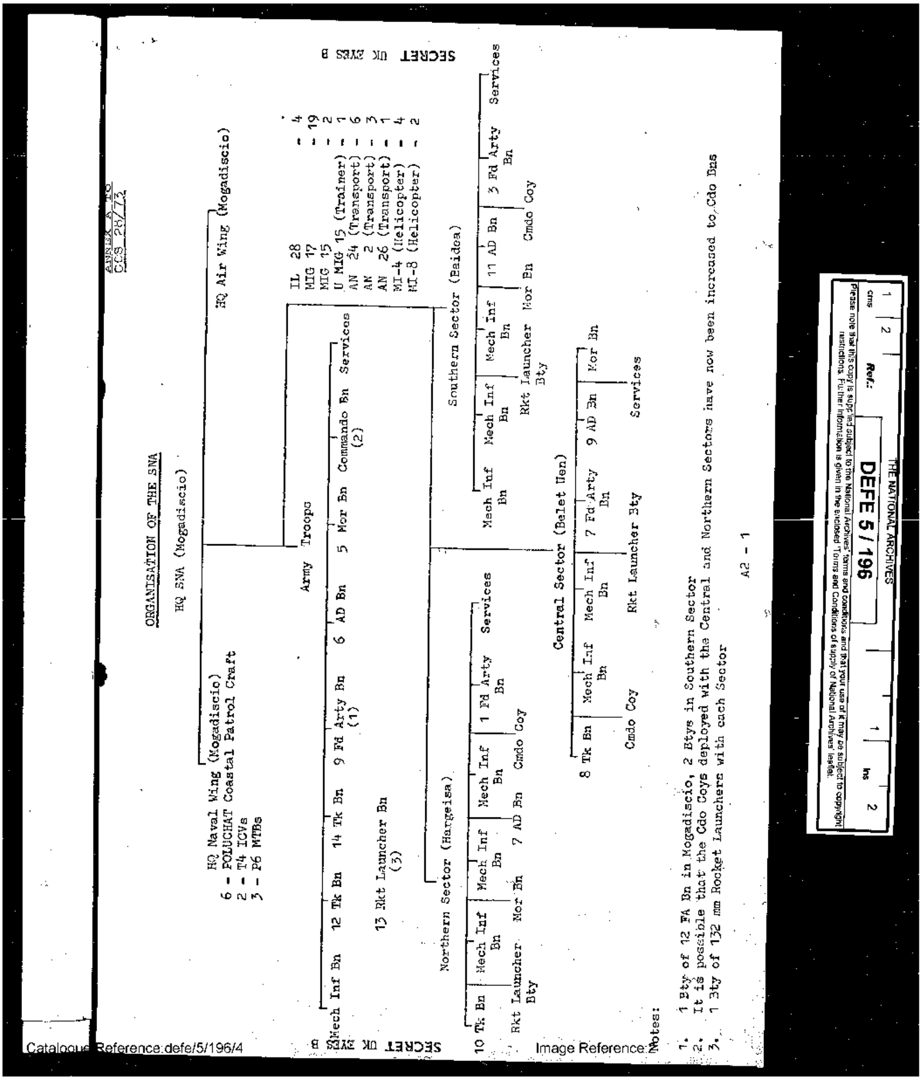


ETHIOPIA
SOMALI REPUBLIC
INDIAN OC
El Hamurre
Rocca Littorio
To Scillave
Obbia
Belet Uen
Uebi Scebeli
HQ CENTRAL SECTOR
To Neghelli
Dolo
Bulo Burti
HQ SOUTHERN SECTOR.
El Wak
Iscia Baidoa
Bur Acaba
Bardera
Wajir
Mogadiscio
Merca
Uebi Gofca
Giuba
Brava
HQ SNA incl Naval & Air Wings
Garissa
Chisimaio
NAVAL UNIT
Ras Chiamboni
Lamu
Kipini
Malindi
basa
LEGEND
International Boundaries
Railways
Principal roads
Secondary roads
A/F capable of taking C 130
Jet capable A/F
HQ SNA Military Headquarters
Areas claimed by Somalia
Land over 200 metres
Land over 2000 metres
·3751 Heights in metres
SCALE 1:5,000,000
Kms 100 0 100 200 300
Mls 100 0 100
CONFIDENTIAL
Catalogue Reference:defe/5/196/4
Image Reference:2
THE NATIONAL ARCHIVES
Ref.: DEFE 5/196
Please note that this copy is supplied subject to the National Archives' terms and conditions and that your use of it may be subject to copyright restrictions. Further information is given in the enclosed 'Terms and Conditions of supply of National Archives' leaflet.




CONFIDENTIAL

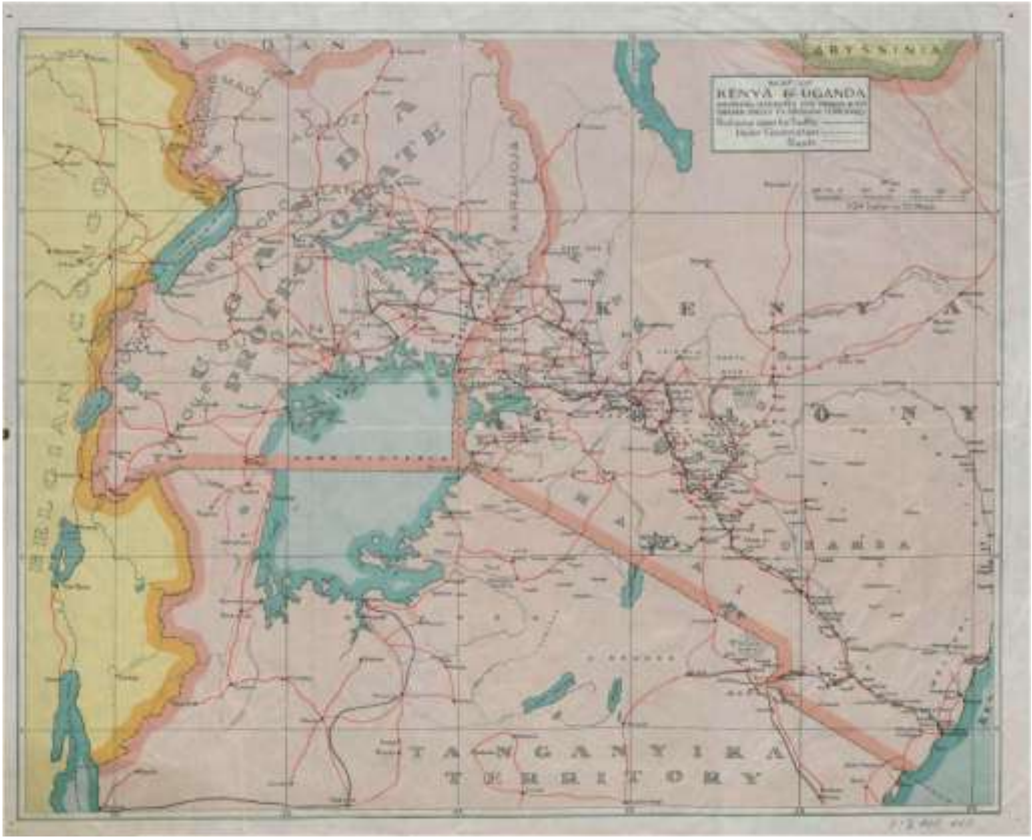
Catalogue Reference:defe/5/196/4 Image Reference:2



(1)

(1) DEFE.5/196/4/2, British military assistance to Kenya in the event of Somali aggression, Ministry of Defense, 14, June, 1973.

# ملحق رقم (5)

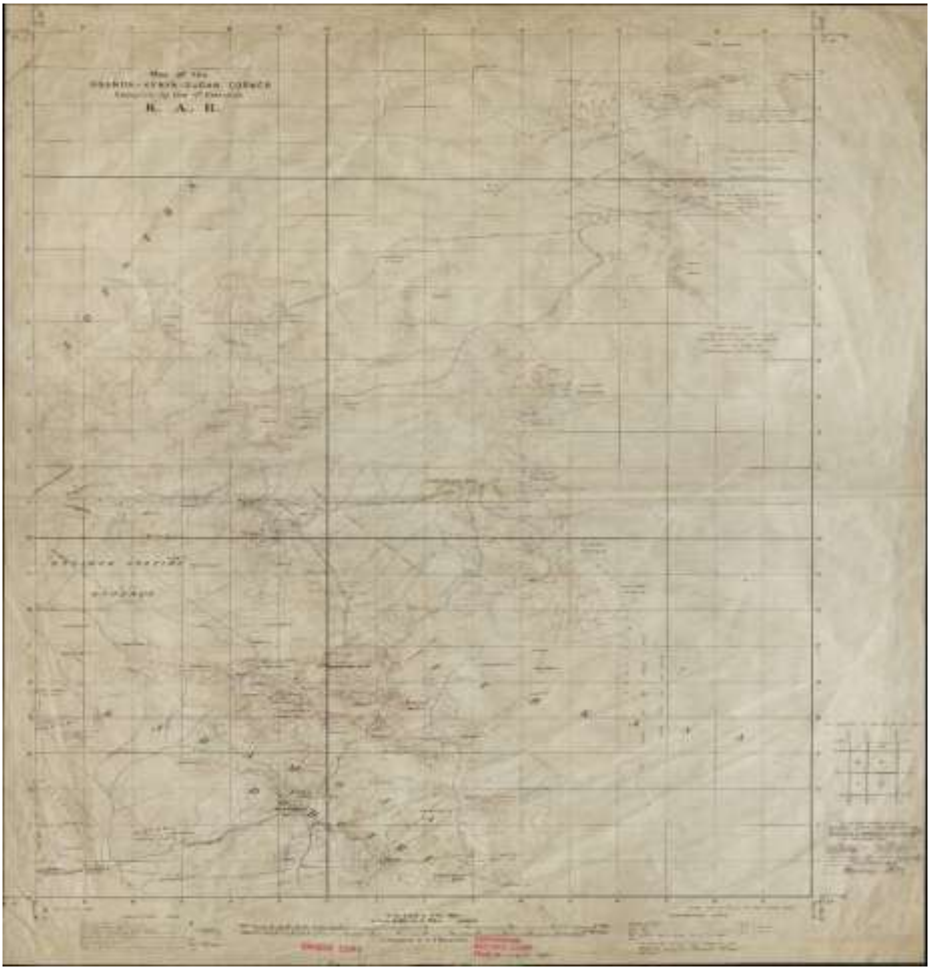



(1)

---

(1) WO 300/220, Map of Kenya and Uganda, War Office Files on Africa.

# ملحق رقم (6)



(1)

(1) DEFE.GSGS/ 3861, Map of the Uganda-Kenya-Sudan Corner, War Office General Staff Geographical Section, Ministry of Defense Maps, 1928.

# قائمة المصادر والمراجع


**اولًا الوثائق غير المنشورة:**

**1-وثائق غير منشورة باللغة العربية:**

- **وثائق رئاسة مجلس الوزراء**

1- دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق رئاسة مجلس الوزراء، كود 0081-003311، محفظة 242، ملف 1-40/4 جزء /1، الأمانة العامة، اتفاقات ثقافية وتعاون فني بين ج.ع.م وحكومة كينيا، قرار رقم 3535 بالموافقة على اتفاق التعاون الفني المعقود بين حكومة ج.ع.م وحكومة كينيا، مذكرة مرفوعة إلى السيد رئيس مجلس الوزراء، 24 ديسمبر 1963م.

- **وثائق وزارة الخارجية المصرية**

1-دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-023351، محفظة 603، ملف 1، رقم 74/4/130، المحفوظات العامة، الادارة الاقتصادية، العلاقات الاقتصادية بين مصر ومستعمرة كينيا البريطانية، الرغبة في تمثيل البيوت المصرية في

الساحل الشرقي لإفريقيا، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية، 4 سبتمبر 1949م.

2- دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-019899، محفظة 400، ملف 5، رقم 8941، المحفوظات العامة، الإدارة السياسية، قسم إفريقيا، كينيا الوضع السياسي والدستوري، تقرير عن كينيا، نشرة رقم 172 لسنة 1953م، 24 ديسمبر 1953م.

3- دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-023352، محفظة 603، ملف 2، رقم 74/4/130، رقم فرعي 14/2/7/5/9 فرعي 1، المحفوظات العامة، الادارة الاقتصادية، العلاقات التجارية بين مصر كينيا، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية، 21 مارس 1955م.

4- دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-023352، محفظة 603، ملف 2، رقم 74/4/130،

المحفوظات العامة، الادارة الاقتصادية، العلاقات التجارية بين مصر كينيا، خطاب للسيد وكيل وزارة التجارة والصناعة، 7 أبريل 1955م.

5- دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-021677، محفظة 490، ملف 3، المحفوظات العامة، الإدارة السياسية، قسم إفريقيا، حول إنشاء تمثيل قنصلي مصري في شرق إفريقيا، 1 مايو 1955م.

6- دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-019899، محفظة 400، ملف 5، رقم 98/ 69/ 1، رقم فرعي 743، المحفوظات العامة، الإدارة السياسية، قسم إفريقيا، كينيا الوضع السياسي والدستوري، خطاب للسيد سكرتير عام المؤتمر الإسلامي، 24 ديسمبر 1955م.

7- دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-036462، محفظة 278، ملف رقم 1، الأمانة العامة للمحفوظات، إدارة الشئون الإفريقية، مذكرة مرفوعة إلى الأمانة العامة للمحفوظات، أهداف السياسة الأمريكية في إفريقيا، 4 مارس 1957م.

8-دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-019899، محفظة 400، ملف 5، رقم 98/ 69/ 1، رقم فرعي 51، المحفوظات العامة، الإدارة السياسية، قسم إفريقيا، كينيا الوضع السياسي والدستوري، مذكرة مرفوعة للسيد رئيس الجمهورية، 7 مايو 1957م.

9-دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048409، محفظة 37، ملف 2، الإدارة العامة للأبحاث، إدارة المعلومات، الشئون الإفريقية، الدول الإفريقية -علاقات مع الدول الإفريقية، مذكرة للعرض على السيد وكيل وزارة الخارجية، تقرير عن الأحداث الأخيرة في شرق إفريقيا، 29 يناير 1964م.

10- دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048413، محفظة 37، ملف 6، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، سياسة خارجية الدول الآسيوية عامة، التقرير الشهري للسفارة عن سياسة الصين الشعبية على ضوء أحداث شهر نوفمبر 1964م.

11- دار الوثائق القومية: وثائق الخارجية المصرية، كود 048412-0078، محفظة 37، ملف 5، ملف رقم 2/1/1، إدارة أمريكا الشمالية، الشئون الإفريقية، العلاقات السياسية بين الدول الإفريقية والدول الأمريكية، مذكرة، تقدير عام للاتجاهات الأمريكية في إفريقيا ومؤتمر أكرا الاخير، 10 نوفمبر 1965م.

12- دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 048901-0078، محفظة 77، ملف 1، رقم 3/301/2، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، علاقات مع الدول الإفريقية ألمانيا الغربية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن زيارة نائب رئيس جمهورية الداهوس لألمانيا الاتحادية.

13- دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 048566-0078، محفظة 50، ملف 1، ملف رقم 217/511، رقم فرعي 37/2، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، بريطانيا وعلاقاتها مع الدول الإفريقية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية

بشأن تشكيل وفد كيني إلى مؤتمر الكومنولث المنعقد في لاجوس في يناير 1966م، 8 فبراير 1966م.

14- دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048901، محفظة 77، ملف 1، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، علاقات مع الدول الإفريقية ألمانيا الغربية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن زيارة رئيس ألمانيا الغربية لبعض الدول الإفريقية، 21 فبراير 1966م.

15- دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048901، محفظة 77، ملف 1، رقم 21/2، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، علاقات مع الدول الإفريقية ألمانيا الغربية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن زيارة رئيس ألمانيا الغربية لكينيا، 3 مارس 1966م.

16- دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048566، محفظة 50، رقم 5/2، الادارة الإفريقية، الشئون الاقتصادية، بريطانيا وعلاقاتها مع الدول الإفريقية 1965-1967م،

خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن منح الحكومة الكينية امتياز خاص لشركة البترول البريطانية B.D، 24 مارس 1966م.

17- دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048566، محفظة 50، ملف 1، رقم 217/511، الادارة الإفريقية، الصحافة والابحاث، بريطانيا وعلاقاتها مع الدول الإفريقية 1965-1967م، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية، 17 أغسطس 1966م.

18- دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048566، محفظة 50، ملف 1، ملف رقم 217/511، رقم فرعي 13/3، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، بريطانيا وعلاقاتها مع الدول الإفريقية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن مؤتمر رؤساء حكومات دول الكومنولث المنعقد في لندن، 3 أكتوبر 1966م.

19- دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048566، محفظة 50، ملف 1، رقم 17/369/49، الادارة

الإفريقية، الشئون الاقتصادية، بريطانيا وعلاقاتها مع الدول الإفريقية 1965-1967م، خطاب لسفارة الجمهورية العربية المتحدة في نيروبي، 22 نوفمبر 1966م.

20- دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048901، محفظة 77، ملف 1، رقم 21/2، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، علاقات مع الدول الإفريقية ألمانيا الغربية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن حصول كينيا على قرض قدره 900000 جنيه من حكومة ألمانيا الغربية، 23 ديسمبر 1966م.

21- دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-049552، محفظة 131، ملف 2، الادارة الإفريقية، الشئون الثقافية، فرنسا وعلاقاتها مع الدول الإفريقية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن مؤتمر التضامن الصومالي، 25 يناير 1967م.

22- دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048566، محفظة 50، ملف 1، ملف رقم 217/511، رقم فرعي 2/2، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، بريطانيا وعلاقاتها

مع الدول الإفريقية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن غضب الرئيس كينياتا على تصرف المستوطنين الانجليز، 26 مايو 1967م.

23- دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048566، محفظة 50، ملف 1، ملف رقم 217/511، رقم فرعي 18/2، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، بريطانيا وعلاقاتها مع الدول الإفريقية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن الصراع بين النفوذين الأمريكي والانجليزي في كينيا، 1 يونيو 1967م.

24- دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048567، محفظة 50، ملف رقم 2، رقم فرعي 16/2، إدارة غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، بريطانيا وعلاقاتها مع الدول الإفريقية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن اتجاه حكومة كينيا إلى الموازنة بين النفوذين الإنجليزي والامريكي، 16 نوفمبر 1967م.

25- دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، كود 0078-048567، محفظة 50، ملف رقم 2، رقم فرعي 5/6، إدارة

غرب أوروبا، الشئون الإفريقية، بريطانيا وعلاقاتها مع الدول الإفريقية، خطاب للسيد وكيل وزارة الخارجية بشأن أثر تخفيض الجنيه الإسترليني في كينيا، 19 ديسمبر 1967م.

**2-وثائق غير منشورة باللغة الأجنبية:**

- **وثائق الأرشيف الإسرائيلي:**

1- http://www.archives.gov.il/en/

الأرشيف الإسرائيلي: وثيقة رقم 1423 /13/ 35، دورات المفتشين التربويين الكينيين في إسرائيل، 14 أبريل 1966م.

2- http://www.archives.gov.il/en/

الأرشيف الإسرائيلي: وثيقة رقم 1423 /13/ 27، دورات المفتشين التربويين الكينيين في إسرائيل، 15 يونيو 1966.

3- http://www.archives.gov.il/en/

الأرشيف الإسرائيلي: وثيقة رقم 1423 /13/ 21، دورات المفتشين التربويين الكينيين في إسرائيل، 12 أغسطس 1966.

4- http://www.archives.gov.il/en/

الأرشيف الإسرائيلي: وثيقة رقم 4084 /15/ 49، كينيا–التعليقات الشخصية والصحافة والمنظمات مع دخول الجيش المصري إلى سيناء وإغلاق المضائق، 22 مايو 1967م.

5- http://www.archives.gov.il/en/

الأرشيف الإسرائيلي: وثيقة رقم 1422 /15/ 25، بعثات إسرائيل إلى مدرسة مكاكوس في كينيا، سبتمبر 1967م.

6- http://www.archives.gov.il/en/

الأرشيف الإسرائيلي: وثيقة رقم 1422 /15/ 57، بعثات إسرائيل إلى مدرسة مكاكوس في كينيا، 22 سبتمبر 1967م.

7- http://www.archives.gov.il/en/

الأرشيف الإسرائيلي: وثيقة رقم 1422 /15/ 16، بعثات إسرائيل إلى مدرسة مكاكوس في كينيا، 3 نوفمبر 1967م.

8- http://www.archives.gov.il/en/

الأرشيف الإسرائيلي: وثيقة رقم 3236 /10/ 27، العلاقات التجارية بين كينيا وإسرائيل، الجزء الثاني، 1968م.

- **الوثائق الأمريكية:**

Department Of State

1- Department of state: visit of British Foreign Secretary George Brown Kenya-Somalia border problems, 12, Oct, 1966.

Central Intelligence Agency

1- Central Intelligence Agency: SC No. 00621 / 63B, Independent Kenya's Prospects under Jomo Kenyatta ,special Report, office of current intelligence, 6, Dec, 1963.

The White House

1- White House: No.35/5, President Richard M. Nixon's letter to Kenyan President Jomo Kenyatta expresses hope that Secretary of State William Roger's trip to Kenya will solidify U.S.-Kenyan relations, 6, Feb, 1970.

2- The White House: No. 9/5-9/17/78, memorandum for Dr. Brzezinski, 22, Aug, 1978.

- وثائق دار المحفوظات العمومية البريطانية Public Record Office:

Dominion Office

1- D.O.201/4, NO 77, Acting United Kingdom High Commissioner in India to Secretary of State for Commonwealth Relations, G. H. Middleton, New Delhi, 11, Dec.1953.

Colonial Office

1- C.O.879/190, NO 61/1, Political Developments in Kenya, Colonial Office, London, 4, Jan.1961.

2- C.O.879/190, NO 61/2, Tenure of United Kingdom Bases in Kenya, Colonial Office, London, 4, Jan.1961.

Cabinet Office

1- C.A.B.128/ 35/9, Kenya, Jomo Kenyatta, Cabinet Office, S.W.I, 21, Feb.1961.

2- C.A.B.128/ 35/44, Kenya, Jomo Kenyatta, Cabinet Office, S.W.I, 27, July.1961.

3- C.A.B.128/ 35/61, Kenya, Jomo Kenyatta, Cabinet Office, S.W.I, NOV.1961.

War Office

1- WO 300/220, Map of Kenya and Uganda, War Office Files on Africa.

Ministry of Defense

1- DEFE.GSGS/ 3861, Map of the Uganda-Kenya-Sudan Corner, War Office General Staff Geographical Section, Ministry of Defense Maps, 1928.

2- DEFE.5/196/4/1, British military assistance to Kenya in the event of Somali aggression, Ministry of Defense, 14, June, 1973.

3- DEFE.5/196/4/2, British military assistance to Kenya in the event of Somali aggression, Ministry of Defense, 14, June, 1973.

Survey department

1- S.D, MPGG 1/190, East Africa protectorate, general plan, the Survey Department, East Africa Protectorate, 1912.

**ثانيًا الوثائق المنشورة:**

**1- وثائق منشورة باللغة الأجنبية:**

- **الوثائق الأمريكية:**

Foreign Relations

1- Peter Samson, Edward C. Keefer: Foreign Relations of the United States 1969–1976, Washington, United States Government Printing Office, Documents on Africa 1973–1976, Telegram 3976 From the Embassy in Kenya to the Secretary of State's Delegation in transit to Africa and the Embassy in the United Kingdom, 24, Apr, 1976, Volume E–6, 2006.

2- Peter Samson, Edward C. Keefer: Foreign Relations of the United States 1969–1976, Washington, United States Government Printing Office, Documents on Africa 1973–

1976, Letter From President Ford to Kenyan President Kenyatta, 20, Oct, 1976, Volume E–6, 2006.

**ثالثًا المراجع العربية والمعربة:**

1- إبراهيم الأسيوطي محمد: كينيا الثائرة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1960م.

2- إبراهيم جلال أحمد: الوحدة الإفريقية في فكر جمال عبد الناصر، بحث منشور ضمن ابحاث كتاب جمال عبد الناصر وعصره، إشراف عادل غنيم، دار المعارف، القاهرة، 2013م.

3- اجلال محمود رأفت، إبراهيم أحمد نصر الدين: القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985م.

4- إحسان حقي: إفريقية الحرة بلاد الأمل والرخاء، الطبعة الأولي، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1962م.

5- أحمد برخيت ماح: وثائق عن الصومال والحبشة وأريتريا، الطوبخي للطباعة والنشر، القاهرة، 1982م.

6- أحمد نجم الدين فليجة: إفريقيا دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1978م.

7- أسامة عبد التواب محمد: العلاقات بين مصر وغانا 1957-1966م، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، القاهرة، 2014م.

8- أسامة عبد الرحمن: إفريقيا والخطر الصهيو أمريكي الشيعي، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014م.

9- أمين اسبر: إفريقيا والعرب، دار الحقائق، بيروت، 1980م.

10- أندريه أوزادوفسكي: الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا، ترجمة عماد حاتم، أمانة البحث العلمي، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، سبها، ليبيا، 1986م.

11- أنيس صايغ: يوميات هرتزل، ترجمة هلدا شعبان صايغ، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1968م.

12- أودو زاوتر: رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789 حتى اليوم، الطبعة الأولي، دار الحكمة، لندن، 2006م.

13- بطرس بطرس غالي: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، الطبعة الأولي، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، 1974م.

14- جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة، الطبعة العاشرة، المطبعة العالمية، القاهرة، 1954م.

15- جمال عبد الهادي محمد مسعود: على أحمد لبن، المجتمع الإسلامي المعاصر (ب) إفريقيا، الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، 1994م.

16- جمهورية الصومال، وزارة الاستعلامات، انفدي N.F.D مشكلة على الحدود تزرعها بريطانيا بين كينيا والصومال، القاهرة، سجل العرب.

17- جولدا مائير: اعترافات جولدا مائير، ترجمة عزيز عزمي، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1979م.

18- حلمي عبد الكريم الزغبي: مخاطر التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1985م.

19- حمدي حافظ، محمود الشرقاوي، إفريقيا في طريق الحرية، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، 1957م.

20- حمدي عبد الرحمن حسن: الفساد السياسي في إفريقيا، الطبعة الأولي، دار القارئ العربي، القاهرة، 1993م.

21- حمدي عبد الرحمن: الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا، الطبعة الأولي، منتدى العلاقات العربية الدولية، قطر، 2016م.

22- خميس دهام حميد: الصومال ومشكلات الوحدة الوطنية من الممالك القبلية إلى المحاكم الإسلامية، دار الجنان، الخرطوم، السودان، 2011م.

23- راشد البراوي: ماو ماو ثورة الأحرار في كينيا، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1953م.

24- راشد البراوي: مستقبل كينيا واتحاد شرق إفريقيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1961م.

25- رأفت غنيمي الشيخ: إفريقيا في التاريخ المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1991م.

26- رشا على طه: وزارة الخارجية المصرية دراسة تاريخية 1945-1970، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2015م.

27-زكي هاشم: الأمم المتحدة، الطبعة الأولي، المطبعة العالمية، القاهرة، 1951م.

28-سامر خير أحمد: العرب ومستقبل الصين، دار البيروني للنشر والتوزيع، الأردن، 2012م.

29-سامي أبو النور: دور القصر في الحياة السياسية في مصر، 1922-1936م، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م.

30-سعيد على المغيري: جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، الجزء الثاني، الطبعة الأولي، المطابع العالمية، روي، سلطنة عمان، 1995م.

31-سليمان أبوزيد: إفريقيا بين مخالب إسرائيل، ديك تابت ولطيف، بيروت، لبنان، 1964م.

32- السيد حجاج: عدم الانحياز، الدار القومية للطباعة، القاهرة، 1960م.

33-شوقي عطا الله الجمل: التضامن الآسيوي الإفريقي وأثره في القضايا العربية، المؤسسة المصرية للتأليف والأنباء والنشر، القاهرة، 1964م.

34-شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، الطبعة الثانية، دار الزهراء، الرياض، السعودية، 2002م.

35-شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: رواد التحرر الوطني الإفريقي، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، 2007م.

36-صالح محمد عمر: علاقة مصر بدول حوض النيل في ضوء الصحافة المصرية، أثيوبيا-الأهرام نموذجًا 1952-1971م، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، القاهرة، 2016م.

37-صبري فارس الهيتي: الأهمية الجغرافية لمضيق باب المندب في الملاحة البحرية العربية، ندوة المواصلات في الوطن العربي في السلم والحرب، مركز دراسات الوحدة العربية ونقابة المهندسين العراقيين ونقابة المعلمين، العراق، 1981م.

38-ظاهر جاسم محمد: إفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال دراسة تاريخية، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2003م.

39-عبد الحميد البطريق وآخرون: إفريقيا حلم الاستعمار البريطاني، دار المعارف، القاهرة، 1954م.

40-عبد الحميد عبد النبي: القادة الإفريقيون، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1964م.

41-عبد الستار أبو الحسن عدوي غريب: النظام السياسي في كينيا منذ الاستقلال، الطبعة الأولي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة،2015م.

42-عبد العزيز كامل: قضية كينيا، دار القلم، القاهرة، 1961م.

43-عبد القادر رزيق المخادمي: النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005م.

44-عبد الله صالح الفارسي: ترجمة محمد أمين عبد الله، البوسعيديون حكام زنجبار، الطبعة الثانية، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1982م.

45- عبد الملك عودة: الدول الإفريقية والقضايا العربية، بحث منشور ضمن ابحاث كتاب العلاقات العربية الإفريقية دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة، إشراف محمود خيري عيسى، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1978م.

46- عبد المنعم شميس: غروب الاستعمار، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، 1957م.

47- فؤاد محمد الصقار: التفرقة العنصرية في إفريقية، الطبعة الأولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1962م.

48- فيليب رفلة، عز الدين فريد: جغرافية العالم السياسية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1982م.

49- محمد إبراهيم عبدي عبد الله: مشكلة الصومال الغربي وأثرها على العلاقات العربية الإفريقية، 1960-1988م، الطبعة الأولي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010م.

50- محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998م.

51- محمد عبد العزيز ربيع: إسرائيل والقارة الإفريقية الأبعاد والمخاطر، الطبعة الأولي، دار الكرمل، عمان، الأردن، 1986م.

52- محمد عبد الغني سعودي: إفريقية في شخصية القارة وشخصية الأقاليم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2008م.

53- محمد عبد الغني سعودي: الجغرافيا والمشكلات الدولية، دار الرائد للطباعة، القاهرة، 1974م.

54- محمد عوض محمد: الشعوب والسلالات الإفريقية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1965م.

55- محمد فايق: ثورة 23 يوليو وإفريقيا، ندوة العرب وإفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية ومنتدى الفكر العربي، لبنان، 1984م.

56- محمد فايق: عبد الناصر والثورة الإفريقية، الطبعة الخامسة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2002م.

57- محمود الشرقاوي: ميلاد إفريقيا، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1960م.

58- محمود خيري عيسى: الاتفاقيات المعقودة بين مصر والدول الإفريقية، بحث منشور ضمن ابحاث كتاب العلاقات العربية الإفريقية دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة، إشراف محمود خيري عيسى، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1987م.

59- محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، التاريخ المعاصر شرقي إفريقية، الجزء السادس عشر، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت، 1997م.

60- محمود فوزي، حكام مصر، عبد الناصر، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، 1997م.

61- نبيل بدر: جومو كينياتا الرمح الأسود في صدر الاستعمار، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1960م.

62-نجاح العشري: عبد الناصر وحركات التحرر العربي والإفريقي، الطبعة الأولي، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011م.

63- هاشم بهبهاني: سياسة الصين الخارجية في العالم العربي 1955-1975م، الطبعة الأولي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1984م.

64-وفيق عبد العزيز فهمي، محمد عبد العزيز أحمد: نحو وحدة إفريقية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1963م.

65-وليم جارستن: الدليل في موارد أعالي النيل، مطبعة المعارف، القاهرة، 1903م.

**رابعًا المراجع الأجنبية:**

1- B.A. Ogot, W.R. Ochieng: decolonization independence in Kenya 1940-1993, James Currey , Ohio University press Athens, London, 1995.

2- David W. Throup: Charles Hornsby, Multi-Party Politics in Kenya, The Kenyatta, Moi States, the Triumph of the System in the 1992 Election, James Currey, Oxford, United kingdom, 1998.

3- Donovan C. Chau: Global Security Watch Kenya, Praeger, Santa Barbara, united states of America, 2010.

4- Fabian Klose: Dona Geyer, Human Rights in the Shadow of Colonial Violence, The Wars of Independence in Kenya and Algeria, University of Pennsylvania Press, Philadelphia, United States of America, 2013.

5- George Bennett: Kenya A political History, the Colonial period, Oxford university press, London, 1963.

6- George Delf: Jomo Kenyatta, Towards Truth about The Light of Kenya, Doubleday, Garden City, NY, New York, United States of America, 1961.

7- Guy Arnold: Modern Kenya, Longman press, London, 1981.

8- Ian Brownlie: Kenya-Uganda, African Boundaries, A Legal and Diplomatic, Encyclopedia, C. Hurst, London, 1979.

9- McEwen, A. C: International Boundaries of East Africa, Oxford Clarendon Press, London, 1971.

10- Ndirangu Mwaura: Kenya Today, Breaking the Yoke of Colonialism in Africa, Algora, New York, United States of America, 2005.

11- Peter Marris: the African entrepreneur, African publishing corporation, New York, 1972.

**خامسًا الدوريات:**

**1- الدوريات باللغة العربية:**

1- آفاق إفريقية: إبراهيم نصر الدين وآخرون، ملف معلومات أساسية عن جمهورية كينيا، مصر، العدد 1، المجلد 1، 2000م.

2- آفاق إفريقية: إبراهيم نصر الدين، المشروع الصهيوني في إفريقيا، مصر، العدد 11، المجلد 3، 2002م.

3- الأهرام: عدد 28489، وكيل الخارجية يحضر احتفالات تنصيب كينياتا رئيسًا للجمهورية، 10 ديسمبر 1964م.

4- الأهرام: عدد 28497، إعلان النظام الجمهوري في كينيا بعد عام من الاستقلال، 18 ديسمبر 1964م.

5- مجلة السياسة الدولية: بطرس بطرس غالي وآخرون، الخلاف الصومالي الأثيوبي الكيني، مصر، العدد 19، السنة 6، 1970م.

6- المعرفة: جون فياني، تأملات في دور الصهيونية في إفريقية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا، العدد 49، السنة الخامسة، 1966م.

7- مجلة السياسة الدولية: حسن بكر، المنظور المائي للصراع العربي الاسرائيلي، مصر، العدد 104، السنة 17، 1991م.

8- دراسات إفريقية: حسن مكي محمد أحمد، الأورومو (الجالا) دراسة تحليلية، السودان، العدد 3، 1987م.

9- مجلة الطليعة: حسين السيد شعلان، منظمة الوحدة الإفريقية، الواقع والمستقبل، مؤسسة الاهرام، مصر، العدد 9، السنة 4، 1968م.

10- البيان: حمدي عبد الرحمن حسن، التوازن الإقليمي في شرق إفريقيا القضايا وآفاق المستقبل، التقرير الاستراتيجي الأول، السعودية، 2003م.

11- مجلة الدراسات الإفريقية، حورية توفيق مجاهد، الاشتراكية في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، العدد 6، 1977م.

12- مجلة كلية التربية: رغد فيصل عبد الوهاب، بريطانيا دراسة في الأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية 1964-1970م، جامعة واسط، العراق، العدد 29، 2017م.

13- مجلة الطليعة: هيئة التحرير روديسيا، اسرائيل جديدة في إفريقيا، النهب الاستعماري من رودس حتى سميث، مؤسسة الاهرام، مصر، العدد 2، السنة 2، 1966م.

14- مجلة العلوم والدراسات الإنسانية: سالم عبد الله الفلاح، جوليوس نيريري مناضل وحكيم أفريقي 1922-1999م، كلية الآداب والعلوم بالمرج، جامعة بنغازي، ليبيا، العدد 30، 2017م.

15- المستقبل العربي: سلمان أبو ستة، تصريح بلفور تدمير فلسطين، لبنان، العدد 465، المجلد 40، 2017م.

16- مجلة آفاق إفريقية: سمر إبراهيم محمد، جومو كينياتا 1891م-1978م، العدد 11، المجلد الثالث، 2002م.

17- مجلة السياسة الدولية: سمعان بطرس فرج الله، تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة، مصر، العدد 20، السنة 6، 1970م.

18- المعرفة: شاكر مصطفي، إسرائيل السوداء دراسة في التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا، العدد 49، السنة الخامسة، 1965م.

19- مجلة السياسة الدولية: شهريات، كينيا، مصر، العدد 44، السنة 12، 1976م.

20- شؤون فلسطينية: صبري جريس، من وعد بلفور إلى تقسيم فلسطين على زيارة السادات، فلسطين، العدد 73، 1977م.

21- الدبلوماسي: طارق عبد الله ثابت الحروي، الانعكاسات على مستقبل الأمن القومي العربي، الجزر الجنوبية للبحر الأحمر، معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية السعودية، السعودية، العدد 48، 2010.

22- دراسات إفريقية: الطيب أبشر الطيب، قادة الاستقلال في شرق ووسط وغرب إفريقيا في القرن العشرين ودورهم في تحقيق السلام والوحدة الوطنية، السودان، العدد 19، 1998م.

23- مجلة جامعة بنغازي: عبد الرحمن محمد الدرسي، منظمة الوحدة الإفريقية وسياسة الفصل العنصري، ليبيا، العدد 1، السنة 28، 2015م.

24- التربية: عبد السلام الشبراوي عباس، تراجع الدور المصري وتنامي الدور الإسرائيلي في مجال المساعدات التعليمية ومشاريع التنمية البشرية في دول حوض النيل، ومخاطر ذلك على موارد مصر المائية دراسة تحليلية مقارنة، جامعة بورسعيد، مصر، العدد 36، المجلد 15، 2012م.

25- مجلة السياسة الدولية: عبد الملك عودة، التسلل الإسرائيلي في إفريقيا، مصر، العدد 4، السنة 2، 1966م.

26- المستقبل العربي: عدنان البكري، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وحقوق العرب في خليج العقبة، لبنان، العدد 83، المجلد 8، 1986م.

27- مجلة جامعة أم درمان الإسلامية: عطا محمد أحمد كنتول، الأورومو أصولهم وأبنيتهم الثقافية والاجتماعية، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، السودان، العدد 19، 2011م.

28- مجلة السياسة الدولية: علاء الحديدي، السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل، مصر، العدد 104، السنة 17، 1991م.

29- مجلة البحوث التجارية المعاصرة: علاء عبدالحفيظ محمد، الدور المصري المعاصر في إفريقيا الثوابت والمتغيرات، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، العدد 1، المجلد 21، 2007م.

30- مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية: على محمد مصطفي ديهوم، العلاقات الإسرائيلية الإفريقية وتأثيرها على المصالح العربية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية زلتين، ليبيا، العدد 3، 2014م.

31- سلسلة دراسات سودانية: علي يوسف احمد، العلاقات السودانية الكينية وخلاف الحدود الكيني السوداني، معهد الدراسات الإفريقية والاسيوية، جامعة الخرطوم، السودان، العدد 17، 1991م.

32- مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية: فايزة صحراوي، السياسة الخارجية المقارنة مدخل مفاهيمي، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، العدد 5، 2016م.

33- دراسات في الاقتصاد والتجارة: فرحات صالح شرننة، الاشتراكية، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، العدد 2، المجلد 16، 1981م.

34- مجلة إفريقيا قارتنا: عدد3، بحيرة فيكتوريا، مارس 2013.

35- مجلة الهيئة العامة للتأليف والنشر: محمد السيد غلاب، نهاية الاستعمار، مصر، العدد 86، السنة 8، 1964م.

36- شؤون فلسطينية: محمد حافظ يعقوب، فلاشا أثيوبيا الاقتلاع والاستلاب، فلسطين، العدد 142، 1985م.

37- الخليج العربي: محمد حسين الزبيدي، أطماع الكيان الصهيوني في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، العراق، العدد 9، 1978م.

38- مجلة الدراسات الدبلوماسية: محمد عمر مدني، المركز القانوني لمضيق هرمز وباب المندب وأهميتهما الاستراتيجية، السعودية، العدد 4، 1987م.

39- المجلة العربية للعلوم السياسية: مني حسين عبيد، السياسة الصينية تجاه دول شرق إفريقيا السودان أنموذجًا، لبنان، العدد 29، 2011م.

40- مجلة كلية الآداب: مني حسين عبيد، العلاقات السودانية الكينية 1989-2005م، جامعة بغداد، العراق، العدد 98، 2011م.

41- مجلة الطليعة: ميزواندل بيليسو، الوحدة الإفريقية حقيقة أم خيال، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد5، السنة 5، 1969م.

42- المستقبل العربي: نادية سعد الدين، التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في شرق إفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي العربي، لبنان، العدد 292، المجلد 26، 2003م.

43- السعودية: نايف الشهري، الرأي العام والسياسة الخارجية، مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية، العدد 47، 2009م.

44- مجلة السياسة الدولية: نذيرة الأفندي، بون والمساعدات العسكرية والاقتصادية لإفريقيا، مصر، العدد 27، السنة 8، 1972م.

45- مجلة السياسة الدولية: هانئ رسلان، الحدود الجنوبية للوطن العربي، مصر، العدد 112، السنة 29، 1993م.

46- مجلة دراسات دولية: هيفاء أحمد محمد يونس، النظام السياسي الكيني، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 28، 2005م.

47- شؤون فلسطينية: هيئة التحرير، مواقف عالمية من الحرب، فلسطين، العدد 27، 1973م.

48- الوطن الاقتصادي: عدد 10875، النهضة الألمانية بين الطموحات وتحدي الصعاب، 18 مايو 2013م.

49- مجلة الدبلوماسي: الوليد بن حمد على آل مبارك، الرأي العام والسياسة، معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية، السعودية، العدد 9، 1987م.

50- مجلة السياسة الدولية: ياسر على هاشم، الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه، مصر، العدد 104، السنة 17، 1991م.

51- مجلة العلوم الاجتماعية: يحي أحمد الكعكي، عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق، الكويت، العدد 4، المجلد 15، 1987م.

**2- الدوريات باللغة الأجنبية:**

1- Jewish Political Studies Review: Asher Naim, Jomo Kenyatta and Israel, Jerusalem Center for Public Affairs, Vol. 17, No. 3/4, 2005.

2- Daily mail: Bernand Brady, Now Egypt arrests two Kenya planes, 17, Feb, 1978.

3- Daily Mail: U. S. helps Kenya, 26, Nov, 1968.

4- The times: David Watts, Kenya and Egypt up air quarrel, 18, Feb, 1978.

5- Journal of African Studies: Harry ododa, Continuity and Change in Kenya's Foreign Policy From the Kenyatta to the Moi Government, vol. 13, No. 2, 1986.

6- International Journal OF Scientific Research: Ikechukwu Anthony Kanu, Kenneth Kaunda and the Quest for an African Humanist Philosophy, Nsukka , University of Nigeria ,Vol. 3, No 8, 2014.

7- International Herald Tribune: Kenya Receives Shipment of U.S. Warplanes, 12, Apr, 1978.

8- International Herald Tribune: U. S. Sends Frigate, Plane on Kenya Visit, 13, July, 1976.

9- Africa: Mohamed Haji Ingiriis, Hannah Whittaker, Insurgency and Counterinsurgency in Kenya, a social history of the Shifta conflict, c. 1963-1968, vol. 87, No. 3, 2017.

10- Canadian Journal of African Studies: Nicola Swainson, State and Economy in Post-Colonial Kenya 1963-1978, Vol. 12, No. 3, 1978.

11- The Daily Telegraph: Kenya gets £2m credit for American weapons, 20, Aug, 1975.

12- The Times: Egypt and Kenya agree to free three aircraft held in dispute over arms for Somalia, 17, Feb, 1978.

13- The Times: Kenya holds Egyptian jet taking arms to Somalia, 16, Feb, 1978.

14- The Times: Kenya seals border with Uganda to keep out expelled Asians, 9, Aug, 1972.

15- The Times: Kenya says U S view of Africa is naive, 20, May, 1967.

**سادسًا الندوات العلمية:**

1- محمد عبد الغني سعودي: مشكلة الحدود الصومالية والأراضي المقتطعة، الجزء الأول، أعمال الندوة الدولية للقرن الإفريقي، مطبعة جامعة القاهرة، 1985م.

**سابعًا المؤتمرات:**

1- عبد الحميد سرحان عبده محمود: مصر وحركات التحرر الإفريقي بعد ثورة يوليو كينيا والصومال نموذجًا، ورقة عمل منشورة، مقدمة إلى مؤتمر شباب الباحثين الرابع للعلوم الاجتماعية والإنسانية والتربوية، جامعة جنوب الوادي، 27-28 فبراير 2018م.

**ثامناً الرسائل العلمية:**

**1- الرسائل العلمية باللغة العربية:**

- **الدكتوراه**

1- أجية يونان: مشكلات الحدود السياسية في شرق إفريقيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة القاهرة، 1972م.

2- أحمد موسي عثمان: الموقع الجغرافي للصومال وأثره على الصراع السياسي في منطقة القرن الإفريقي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة إفريقيا العمالية، السودان، 2017م.

3- جمال محمد السيد ضلع: النظام السياسي الأثيوبي منذ عام 1960م، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1997م.

4- رباب محمود عبد الحميد سلام: جومو كينياتا ودوره في الحركة الوطنية في كينيا، رسالة دكتوراه غير منشوره، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1992م.

5- عبد المنان محمد شفيق: الهنود ودورهم في كينيا في عهد الاحتلال البريطاني 1886-1963، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القري، السعودية، 2012م.

6- عرفه محمود مصطفي محمد: الحياة النيابية في ألمانيا الاتحادية 1949-1990م، رسالة دكتوراه غير مشورة، كلية الآداب، جامعة أسوان، 2014م.

7- قاسم محمد عبيد: التنوع الاثني لسكان السودان وأثره في قوة الدولة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2007م.

8- محمد نصر الدين محمد إبراهيم عثمان: الكيكويو في كينيا دراسة تاريخية 1963-1978م، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2003م.

- **الماجستير**

1- آمال توفيق إبراهيم: مشكلة الحدود في القرن الإفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1977م.

2- أيام مشهد كاظم العبودي: الحركة الوطنية في أوغندة 1945-1962م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2011م.

3- إيهاب هادي نصار الخالدي: محمد سياد بري ودوره في السياسة الصومالية 1969م-1991م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2016م.

4- بدرية محمد زين محمد سعيد: النزاعات الحدودية بين السودان ودول الجوار مشكلة مثلث حلايب بين مصر والسودان نموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة أم درمان الإسلامية السودان، 2010م.

5- خالد العقيد عبد الله: الأثر القبلي على السياسة والأمن في الصومال في الفترة من 1960 إلى 2008م، رسالة ماجستير غير منشورة،

معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2010م.

6- رؤوف راشد خله: كينيا دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2000م.

7- سالمة الغزالي عبد الله محمد: أبعاد الهيمنة الاقتصادية الرأسمالية على الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والتربية، جامعة التحدي، ليبيا، 2008م.

8- سعد زغلول عبده عبد ربه: الاستعمار البريطاني في كينيا 1856 – 1923، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1964م.

9- سعد كمال إسماعيل الدوري: التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1984م.

10- علا عبد القادر بهجت: الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية للازمات الصومالية وافاق التسوية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ببورسعيد، جامعة قناة السويس، 2005م.

11- محمد عاشور مهدي: الحدود السياسية والسلامة الإقليمية للدول الإفريقية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1996م.

12- محمد نور جعل: جذور النزاعات السياسية وآلية فضها في الصومال، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد دراسات الكوارث واللاجئين، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، 2002م.

13- محمد يوسف صالح درادكه: دراسة في السياسة الخارجية الصينية 1980-1996م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 1998م.

14- نائل عيسى جودة شقليه: السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القرن الإفريقي وأثرها على الأمن القومي العربي 1991-2011م، رسالة

ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013م.

**2- الرسائل العلمية باللغة الأجنبية:**

- **الدكتوراه**

1- Cullen Catriona Poppy; Kenya is no doubt a special case, British policy towards Kenya 1960-1980, PhD, Durham University, 2015.

2- Joel Imbisi Mukilima: development assistance in Kenya, an evaluation of German donor aid in post independent Kenya 1963-2003, PhD, school of humanities and social sciences, Kenyatta university, 2015.

3- John K. Johndon Jr: parliamentary independence in Uganda and Kenya 1962-2008, PhD, Rockefeller College of Public Affairs and Policy, State University of New York,2009.

4- Maria Nzomo: The foreign policy of Kenya and Tanzania: the impact of dependence and underdevelopment, PhD, Dalhousie University, 1982.

5- Okoth Pontian Godfrey: United States policy toward Kenya 1952-1969, PhD, university of California, Los Angeles, 1987.

- الماجستير

1- Bosire R. Moegi: Kenya-U.S. relations, an interplay of national 1963-1991, M.A, university of Nairobi, 1993.

2- Edward Omari Mogire: from conflictive to cooperative interaction, a study in Kenya- China relations 1963-1991, M.A, university of Nairobi, 1993.

3- Elizabeth Abuya Aullo: Kenya-China bilateral foreign relations 1963-2012, M.A, institute of diplomacy and international studies, university of Nairobi, 2010.

4- Gerhard Gitonga Muchege: resolving the Migingo island dispute between Kenya and Uganda under international law, prospects and challenges, M.A, university of Nairobi, 2017.

5- Maumo Leonard Oluoch: Kenya's foreign policy towards Israel 1963-2002, contradiction between rhetoric and practice, M.A, university of Nairobi, 2009.

6- Ninah Nasimiyu Nandaa: an analysis of China's relations with sub-Saharan Africa, a case study on Kenya-China bilateral relations 1963-2009, M.A, university of Nairobi, 2010.

7- Njagi Arthur Munene: the colonial legacy Kenya-British military 1963-2005, M.A, school of humanities and social science, Kenyatta University, 2013.

8- Oduogo Cyprine Onyango: Kenya – Ethiopia relations, A study of the significance of economic and political factors

contributing to co-operation 1963-1991, M.A, university of Nairobi, 1995.

9- Oloo Adams G.R: The role of Parliament in foreign policy making process in Kenya 1963-1993, M.A, university of Nairobi, 1995.

**تاسعًا مواقع الانترنت:**

1- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7

2- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%85%D9%86%D9%88%D9%84%D8%AB

3- https://www.britannica.com/biography/Oginga-Odinga

4- https://www.britannica.com/biography/Ronald-Ngala

5- https://www.britannica.com/biography/Tom-Mboya

6- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%AF%D8%A7_%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%B1

7- http://embassies.gov.il/nairobi/bilateral-relations/Pages/Israel-and-Kenya.aspx

8- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%AA

9- http://www.acrseg.org/2625

10- http://www.watersexpert.se/Alnile.htm

11- http://www.saharawi.net/?p=22063

12-https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%8A%D8%AF%D9%8A_%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86

13- https://akhawat.islamway.net/forum/topic/319775-%D9%86%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D9%85%D9%84%D8%A1-%D8%A3%D9%85-%D9%85%D9%84%D8%A6%D8%9F

14- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D9%8A%D9%84%D8%A7_%D8%B3%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%8A

15- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85_%D8%B9%D9%82%D8%A7%D9%84

16- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%A8%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D8%AF_%D8%B9%D9%84%D9%8A_%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A

17- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF_%D8%A8%D8%B1%D9%8A

18- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%88%D9%86

19- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8%A7%D9%8A%D9%86%D8%B1%D9%8A%D8%B4_%D9%84%D9%88%D8%A8%D9%83%D9%87

20- https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D9%84%%D9%88%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%B1

# فهرس المحتويات